دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا "رؤية مستقبلية "

إعداد

د/ عاشور أحمد عمري

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد

كلية التربية – جامعة عين شمس

دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا "رؤية مستقبلية "

د/ عاشور أحمد عمري *

المستلخص:

تواجه العديد من المجتمعات تحديات كبيرة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، التي تشمل الأفراد ذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني، فالدولة الحديثة هي دولة الدستور والقانون التي يسود فيها السلام الاجتماعي، وتتيح فرصًا متساوية لجميع المواطنين، وتوسع خياراتهم، ولا تهمش أية فئة من فئات المجتمع، وتُمكن جميع المواطنين من حق التعليم، باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وفي ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها مصر، تبرز أهمية برامج التعليم البديل كوسيلة فعالة لتعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، حيث يعد التعليم البديل نهجًا تعليميًا مبتكرًا يستهدف فئات المجتمع التي تعاني من التهميش والضعف الاجتماعي، بسبب الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بما يوفر لهم فرصًا للتعليم والتطوير الشخصي، وبما يتماشى مع احتياجاتهم وقدراتهم، حيث يلعب التعليم البديل دورًا محوريًا في توفير بيئة تعليمية ملائمة تعزز من فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئات.

وتستهدف الدراسة الحالية، استكشاف الدور الواقعي للتعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا في مصر، وكذلك إلقاء الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها التعليم البديل بدوره في تعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير بيئة مواتية لتطوير المهارات وإعدادهم لمستقبل أفضل للمهمشين تعليميًا في مصر.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل الفلسفي، لتحقيق أهدافها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم البديل في مصر يمتلك العديد من المقومات والمميزات، لكنه يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تعزيز الحماية الاجتماعية الكافية التي تنشدها الدولة المصرية، ثم انتهت الدراسة بتقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر.

كلمات مفتاحية: التعليم البديل – الحماية الاجتماعية – المهمشون تعليميًا– التعليم مدى الحياة.

* **د/ عاشور أحمد عمري:** أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد– كلية التربية – جامعة عين شمس.

The Role of Alternative Education in Enhancing Social Protection for the Educationally Marginalized "A Future Perspective"

Dr. Ashour Ahmed Amry

Abstract:

Many Communities Face Significant Challenges in Achieving Social Protection for Marginalized Groups, which include Individuals with low Economic and Social Status. The Modern State is one governed by Constitution and law, where Social Peace prevails, providing equal Opportunities for all Citizens, expanding their choices, and not Marginalizing any segment of Society. It empowers all Citizens with the Right of Education, considered a Fundamental Human Right, in the Light of the Social and Economic Challenges Facing Egypt, the Importance of Alternative Education Programs Emerges as an Effective means to Enhance Social Protection for those Marginalized in Education, Alternative Education is an Innovative Educational approach targeting segments of Society that suffer from Marginalization and Social Vulnerability due to Economic, Social, and Political Conditions. This Approach provides them with Opportunities for Education and Personal Development, aligning with their Needs and Capabilities. Alternative Education plays a pivotal Role in creating a suitable Educational Environment that Enhances the prospects for Social and Economic Integration for These Groups.

The Current Study aims to explore the Actual Role of Alternative Education in Achieving Social Protection for those Marginalized in Education in Egypt. It also Seeks to highlight the Opportunities and Challenges faced by Alternative Education in Enhancing Social Protection and providing a Conducive Environment for Skill Development, Preparing them for a Better Future.

The Study relied on a descriptive Approach and a Philosophical Analysis Methodology to Achieve its Objectives. The Findings Revealed that Alternative Education in Egypt possesses Numerous Advantages and Features; However, it Faces many Challenges that Hinder the Adequate Social Protection Sought by the Egyptian state, The Study Concluded with Aproposed Vision to Activate the Role of Alternative Education in Enhancing Social Protection for those Marginalized in Education in Egypt.

Keywords: Alternative Education – Social Protection – Educationally Marginalized – Lifelong Learning.

المقدمة:

احتلت قضية الحماية الاجتماعية مكانة كبيرة فى معظم دول العالم بصفة عامة، وعلى الساحة التربوية بصفة خاصة، وذلك خلال النصف الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، سعيًا نحو وضع استراتيجيات لتحقيق الحماية الاجتماعية وتلافى التفاوتات الطبقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتمييز بين أبناء الأسر الفقيرة والغنية، وإيجاد فرص متكافئة تحقق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب المجتمعات المختلفة، ولقد زادت الحاجة إلى شبكات الحماية الاجتماعية في الآونة الأخيرة؛ نظرًا لما تمر به المجتمعات ودول العالم من تغيرات متسارعة في شتى مناحي الحياة "الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية"، مما جعل هذه الدول في حاجة ماسة إلى تغيير سياساتها، وتفعيل مؤسساتها؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية الاجتماعية لشعوبها، من خلال وجود أشكال متباينة من شبكات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تخدم أفراد المجتمع، وبخاصة في ظل عجز الجهود الحكومية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للأطفال والشباب بصفة عامة، والمهمشين تعليميًا منهم بصفة خاصة، إذ تعتبر الحماية الاجتماعية وما تقدمه من خدمات جزءًا لا يتجزء من التنمية الشاملة التي تساعد على تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، والعيش بكرامة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ولما كان التعليم – ولايزال– يلعب الدور المحوري في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، حيث يوفر الأساس المعرفي والمهاري والاجتماعي اللازم لتمكين هؤلاء الأطفال والشباب وحمايتهم من المخاطر، ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واندماجًا، ويعد – كذلك– هو أحد أهم الوسائل لضمان حقوق الأطفال والشباب وتمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع، حيث يبدأ دور التعليم في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب من مرحلة الطفولة المبكرة حتى مراحل التعليم العليا، إذ يوفر التعليم في هذه المرحلة أساسًا متينًا للنمو الشامل للطفل من الناحية المعرفية، والاجتماعية، والعاطفية، والجسدية، ولذلك فإن الاستثمار في التعليم في مراحله المختلفة يعد استثمارًا في مستقبل الأطفال والشباب وفي تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، كما ينظر إلى التعليم على أنه أداة قادرة على حماية الإنسان من الفقر، والجوع، والخوف، والاضطهاد، بتمكينه من اتقان إدارة وإعمال المفاهيم والأدوات والمهارات الحياتية المختلفة، بما يضمن تحقيق حياة أفضل ينعم بها الإنسان، ويتمتع فيها بقيم الخير والعدالة والمساواة والنزاهة والإتقان، وبهذا المفهوم المثالي تتحقق الغاية العليا للتعليم من خلال ممارسة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة الحق في إعداد إنسان قوي وصالح،

يمتلك القدرة والمعرفة والشغف لتحقيق أحلامه في إطار حقوقي وقانوني عادل (أكيا، ٢٠٢٠، ٤٦).

ولو نظرنا إلى واقع التعليم، نجد أن هناك وعى عالمي بعجز التعليم النظامى التعليم النظامي في المنطقة العربية – ومنها مصر– عن تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، وكذلك الكبار الذين لم يكملوا تعليمهم، وعن تحقيق الاحتياجات التربوية المتزايدة كمًا وكيفًا، بسبب أوجه القصور التي تنتاب التعليم الرسمي، فضلاً عن تداعيات التغير المتواصل فى كافة أنساق الحياة نتيجة الثورات المعرفية والتكنولوجية؛ الأمر الذي دعى المجتمع الدولي إلى ضرورة البحث عن طرائق وأساليب وأنماط تعليمية بديلة، تكون قادرة على توفير الفرص التعليمية للجميع، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومن هنا ظهر مفهوم التعليم البديل ليكون بمثابة السبيل الأساسي للتعلم مدى الحياة للجميع، استجابة لمتطلبات الحق في التعليم.

وفي هذا الصدد، تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال المهمشين تعليميًا – غير الملتحقين بالمدارس– في المنطقة العربية يتجاوز (١٦ مليون طفل)، حوالي (١٠%) منهم في سن التعليم الإبتدائي، وحوالي (٣٢%) في سن التعليم الثانوي، حيث ينهي حوالي (٨٤%) فقط من تلاميذ التعليم الإبتدائي، في حين ينهي أقل من (٤٠%) مرحلة التعليم الثانوي، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب يصل إلى (٩٠%) في المنطقة العربية، في حين أن هذه النسبة تنخفض كثيرًا حيث تصل إلى خمس البالغين الذين لا يلمون بالقراءة ولا الكتابة، وحوالي (٨٨%) بين الفتيات الملمات بالقراءة والكتابة، كما تشير الإحصاءات إلى انخفاض معدل القراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حوالي (٣١,٢%) في جميع أنحاء المنطقة العربية (أكيا، ٢٠٢١، ١٠).

ومن هذا المنطلق، حظي التعليم البديل والمستمر باهتمام العديد من الدول المتقدمة، من خلال فلسفة تربوية تقوم على تحقيق المساواة في الوصول للفرص التعليمية في كل مكان وزمان، وتعزيز التنمية الذاتية، وتطوير قوى عاممة أكثر مرونة، والعمل على إتاحة فرص التعليم لكل الفئات العمرية دون اقتصاره على فئة معينة، وضرورة تعدد مؤسسات وصيغ التعليم لتشمل الرسمية وغير الرسمية، وربط التعليم البديل والمستمر بأهداف التنمية، حيث يعد التعليم البديل من أهم صيغ التعليم المستمر مدى الحياة، والذي يقوم على فلسفة مفادها توفير تعليم جيد يشمل كل فئات المجتمع، وبخاصة من فاتتهم فرص التعليم الرسمي، فضلاً عن إتاحة فرص التعلم مدى الحياة وتيسير الوصول إلى فرص التعليم لكل فئات المجتمع دون استثناء أو تمييز من خلال توفير برامج تعليمية بديلة للتعليم النظامي لمن تعذر عليهم الوصول، أو استكمال التعليم النظامي.

درسات سابقة:

في إطار سعي الباحث إلى التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة؛ فقد أجرى مراجعة تحليلية لمجموعة من الدراسات السابقة، ذات الصلة بالقضية المركزية التي تتصدى لها الدراسة الحالية، وفي ضوء الأهمية التي تمثلها الدراسات السابقة كخطوة بنائية لأية دراسة بحثية جديدة، فإنه من الأهمية تناول مجموعة من الدراسات التي تُبنى وفقًا لنتائجها هذه الدراسة، ومن ثَمَّ يتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة من خلال متغيراتها البحثية، ويتم تناولها في بعدين، الأول: يتناول مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع **(التعليم البديل)**، أما البعد الآخر فيختص **(بالحماية الاجتماعية)**، وتم تناول عرض الدراسات السابقة في كلا البعدين ترتيبًا زمنيًا تنازليًا من الأحدث إلى الأقدم، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

البعد الأول– دراسات تناولت موضوع التعليم البديل:

- دراسة (Morssink, and Others, 2024)، التي استهدفت دراسة التأثير طول المدى للتعليم البديل على التعليم المنظم ذاتيًا "مقارنة بين مدارس منتسوري، ودالتون، والتعليم التقليدي"، من خلال خمسة مبادئ أساسية، هي:"الفردية، والتعاطف مع استقلالية الطلاب واكتشاف الذات، والتنشئة الاجتماعية، والتفاعل، الاهتمام بخبرات الطلاب خارج المدرسة"، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" في تحقيق أهدافها، وتوصلت إلى العديد من النتائج من أبرزها ما يلي:
  - مع ظهور المدارس الثانوية البديلة في هولندا، مثل مونتيسوري، ودالتون، اتضح أن البرامج البديلة تركز بشكل أكبر على استقلالية الطلاب، واستكشاف الذات بشكل أفضل من التعليم التقليدي.
  - تزويد الطلاب بشكل أفضل بمهارات التعلم المنظم ذاتيًا، التي تساعدهم على التقدم الأكاديمي بالسرعة التي تناسب قدراتهم.
  - توفير فرص أمام الطلاب لزيادة قدرتهم على تعليم بعضهم البعض، وتعزيز التعلم التعاوني.
  - كما أظهرت النتائج وجود فروق بين التعليم البديل والتعليم التقليدي، حيث يزيد التعليم البديل من قدرة الطلاب على التكيف مع المرحلة الثانوية بشكل أفضل من الطلاب الملتحقين بالتعليم التقليدي.
- أما دراسة **(بن نشار، ٢٠٢٣)**، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة مبدأ التعلم مدى الحياة، وطبيعة التعليم البديل كمدخل للتعلم مدى الحياة، والتعرف على ملامح تجربة الهند في التعليم البديل، واقرتاح سياسات تربوية لتطوير التعليم البديل في إطار التعلم مدى الحياة،

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الإستقرائي التحليلي، وذلك من خلال تتبع وتحليل موضوع التعليم البديل والتعلم مدى الحياة من المصادر المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التعلم مدى الحياة هو مجموعة من الفرص المتاحة أمام أفراد المجتمع لمواصلة تعليمهم، من خلال حصول هؤلاء على الفرص المتاحة لتطوير شخصياتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما توصلت الدراسة أن التعلمي البديل يعتبر نظامًا تربويًا يستهدف إتاحة الفرص التعليمية للافراد الذين حرموا من التعليم النظامي الرسمي لأسباب معينة، كما ان التعليم اللبديل يشتق فلسفته – التي تقوم على إتاحة فرص تعليمية متنوعة للأفراد – من منطلق مبدأ التعليم للجميع دون استثناء.

- كما استهدفت دراسة **(السمان، وآخرون، ٢٠٢٢)** الكشف عن متطلبات تطبيق التعليم المنزلي البديل في مصر في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، والكشف عن المغيرات المجتمعية المعاصرة، وانعكاسها على التعليم المنزلي، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، لتحليل المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع المصري، وانعكاسها على التعليم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق التعليم المنزلي، من أبرزها: المتطلبات التشريعية: كاستصدار تشريعات وقوانين تعترف بالتعليم المنزلي، ومتطلبات تنظيمية وإدارية كتفعيل اللامركزية في إدارة التعليم قبل الجامعي، ومتطلبات بشرية: كوضع خطة تأهيل الوالدين لممارسة أدوارهما في تعليم الأبناء، ووجود مرشدين تربويين تابعين لوحدات التعليم المنزلي للمتابعة الدورية للوقوف على سير العملية التعلمية، ومتطلبات مادية: "كتوجيه مصروفات التسجيل بالتعليم المنزلي لدعم هذا النمط من التعليم، وقبول دعم المؤسسات الدولية التي تعترف بالتعليم المنزلي، ووضع نظام مالي ومساهمات مالية للأبناء المتفوقين دراسيًا، ومتطلبات ثقافية ومجتمعية: كنشر ثقافة التعليم المنزلي، والتوسع في إنشاء قنوات تعليمية تهتم بالمحتوى التعليم وتقدمه بتنوع، ليستفيد منه طلاب التعليم المنزلي.
- واستهدفت دراسة (Al-Ani, 2017) تعرف الفجوة بين مخرجات التعليم وطلب سوق العمل في سلطنة عمان، من خلال تحديد الوضع الراهن للتعليم البديل باعتباره مفهومًا جديدًا، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الكيفي" في تحقيق أهدافها، وقد استخدمت الدراسة أداة المقابة التي طبقت على بعض الشخصيات الرئيسية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان؛ لقياس آفاق رؤية التعليم التي تشمل مدارس وبرامج ومسارات بديلة لتعزيز الفرص لجميع الطلاب، وتسهيل النتائج التي تتوافق بشكل أفضل مع المتطلبات التي أنتجتها بيئة العمل المتطورة بشكل متزايد، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأساليب التعليمية التقليدية في سلطنة عمان غير

قادرة على تلبية احتياجات التعلم المتنوعة، وعدم قدرتها على إعداد الشباب لسوق العمل بسهولة، وأن الجمع بين البرامج المتباينة تحت رعاية سلطة واحدة يوفر فرصة للاستخدام المستهدف والكفء لإنشاء برامج ومدارس تعليمية بديلة، وبناء شراكات تكميلية لتزويد الطلاب العمانيين بخيارات أكبر في حياتهم، ثم طرحت الدراسة رؤية طموحة للتعليم البديل تتوافق مع رؤية السلطنة ٢٠٤٠، وتقديم مقترحات لمواجهة التحديات، وكذلك استثمار الفرص المتاحة للتعليم البديل في سلطنة عمان.

- أما دراسة **(متولي، ٢٠٢١)**، فقد هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم التعليم البديل، ورصد أبرز ملامح نماذج التعليم البديل في كلا من الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة على مجموعة من الخطوات حيث تناولت تحليل مفهوم التعليم البديل، ونشأته، وخصائصه، ومميزاته، ومعايير نجاحه، ونماذجه، ثم عرضت نماذج للتعليم البديل في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والهند، ثم عرض تحليل مقارن لنماذج التعليم البديل في الولايات المتحدة الأمريكية والهند، ثم تناولت واقع الجهود المصرية في تطبيق نماذج التعليم البديل، ورصد أبرز المعوقات التي تواجهه الجهود المصرية في تطبيق نماذج التعليم البديل، ثم توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم البديل يستهدف عدد كبير من الطلاب الأكاديميين الذين يسعون للحصول على التعليم المنهي والتقني، كما يخدم الطلاب المعرضين لخطر الفشل الدراسي أو المهمشين والمتسربين من التعليم التقليدي، وكذلك دعم الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم، وبعض المشاكل النفسية، والسلوكية، والاجتماعية، والطلاب الذين يرتكبون مخالفات انضباطية، وجرائم ومشكلات تأديبية وقضائية، وأن التعليم البديل يقوم على الفردية والمرونة في تلبية احتياجات الطلاب، وتضمنت الخطوة الأخيرة وضع إجراءات مقترحة لتطبيق نماذج التعليم البديل في مصر من خلال الاستفادة من خبرة كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والهند في هذا الشأن.
- وهدفت دراسة **(أرناؤوط، ٢٠٢١)**، إلى تقديم نظام مقترح للتعليم البديل في مصر على ضوء الخبرة الأمريكية، وذلك من خلال تعرف الأسس النظرية لنظام التعليم البديل في الأدبيات التربوية المعاصرة، وتحديد واقع برامج التعليم البديل في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار السياق الثقافي والمجتمعي، ورصد برامج التعليم البديل وأشكاله في مصر ،وصلاً لمجموعة من البدائل المقترحة لنظام التعليم البديل في مصر، ووضع نظام مقترح للتعليم البديل في مصر على ضوء الخبرة الأمريكية، وبما يتفق مع ظروف المجتمع المصري، وقد اعتمدت الدراسة على "أسلوب تحليل النظم" Analysis Approach System، من من ظور

الدراسات المقارنة، حيث تم الاعتماد على الأبعاد الخمسة في الدراسات التربوية المقارنة وهي: البعد التاريخي، والبعد الوصفي، وبعد التحليل الثقافي، والبعد المقارن، والبعد التنبؤي، وقد توصلت الدراسة إلى بدائل مقترحة لنظام التعليم البديل في مصر، ومقارنة البدائل المطروحة في ضوء معايير محددة، ثم التوصل إلى نظام مقترح للتعليم البديل في مصر على ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يتفق مع ظروف المجتمع المصري.

- واستهدفت دراسة (Oscar & Others, 2020)، تعرف نظام "مراكز الفرصة الثانية" التي أنشأتها دولة تشلي، والتي تم الاعتماد عليه في الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية للشباب خارج المدرسة الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج المسحي" حيث تم إعداد استبيان تم تطبيقه على عينة من الطلاب بلغ عددهك (١١١٢ طالبًا) تم اختيارهم من (١٨ مركزًا) من أصل (١٣٤) مركزًا للفرصة الثانية تابعًا لوزارة التربية والتعليمي في تشلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المستجيبين غير راضيين عن البرامج الملتحقين بها، كما أن هناك اختلافات كبرة في استجابات الذكور والإناث بالمراكز المختارة، كما اتضح أن الطلاب الذكور أكثر عرضة للتسرب من المدرسة الثانوية العادية، بسبب الصعوبات الأكاديمية بسبب انخراطهم في الأنشطة الرياضية، كما أوضحت النتائج أن الطالبات أكثر عرضة لترك المدرسة بسبب الأوضاع الأسرية.
- في حين استهدفت دراسة (Nelson, 2019)، عرض لأفضل الممارسات الخاصة ببرامج التعليم البديل من خلال مقارنة تحليلية لثلاثة برامج للتعليم البديل في مدرسة ثانوية بولاية مسوري، وذلك في ضوء: مدى توفير التعليم لجميع الطلاب، بالإضافة إلى إجراء تقييمات داخلية لرصد ضمان جودة البرامج، من خلال تحديد ستة مجالات قائمة على أفضل الممارسات البحثية كمقياس لنجاح البرنامج البديل، وهذه المجالات الستة تتمثل في: "المناهج، والتقييم، والمشاركة، والتعليم، والقيادة، والهيكل التنظيمي، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي"، والاستعانة بأداة الاستبانة تم تطبيقها على الموظفين العاملين في برامج التعليم البديل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: نقص دعم المنطقة فيما يتعلق بالمنهج، وعدم الاتساق مع أفضل الممارسات محل التقييم، كما أظهرت النتائج عدم الاتساق مع ممارسات التقييم، والمشاركة الفعالة بين المعلم والطلاب، وضعف بناء القيادة الداعمة، ونقص التطوير المهني للعاملين في برامج التعليم البديل.
- أما دراسة (Evers, 2018، فقد استهدفت رصد استراتيجيات التعليم البديلة الناجحة، ومدى استخدام هذه الاستراتيجيات كأساس لتحسين برامج التعليم البديل في تلبية احتياجات جميع الطلاب التعليمية، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" في تحقيق أهدافها، وقد

توصلت نتائج الدراسة إلى: "أن البيئة المدرسية التقليدية أقل فاعلية في ظل الأعداد المتزايدة من الطلاب، كما أن الطلاب يحققون نجاحًا في البرامج التعليمية البديلة التي تحاول دمج التعليم والتعلم الهادف، إضافة إلى أن المناطق التعليمية بولاية ويسكونسن تواجه تحدي مستمر في تطوير البرامج التعليمية البديلة التي تلبي احتياجات الطلاب، وبخاصة تلك البرامج المرتبطة بالتدخل المبكر للطلاب المعرضين للخطر، والتي تستهدف وضع الطلاب على المسار الصحيح ضمن برامج الفرصة الأخيرة".

- ودراسة (Richard Waters, 2016)، التي استهدفت تعرف ممارسات التعليم البديلة في ثلاث مدارس بمنطقتين ريفيتين في كوينزلاند بدولة استراليا، وأثر هذه الممارسات على ثلاث مجالات رئيسية وهي: "تعلم الطلاب، وإشراك أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي في العملية التعليمية، وتحقيق الإنصاف العدالة الاجتماعية"، والتعرف – كذلك– على مدى تأثير السياسة والاقتصاد على عملية التعليم والتعلم، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الإثنوغرافي" بأدواته المتعددة مثل: المقابلة المقننة مع المعلمين وأولياء الأمور، وأعضاء المجتمع المحلي؛ لفهم تجربة المشاركة في برامج التعليم البديل، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب "التحليل الفلسفي" لتحليل الوثائق والقوانين المرتبطة بالتعليم البديل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: "وجود مجموعة متنوعة من ممارسات التعليم البديل التي تؤثر على تعليم الطلاب، وعلى أولياء الأمور، والمشاركة المجتمعية، وعلى تحقيق العدالة والإنصاف، والتوصل كذلك إلى مدى تأثير هذه الممارسات على دعم الشباب والمهمشين، وإعادة إشراكهم في النظام التعليمي".
- كما استهدفت دراسة (El-Sherif & Niyozov, 2015)، تعرف خصائص التعليم البديل الفعال، من خلال إلقاء الضوء على برامج التعليم البديل في مصر والمتمثلة في "مدارس المجتمع"، على اعتبار أن التعليم المجتمعي هو من أبرز نماذج التعليم الذي يركز على الشراكات بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص مع الدولة، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الداعمة، وقد استخدمت الدراسة "المنهج الوصفي" معتمدة في ذلك على أداتي المقابلة، والملاحظة المتعمقة، لدراسة العلاقة بين مدراس التعليم المجتمعي، والعلاقات الديناميكية التي شكلت هذا النظام، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن العوامل الحاسمة في نجاح مدارس المجتمع بمصر تمثل في تحمل تكلفة الدراسة للطلاب، وجودة التدريس، كما أظهرت النتائج أن الطلاب يواجهون تحديات كبيرة في التعليم الثانوي التقليدي بعد النجاح في مدراس المجتمع، كما أن نماذج التعليم المجتمعي تتقارب إلى حد كبير مع التعليم التقليدي، من حيث المناهج والتقييم ... إلخ.

- ودراسة (Peter, A. Fernandez,2019)، التي استهدفت تعرف مكونات التعليم البديل المهمة في المرحلة الثانوية من وجهة المسئولين، ونوعية برامج التعليم البديل المهمة لمعلمين، والتعرف – كذلك– على برامج التعليم البديل الأكثر انتشارًا في البرامج الحالية، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" لتحقيق أهدافها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مكونات برامج التعليم البديل – من وجهة نظر المسئولين– تتضمن دعم إدارة المدارس للبرامج، كما تقدم الدعم والمشورة للطلاب، بالإضافة إلى تقديم منهج مرن يركز على الطلاب، ويراعي ظروفهم واحتياجاتهم، ويساعد على تقوية الروابط والعلاقات بين الطلاب والعاملين، وان برامج التعليم البديل تتميز بأنها فعالة وفريدة وتتسم بالمرونة، وتشتمل على نُهج علمية وأنشطة جذابة تتناسب واحتياجات الطلاب ودوافعهم.
- كما استهدفت دراسة **(التيتون، ٢٠١٠)**، تعرف مفهوم التعليم البديل، والسياقات الفلسفية والتاريخية له، وتناول أبرز تصنيفات التعليم البديل، والتعرف على طلاب التعليم البديل، ورصد أبرز ملامح ونماذج التعليم البديل الناجحة، وتصنيف ورصد نماذج التعليم البديل في سياقاتهه الفلسفية والتاريخية المختلفة، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج الوصفي" لتحقيق أهدافها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم البديل يعد نموذجًا جيدًا ومطلبًا ملحًا في القرن الحادي والعشرين لما يقدمه هذا النمط من التعليم من احترام الفرد باعتباره غاية في حد ذاته، وأنه لابد من القبول بأنه لا توجد طريقة واحدة للتعليم ولا مصدر واحد للمعرفة، كما أن التعليم البديل لا يصلح لجميع الطلاب بل يكون أفضل للطلاب المحرومين ولمهمشين الذين يعانون من صعوبات داخل المدرسة وخارجها، ويشتكون من أوضاع صعبة أو ظالمة، وأن نجاح التعليم البديل يقاس من خلال مؤشرات متعددة مثل: "انتظام حضور الطلاب، ومعدلات التسرب، ومشاركة اولياء الأمور في العملية التعليمية، وتحقيق الرضى وقدير الذات للطلاب.
- وأخيرًا، دراسة (Jeffery H. Marshall, 2014)، التي سعت إلى إلقاء الضوء على واقع التعليم البديل في حماية الأطفال من خطر التسرب التعليمي في مرحلة التعليم المتوسطة، سعيًا نحو تصميم برامج تعليمية بديلة من أجل تلبية احتياجات الطلاب المعرضين لخطر الرسوب والتسرب في المدارس المتوسطة، وقد اعتمدت الدراسة على "المنهج المقارن" في تحقيق أهدافها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى: "أن برامج التعليم البديل تساعد في خفض نسب التسرب في المدراس المتوسطة، كما أن هذه البرامج تعد وسيلة فعالة لتقديم خدمات تعليمية أكثر شمولاً وإنصافًا للطلاب غير القادرين على الالتحاق ببرامج المدراس التقليمية،

ثم قدمت الدراسة تصميمًا مقترحًا للبرامج التعليمية البديلة من أجل تلبية احتياجات الطلاب المعرضين لخطر الرسوب والتسرب في المدارس المتوسطة".

ثانيًا– دراسات تناولت موضوع الحماية الاجتماعية للمهمشين:

- دراسة (**عبد الرحيم، ٢٠٢٢**)، التي استهدفت وضع رؤية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأسرة، من خلال مجابهة كافة صور الإرهاب، والفكر المتطرف، وتنمية الوعي الوطني بالمخاطر التي تحيق بالوطن، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوطفي لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين في أوضاع الحماية الاجتماعية للأسر وفقًا للأبعاد الجغرافية، وحجم الأسرة، والمستوى المعيشي، ونوعية المشكلات الأسرية، والإمكانات الحكومية والمدنية، مما يتطلب زيادة وعي الأسر من خلال برامج وأنشطة توعوية لجميع فئات المجتمع، كما نادت الدرسة بضرورة اتساع برامج الحماية الاجتماعية، والمشروعات والأنشطة التنموية، لتشمل الجانب الاجتماعي التوعوي والإرشادي، بجانب المنظور المحدد بالبعد الاقتصادي، وما يستلزم من شمولية الخطة القومية للأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والتثقيفية، وربطها بالأمن القومي والانتماء الوطني.
- دراسة (**عبد الحميد، ٢٠١٩**)، التي استهدفت تسليط الضوء على أنماط بديلة للتعليم النظامي؛ التي تقدم مناهج مخففة، ومشروعات إنتاجية، وجدولاً دراسيًا مرنًا، يراعى ظروف الطلاب، ويقدم لهم مزايا نقدية، وعينيه لجذبهم، ويُمكن من لم تتح له فرصة التعليم الرسمي من الحصول على فرصة تعليمية ثانية، ومن أمثلة هذه النماذج: مدارس الفرصة الثانية بالاتحاد الأوربي، ومدارس المجتمع بمصر وكولومبيا والصين، والمدارس العائمة بكمبوديا، ومدارس الريف والمدارس الصغيرة بالهند، للوصول منها إلى دروس مستفادة لتطوير الوضع الحالي لهذه النوعية من المدارس في مصر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام "المنهج الوصفي" بأدواته المتمثلة في تحليل الدراسات السابقة، وتحليل الوثائق الرسمية والقرارات الوزارية، وتم تصنيف الواقع إلى واقع كمي، ووثائقي، وميداني، ولجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات تم تصميم استمارة استطلاع رأى للخبراء، وتم التوصل إلى تحليل الواقع وتقدير الموقف الراهن، وصياغة ملامح الاستراتيجية المقترحة، وانتهت الدراسة بتقديم ورؤية إستراتيجية مقترحة لدعم وتعزيز مؤسسات تعليم الفرصة الثانية في مصر، مع اقتراح مجموعة متطلبات وآليات لتحقيق الرؤية المقترحة.

- أما دراسة (**عبد اللطيف، ٢٠١٦**)، فقد سعت إلى تتبع التطور التاريخي لمفهوم الحماية الاجتماعية، ورصد أهداف الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين، والمؤسسات المسئولة عن توفير الحماية الاجتماعية للأطفال، والتوجهات النظرية المفسرة للحماية الاجتماعية، وصولاً لطرح بدائل وآليات لتحقيق نظم الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين، وكذلك تحديد متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وقد توصلت الدراسة إلى مقترحات لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين، من أهمها ما يلي:
  - وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر والتهميش وعدم المساواة، تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع.
  - إيجاد نظام فعال لتمويل صناديق شبكات الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.
  - وضع خطة للقضاء على الأسباب التي تجعل الأطفال ينخرطون في سوق العمل.
- ودراسة (**زيد، ٢٠١٨**)، التي استهدفت تحديد مستوى الاستراتيجية التي تحكم رسم خطط المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر، وتحديد مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط، وكذلك طرح مقترحات يمكن من خلالها تفعيل استراتيجيات المنظمات غي رالحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر، وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على "**المنهج الوصفي**"، بهدف وصف وتحليل طبيعة القواعد التي تحكم رسم خطط وخدمات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط، معتمدة على أدة الاستبانة، بجانب الاستعانة "بمنهج المسح الاجتماعي" لأعضاء مجالس الإدارة بالمنظمات غير الحكومية لتحقيق هذه الهدف، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى:
  - أن مستوى الاستراتيجيات التي تحكم رسم المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط جاء متوسطًا في غالبية المؤشرات المتعلقة بهذا البعد.
  - أن مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط جاء متوسطًا في كل المؤشرات المتعلقة بهذا البعد.

- موافقة غالبية المبحوثين على المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط بدرجة مرتفعة، وكذلك موافقتهم على المقترحات اللازمة لتفعيل استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر بمحافظة أسيوط، وبخاصة زيادة الدعم الفني والمالي من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالجمعيات الأهلية.

- وسعت دراسة (**هاشم، ٢٠١٥**)، إلى تقديم دراسة تحليلية لآليات الحماية الاجتماعية فى مصر والتى تتخذ العديد من الاشكال بهدف تحسين نوعية حياة الفئات الفقيرة و المهمشة، والبحث في السياسات الاجتماعية فى مواجهه الفقر، وعناصر الحماية الاجتماعية، وآليات الحماية الاجتماعية، وما تضمنه الدستور المصرى بشأن الحماية الاجتماعية، ورصد برامج الحماية الاجتماعية فى مصر، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الآتي:
  - رغم تعدد برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي، إلا أن هذا لا يتضمن برامج تحقق توليد الدخل، او برامج تعتمد على التنمية المستدامة التي تعمل على حراك الفقراء إلى أعلى.
  - عدم وجود آلية للقروض الصغيرة التى تساعد على التمكين الاقتصادى للفقراء من خلال منحهم قروض صغيرة بدون فائدة لتنفيذ مشروعات صغيرة تمكنهم من توليد دخل للفقراء وتحسين نوعية الحياة لهم.

- واستهدفت دراسة (**السمان، ٢٠٠٩**)، إلقاء الضوء على ظاهرة التربية المفتوحة، وبيان النظرية والفلسفة التي تستند إليها، وتتبع جذورها، والتعرف على أهم خصائصها وممارساتها، كما استهدفت تعرف مدى توفر ممارسات التربية المفتوحة في المدراس المصرية، ومدى حاجتنا إلى تلك الممارسات لتطوير التعليم المصري، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي، وإعداد استبانة عن أهم ممارسات التربية المفتوحة المتعلقة: "بترتيب المكان، وتنظيم الوقت، والمعلم، والمنهج، وفلسفة ونظرية التربية المفتوحة، والتلميذ للتعرف على مدى توفر تلك الممارسات في مدارسنا في مصر، ومدى حاجتنا إلى تلك الممارسات للنهوض بالتعليم، وتم تطبيقها على عينة من المعلمين والمعلمات في المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية في محافظة أسيوط، بلغت ٣٨٠ فردً، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم ممارسات التربية المفتوحة المتعلقة بالمحاور الخمسة للاستبانة (ترتيب المكان وتنظيم الوقت– المعلم– المنهج– فلسفة ونظرية التربية المفتوحة– المتعلم) لا تتوفر في مدارسنا في مصر، كما أشارت إلى

حاجتنا القوية إلى تلك الممارسات للنهوض بالتعليم المصري في العقد الثاني من الألفية الجديدة.

- أما دراسة **(عبد الحي، ٢٠٠٠)**، فقد استهدفت وضع رؤية مقترحة لتوفير فرص التعليم للفئات المهمشة في المجتمع المصري على ضوء بعض الاتجاهات الدولية الحديثة، وقد اعتمدت الدراسة على "**المنهج الوصفي**" لوصف، وتحليل، وتفسير الكتابات والأبحاث العلمية، والتقارير المحلية والدولية، والإحصاءات الرسمية التي تناولت قضية المهمشين، وسبل توفير فرص التعليم لهم، وإلقاء الضوء على بعض الاتجاهات الدولية الحديثة في مجال تربية وتعليم المهمشين، وصور تطبيقية لها دوليًا ومحليًا، وقد توصلت الدراسة إلى طرح رؤية مقترحة لتوفير فرص التعليم للفئات المهمشة في المجتمع المصري اشتملت على ستة متطلبات تنفيذيه تمثلت في: "الوقاية من التهميش التعليمي، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، ودمج المهمشين في مدارس التعليم العام الرسمي الحكومي أو الخاص، والتوسع في تطبيق نظام التعليم المهني الثنائي، والتنوع والتوسع في مدارس التعليم البديل في كافة المراحل التعليمية، ودعم برامج وأنشطة التعليم غير الرسمي للأطفال والكبار، توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إتاحة وتيسير التعليم للجميع خاصة المهمشين.
- واستهدفت دراسة **(يوسف، ٢٠٠٠)**، تحديد مشكلات الأطفال المعرضون لخطر التسرب، والتوصل إلى برنامج للتدخل المهني من منظور طريقة خدمة الفرد لمواجهتها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسح الاجتماعي لعينة قوامها ١٢٥ مفردة من طلاب الصف الأول الثانوي، والثاني الإعدادي، بهدف تحديد مشكلات لأطفال المعرضون لخطر التسرب من التعليم، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة، في: تحديد مشكلات الأطفال المعرضون لخطر التسرب – والتي تمثلت في: مشكلات مرتبطة بكل من: العوامل الدراسية، والعوامل الأسرية، والعوامل النفسية، والعوامل الإجتماعية، والعوامل الصحية، كما خلصت الدراسة إلى تقديم برنامج للتدخل المهني من منظور طريقة خدمة الفرد لمواجهتها.

وبناءً على ما سبق، فإن ما تم رصده وتحليله من دراسات سابقة تبين أن الدراسة الحالية تمايزت عن الدراسات السابقة في كونها رطبت بين العلاقة بين التعليم البديل ودوره في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب – وبخاصة المهمشين تعليمًا– كما أن الدراسات السابقة ساعدت في تحديد مشكلة الدراسة، فيما يخص تحديد الأُسس النظرية الأولية لمفهوم التعليم البديل، ودور برامج التعليمية البديلة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقرة والمهمشة تعليميًا، وفرص تحقيق الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع، وقد استعانت الدراسة الحالية بالدراسات السابقة في معالجة هذه النقاط، كما اختلفت الدراسة الحالية عن

الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات السابقة اقتصرت على تناول بعض البرامج البديلة في أماكن وبلدان محددة، في حين تركز الدراسة الحالية على برامج التعليم البديل بمصر في علاقتها بتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب المهمشين تعليميًا، وزيادة فرص الإنصاف والعدالة بين فئات المجتمع، وهو ما أكدته خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومن ثم فإن الدراسات السابقة ساعدت في بلورة مشكلة الدراسة الحالة على النحو التالي:

مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لواقع المجتمع المصري الآن، خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، نجده يتعرض للكثير من المتغيرات المجتمعية المتصاعدة، التي ارتبطت بالعديد من المجالات السياسية، واالقتصادية، والثقافية، وغيرها من المجالات في جميع مناحي الحياة، والتي أفرزت العديد من المشكلات التي انعكست على التعليم الرسمي، كان من أبرزها: "انتشار الدروس الخصوصية، وارتفاع كثافة الفصول، وعدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب؛ الأمر الذي جعلنا في حاجة مُلحة لوجود بدائل تعليمية غير نظامية؛ للتخفيف من الضغوط التي يعاني منها التعليم النظامي قبل الجامعي، ولتحقيق الحماية الاجتماعية للطلاب – وبخاصة المهمشين تعليميًا– من خطر الفشل الدراسي، حيث يمكن للتعليم البديل حماية هؤلاء، وتلبية احتياجاتهم التي فشل التعليم النظامي في تحقيقها.

وعلى الرغم من ظهور العديد من نماذج التعليم البديل في مصر الذي يستهدف تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا – وبخاصة الأطفال – إلا أن واقع التعليم البديل في مصر يعاني ضغوطًا كثيرةً، مهدت لحدوث أزمات متلاحقة، وأفرزت العديد من نقاط الضعف، والتحديات التي لم تستطع تلك البرامج مواجهتها، فضلاً عن الأزمة التنموية التي عانها منها المجتمع المصري، والتي حالت بينه وبين تجاوز الأوضاع المختلفة، والانطلاق إلى ما يصبو إليه المجتمع من آفاق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الشاملة.

ومن ثمَّ، احتدمت قضية الاهتمام بتفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب المهمشين؛ لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من جميع جوانبها، علاوة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر في تحقيق الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع، فضلاً عن غرس قيم التنمية: كالعدالة، والمشاركة، وحسن استثمار الموارد، وخدمة سوق العمل والإنتاج .. إلى غير ذلك.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

"**كيف يمكن تفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر**"؟، ويتفرع من هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأسس الفكرية للتعليم البديل؟
٢. ما أبعاد الحماية الاجتماعية فى علاقتها بالتعليم البديل؟
٣. ما الأدوار التي يمكن أن يقوم بها التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا؟
٤. ما واقع دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر "دراسة ميدانية"؟
٥. ما الرؤية المقترحة لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة الحالية، من كونها تتناول مجالاً مهمًا من مجالات التعليم، ألا وهو "**مجال التعليم البديل**" باعتباره محورًا أساسيًا لتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب بمصر، وعاملاً أساسيًا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، من خلال البرامج التي يمكن أن يقدمها لتعليم البديل في هذا الشأن، ومن ثم فإن الدراسة تكتسب أهميتها من خلال الآتي:

١. تكتسب الدراسة الحالية أهمية كبيرة في ظل أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو: دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب على ضوء فلسفة التعليم مدى الحياة، والذي يتزامن مع زيادة اهتمام الدولة المصرية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الذي يعد التعليم أحد أهم محاورها، وبخاصة دمج الأطفال والشباب المهمشين تعليميًا، لتحقيق العدالة والإنصاف التي تسعى إليه.
٢. قد تفيد نتائج الدراسة الحالية في فهم عميق نحو إمكانية قيام التعليم البديل بدور تكميلي أو بديل فعالٍ للتعليم التقليدي في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.
٣. أهمية دور التعليم البديل في إتاحة فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ومشاركة الأفراد في تنمية المجتمع من خلال تدريبهم وتأهيلهم للعمل والإنتاج.
٤. قد تفيد نتائج الدراسة الحالية راسمي السياسات التعليمية في وضع خطط وسياسات تعليمية لتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب من خلال مؤسسات وبرامج التعليم البديل لتحقيق التنمية الشاملة.
٥. يمكن أن تسهم النتائج في تحسين سياسات التعليم البديل وتوجيه الجهود نحو تحقيق حماية اجتماعية أفضل للمهمشين تعليميًا.

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة المشكلة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد اقتضت الدراسة استخدام المناهج والأساليب التالية:

١. **المنهج الوصفي:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره من أنسب المناهج ملاءمةً لطبيعة الدراسة الحالية – والدراسات الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة – حيث يهتم بوصف الظاهرة المدروسة، وتحديد العلاقات والظروف التي توجد بين عناصرها وتحديد الممارسات الشائعة وجمع البيانات، وتفسيرها، وتوجيه مستقبل الظاهرة، كما يساعد – كذلك– في الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم طبيعة الظاهرة، ومن ثم تحليلها؛ مما يساعد على رسم صورة واضحة عن واقع التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، من خلال الآتي (دشلي، ٢٠١٦، ٧٣):

- تحليل المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالتعليم البديل: من خلال تحليل مفهوم التعليم البديل، وأبعاده، ومؤشرات قياسه.
- رصد وتحليل موضوع الحماية الاجتماعية من حيث تعريفها، وأبعادها، ومتطلباتها في المجتمع المصري.
- رصد واقع برامج التعليم البديل بمصر، من حيث: أنواعها، وأهم التحديات التي تعوق تنفيذها، وأبرز المقترحات لتفعيلها في التعليم المصري.
- رصد وتحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال التعليم البديل، وعلاقته بتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب.

٢. **أسلوب التحليل الفلسفي:** كما تعتمد الدراسة على "أسلوب التحليل الفلسفي" الذي يعد – بشقيه التحليل والتركيب – مدخلاً نظريًا ملائمًا لتحقيق أهداف الدراسة، على النحو التالي:

- يساعد في تحليل مفهومي "التعليم البديل ، والحماية الاجتماعية" والمفاهيم المرتبطة بها، ويتحقق ذلك عن طريق وضع خطوات تحليلية ومنهجية تفسيرية بشكل مباشر حول المفهومين، والتي تؤدي بدورها إلى نوع من المقاربات الفكرية لتفسيرهما في الإطار الاجتماعي، والفلسفي، والتربوي، هذا بالإضافة إلى محاولة فهم العلاقة بين هذين المفهومين والمفاهيم المتداخلة معهما؛ بهدف تنقية المفهومين ووضوحهما.
- كما يعد هذا المنهج مناسبًا لاقتراح بدائل لبناء التصور المستقبلي لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الحالية العديد من الحدود المرتبطة بالموضوع تمثلت في الآتي:

١. **الحد الموضوعي:** يتمثل في تناول برامج التعليم البديل غير النظامي التي تقدمها المؤسسات التعليمية المختلفة، في علاقته بتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب المهمشين في مصر.
٢. **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية على المؤسسات التعليمية المستهدفة.
٣. **الحد البشري:** يتمثل في تطبيق أداة الاستبانة على عينة من: "طلاب طلاب مدارس التعليم المجتمعي"، وكذلك تطبيق أداة المقابلة المفتوحة على عينة من المعلمين بمؤسسات التعليم المجتمعي (التعليم البديل)، بوزارة التربية والتعليم المصرية.
٤. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة في الفترة ما بين عامي: ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة الحالية على ثلاث مصطلحات أساسية، جاءت على النحو التالي:

١-الدور: The Role

يعرف "**الدور لغةً**" بأنه: كلمة أصلها الاسم (**دَوْرٌ**)، والجمع (**أَدوار**)، والدور هو المهمة أو الوظيفة، نقول قام بدور، أي شارك بنصيب كبير (معجم المعاني الجامع، دت)، وبهذا يعد الدور هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، أو النمط الثقافي المحدد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانة معينة.

أما تعريف "**الدور اصطلاحًا**" يعد الدور من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، الذي يحدد طبيعة التوقعات الاجتماعية، المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة، حيث وردت عدة تعريفات للدور، من أبرزها ذلك التعريف الذي ورد في "**قاموس علم الاجتماع**" الذي يعرف الدور بأنه: "مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع متمثلاً في هيئاته وأفراده، في أن يشغل وضع اجتماعي معين في وقت معين" (غيث، ٢٠٠٠، ٣٩٠)، ومن هذا التعريف يتضح أن الدور يرتبط بمجموع ما يتوقع من النظام أو المؤسسة أن تقدمه من مهام وخدمات، وهو ما يطلق عليه "**الدور المتوقع**"، كما أن الدور قد يرتبط بما ينبغي أن يقدمه النظام أو المؤسسة في صورة مثالية، وهو ما يطلق عليه "**الدور المثالي**".

ويلاحظ مما سبق، أن الدور يرتبط بوظيفة ما، يتوقع من شاغلها أن يكون لديه نسقًا محددًا من الدوافع والأهداف والقيم والاتجاهات، وأن هذا النسق هو المحدد والموجه للسلوك والتصرفات المتوقعة من شاغل هذه الوظيفة، وعليه ينصب اهتمام الدراسة الحالية على نوعين من الأدوار، هما:

- **الدور الفعلي الممارس:** المتمثل في الدور الحالي للتعليم البديل في تحقيق الحاية الاجتماعية للأطفال والشباب بمصر.

- **الدور المتوقع المأمول:** الذي نتوقع، أو نأمل أن يحققه التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب بمصر.

وفي إطار أهمية الأدوار التي تؤديها بعض التنظيمات داخل المجتمعات المعاصرة، ظهرت نظرية الدور للوقوف علي طبيعة هذه الأدوار ومحدداتها، وخصائص كل منها، وكذلك بيان الآثار التي يمكن أن تترتب علي هذه الأدوار (عبد الوهاب، ٢٠١٨، ٤٣-٤٤).

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة "**التعريف الإجرائي للدور**" في الدراسة الحالية بأنه: "جملة الممارسات والسلوكيات المتوقعة التي يجب أن تقوم بها برامج التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، حيث تسعى الدراسة إلى توضيح كيفية الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم البديل في تقديم برامج تعليمية بديلة تساعد على تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، في إطار العدالة الاجتماعية التي ينشدها المجتمع المصري.

٢-**التعليم البديل:** Alternative Education

هناك تأكيدات على أن التعليم البديل مصطلح يفتقر إلى التحديد الدقيق، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه بين العلماء بسبب اتساع وتنوع البرامج التعليمية البديلة على مستوى العالم، إضافة إلى أن التعليم البديل يتضمن تعريفات ومداخل مختلفة من مجتمع لآخر، فهو مفهوم مركب يتكون من مفردتين هما (التعليم)، و(البديل) وكلا المفردتين تضيف بظلالها على المفهوم الكلي من الدلالة التي يمكن أن يحملها هذا المصطلح، بالإضافة إلى الدلالة الكلية الناتجة عن وجودهما ببنية اصطلاحية واحدة؛ ويتبين ذلك من خلال تناول المفهوم اللغوي، والاصطلاحي للتعليم البديل بالشرح التحليل على النحو التالي:

تعرف كلمة "**البديل لغةً**" بأن أصلها الاسم "**بَديلٌ**" والتي تعني: "الخَلفُ والعِوَضُ عن شيءٍ آخر" (**المعجم الوسيط،)**، وفي لسان العرب نجد أن "**البَديل**" هو البَدلُ، وأَبدلَ الشيءَ أي اتخذ منه بديلاً، وأبدل الشيء بغيره وبدله، وتبديل الشيء يعني تغييره، وأخذ مكانه، والأصل في التبديل هو تغيير الشيء عن حاله، وجعل شيء مكان شيء آخر(**ابن منظور**، ١٩٧٢)، وهذا يعني أن التعليم البديل هو نمط من التعليم يكون بديلًا عن التعليم التقليدي الشائع في المجتمع، وعوضًا للطالب عما يشوب التعليم التقليدي من عيوب وأوجه قصور، ومن ثم فإنه يختلف شكلاً وموضعًا عن التعليم التقليدي السائد.

أما تعريف "**التعليم البديل اصطلاحًا**" تشير منظمة اليونسكو إلى أنه: "مصطلح شامل يشير إلى جميع أنواع البرامج التعليمية، التي لا تُعتبر في الغالب برامج تعليمية رسمية تقدم من قبل المؤسسات والحكومات والجهات المانحة، التي تقدم برامج تعليمية بديلة خارج نظام التعليم الرسمي (UNEZCO, 2009).

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة "**التعريف الإجرائي للتعليم البديل**" في الدراسة الحالية بأنه: "ذلك النظام التعليمي الذي يقدم برامج تعليمية بديلة سواء في المؤسسات التعليمية الرسمية أو غير الرسمية، والتي تلبي احتياجات الطلاب – التي لا يمكن تلبيتها عادةً في المدراس النظامية، وتوفر تعليميًا غير تقليدي يحمي الطلاب من خطر الفشل الدراسي، كما يتضمن البرامج التعليمية البديلة المقدمة للطلاب الذين حرموا من فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي، أو الذين تسربوا منه لأسباب شخصية أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو بسبب الظروف والحالات الطارئة التي تعرضوا لها".

ويتفق هذا التعريف مع ما أشارت إليه دراسة(Deidra Sanders – Burnett, 2018, 2) التى أكدت أن التعليم البديل قد يكون فى شكل مدارس، أو برامج تعليمية بديلة تم تصميمها لتلبية احتياجات الطلاب الفردية التى عادة لا يمكن تلبيتها فى المدارس التقليدية، وقد تكون المدارس والبرامج البديلة موجودة فى مبانى ومرافق منفصلة عن المدارس التقليدية، حيث يهدف التعليم البديل إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والنفسية، وتعديل سلوكيات، وكذلك معالجة المشكلات الأكاديمية للطلاب، وتقديم الدعم والخدمات الاستشارية اللازمة لهم، لإعادة دمجهم في التعليم النظامي، وتحسين معدل إنجازهم الأكاديمي، وبذلك يعد مصطلح التعليم البديل بمعناه الشامل يغطي جميع الأنشطة التعليمية البديلة التي تختلف عن النظام المدرسي التقليدي.

٣-**الحماية الاجتماعية:** Social Protection

تعرف "**الحماية لغةً**" بأنها: كلمة أصلها الاسم "**حِمَايةٌ**" في صورة مفرد مؤنث، وجذرها "**حَمَىَ**"، وجذعها "**حِمَاية**"، وحَمَى الشيءَ، يَحْمِيه حَمْياً وحِمايَةً، ومَحْمِيَةً **(ابن يعقوب، ٨١٧ هـ)**، ما "**معجم الرائد**" يشير إلى أن الحماية تأتي من الفعل "**حَمَىَ**"، وحمى الشيء منه: أي منعه ودفعه عنه، بمعنى الحفظ والصيانة من الشيء **(مسعود، جبران، ١٩٩٢)**.

أما "**الحماية الاجتماعية اصطلاحًا**": فقد عرفها "**البنك الدولى**" بأنها: "البرامج والسياسات التى تحمى الأفراد من الصدمات، وتجهزهم لتحسين سبل عيشهم، وخلق فرص لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم (World Bank, 2012).

ويمكن صياغة "**التعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية**" في الدراسة الحالية بأنها: "مجموعة متكاملة من الخدمات التي تقدمها برامج التعليم البديل من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية للمخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التي يواجهها الأطفال والشباب – ولا سيما الفئات الضعيفة– وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع انطلاقًا من مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية.

٤-**المهمشون تعليميًا:** Educationally Marginalized

يعرف "**التهميش لغةً**" في معجم اللغة العربية المعاصرة، بأنه: كلمة أصلها الاسم "**هَمَّشَ**"، يمهمش، تهميشًا، فهو مُهَمش، وهَمشَ الموضوع أي جعله ثانويًا، ولم يجعله من اهتماماته المباشرة، والُملحَّة (عمر، ٢٠٠٨، ٢٣٦٥)، أما "معجم العني الزاهر"، فيشير إلى أن كلمة تهميش مصدرها "**هَمَّشَ**"، وحاول تهميشه أي جعله على الهامش، أي عدم إعطائه أهمية (أبو العزم، ٢٠١٣).

ويعرف "**التمهيش اصطلاحًا**"، بأنه: "حالة تعبر عن حرمان مجموعة من أبناء المجتمع من حق أو أكثر من حقوقهم الإنسانية والمجتمعية؛ نتيجة لتعرضهم لعوامل وظروف قاسية، ولا يمتلكون القدرة على موجهتها؛ مما يؤدي إلى ضعف ممارسة حرياتهم، وواجباتهم داخل المجتمع، ويُعَّرف "**المهمشمون**" بأنهم أولئك المعرضون للخطر بسبب الفقر أو عدم الحصول على الخدمات الأساسية، او بسبب التمييز، وهم – كذلك– الذين تستهدفهم البرامج والسياسات من أجل حمايتهم من الإيذاء أو الضعف، من خلال تنظيمات أو مؤسسات مخصصة لذلك، تقدم لهم أنشطة وبرامج لتنمية مهاراتهم وقدراتهم؛ ليصبحوا مؤهلين للعيش في أمان مرة أخرى داخل المجتمع (يوسف، ٢٠٢٠).

ويعرف "**المهمشون تعليميًا**" بأنهم أولئك الذين حرموا في أي مرحلة من مراحل التعليم من حقهم في التعليم، نتيجة لتعرضهم لعوامل وظروف قاسية، ولا يمتلكون القدرة على مواجهتها"، وعلى هذا الأساس يتضح الآتى (عبد الحى، ٢٠٠٠، ٢٠٦٠– ٢٠٧٦):

- التهميش يعد مفهومًا نسبيًا يختلف باختلاف المرجعية الفلسفية والمجتمعية.
- ينتج التهميش بسبب عوامل وظروف اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، سياسية .. وغيرها.
- يُحرم المهمشون من العديد من الحقوق، والواجبات، والحريات التي يتمتع بها غيرهم في ظروف أفضل.
- التهميش ينتج عنه تأثرات سلبية على الأفراد المهمشين، وعلى المجتمع بأسره.
- المهمشون تعليميًا مفهوم يتضمن العديد من الفئات مثل: "الأطفال المحرومين من التعليم وبخاصة الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال بلا مأوى، والأطفال العاملون، والأطفال في المناطق النائية والعشوائية، والكبار الأميون الذين حرموا من حق التعليم".

ومن ثم، يمكن صياغة "**التعريف الإجرائي للمهمشين تعليميًا**" في الدراسة الحالية بأنهم: "أولئك الأفراد الذين حرموا من حق التعليم في أي مراحلة من المراحل التعليمية، بمن في ذلك الذين تسربوا، أو رسبوا من التعليم، أو غير الملتحقين بالتعليم نتيجة لعوامل اجتماعية، أو أسرية، أو اقتصادية خارجة عن إرادتهم، ولا يستطيعون مواجهتها بمفردهم".

٥-**الرؤية المستقبلية:** The Future Vision

كلمة "**رُؤَيَة**" هى كلمة أصلها الاسم "**رُؤى**"، في صورة جمع تكسير، وجذرها "**رءي**"، وجذعه "**رءى**"، وتحليلها "**رؤي + ة**"، ويُشار إلى مصطلح "**الرؤية المستقبلية**" في الدراسة الحالية على أنها: "تصور لدور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب، بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج متعلقة بتحليل مفهوم التعليم البديل، والحماية الاجتماعية، ودور التعليم البديل في تحقيقها، في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، وما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية.

خطوات سير الدراسة:

سارت الدراسة الحالية نحو تحقيق أهدافها، والإجابة عن أسئلتها، وفقًا لخمسة خطوات أساسية، وذلك على النحو التالي:

- **الخطوة الأولى:** وتتضمن تحديد الأُطر الفكرية للتعليم البديل؛ من حيث: مفهومه، وأهدافه، وأهميته، وبرامجه، وعوامل نجاحه.
- **الخطوة الثانية:** والتي تستهدف تناول الأُسس المفاهيمية والفكرية للحماية الاجتماعية في علاقاتها بالتعليم البديل.
- **الخطوة الثالثة:** والتي تتضمن تحديد دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، ورصد التحديات التي يمكن أن تواجه تنفيذ التعليم البديل، وتحول دون تحقيق أهدافه في مصر.
- **الخطوة الرابعة:** تضمنت الدراسة الميدانية، التي استهدفت رصد واقع دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا في مصر، من واقع تحليل آراء عينة الدراسة حول هذا الواقع.
- **الخطوة الخامسة:** التي استهدفت تقديم رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، وذلك في ضوء ما تم استخلاصه من الإطار النظري للدراسة، واعتمادًا على ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية.

المحور الأول- الأسس الفكرية للتعليم البديل:

ظهر مفهوم التعليم البديل غير الرسمي في دراسات التنمية في ستينات القرن العشرين، لوصف نوع من البرامج التعليمية الي تم تنفيذها كرد فعل عى جمود أنظمة التعليم الرسمية، وفشلها الملحوظ في جميع أنحاء العالم، حيث تشمل برامج التعليم البديل غير الرسمي جميع البرامج والعمليات المنهجية للتعليم والتدريب التي تقع خارج نظام التعليم الرسمي التي تعتمد على طرق تدريس أكثر مرونة تركز على المتعلم بشكل أساسي، وتعتمد على المشاركة النشطة

للدراسين بشكل أكثر مما هو متاح في أنظمة التعليم الرسمي، وهو بذلك يعتبر نشاطًا تعليميًا منظمًا يتسم بالمرونة، ويُنفذ خارج النظام المدرسي الرسمي. (الآيني، ٢٠٢٠، ٤١).

أولاً– تعريف التعليم البديل:

ذكرنا آنفًا أن "التعليم البديل" هو مصطلح يفتقر إلى التحديد الدقيق، حيث يتضمن تعريفات ومداخل مختلفة من مجتمع لآخر، وأن عدم وجود تعريف محدد للتعليم البديل، يترك تحديد البرامج التعليمية البديلة إلى لتقدير المناطق التعليمية التي يقيم فيها الطلاب، وهو ما يعني أن التعليم البديل يتفق وكل ما يريده مزودي الخدمة، اعتمادًا على لااحتياجات المتنوعة للطلاب في منطقة تعليمية معينة، مما يجعل من الصعب تحديد ووصف البرامج التعليمية البديلة بشكل شامل، وبالتالي تؤدي المنطقة التعليمية إلى تحديد الغرض من برامج التعليم البديل، بحيث يتم تطوير المؤسسات التعليمية والبرامج البديلة داخل المجتمع لتلبية الاجتياجات التعليمية للطلاب (أرناؤط، ٢٠٢١، ١٣١)، ومن ضمن التعريفات الخاصة بالتعليم البديل ما يلي:

- **تعريف اليونسكو:** التي تؤكد على أن التعليم البديل هو: "مصطلح شامل يشير إلى جميع أنواع البرامج التعليمية، التي لا تُعتبر في الغالب برامج تعليمية رسمية تقدم من قبل المؤسسات والحكومات والجهات المانحة، التي تقدم برامج تعليمية بديلة خارج نظام التعليم الرسمي (UNEZCO, 2009).
- **تعريف شبكة الآيني:** التي تعرف التعليم البديل على أنه: "عبارة عن برامج تعليمية ذات هيكلية ومخططة لها تؤدي إلى كفاءات معتمدة ومكافئة في المواد الأكاديمية أو التقنية المهنية للأطفال والمراهقين والشباب المتسربين من التعليم الرسمي (الآيني، ٢٠٢٠، ٤١).
- **تعريف** Janet Poole: التي ترأى أن التعليم البديل يشير إلى كل المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج تعليمية بديلة، والتي تنفذ ممارسات مناسبة لتبلية احتياجات الطلاب، وقابلة للتنفيذ في بيئة تعليمية قادرة بكفاءة على تحقيق نتائج إيجابية للطلاب، وتعمل على زيادة التحصيل الدراسي والأداء التعليمي للطلاب المعرضين لخطر الفشل الدراسي، حتى يتمكنوا من تلبية المعايير الأكاديمية، والتخرج بنجاح (Poole, 2016, 12).
- **تعريف** A. Slikwa: الذي يرى أن التعليم البديل هو: "مدخل للتدريس والتعلم يختلف عن التعليم الحكومي المقدم من الدولة، والذي يأخذ – عادةً– شكل المدارس العامة أو المدارس الخاصة بحيث يتضمن مناج أو برامج دراسية وأنشطة تعليمية مبتكرة ومرنة، تعتمد على حد كبير على اهتمامات الطلاب واحتياجاتهم التعليمية الفردية" (Slikwa, 2008, 2).

- **تعريف** Dehart : التي ترى أن التعليم البديل هو مصطلح يشير إلى: " البرامج التعليمية التي تتناول واحدة على الأقل من المجالات الثلاثة التالية: "منع التسرب من التعليم الرسمي، أو التعليم الخاص، أو البرامج التعليمية الموجهة للطلاب المعرضين للخطر، حيث تشترك هذه البرامج الثلاثة في عدة خصائل مثل "صغر حجم الفصل، وخلق بيئة تعليمية داعمة للطلاب، وتركيز البرامج التعليمة على الطلاب، ومرونة البرامج لتتناسب مع احتياجات الطلاب، بالإضافة غلى العلاقات الإيجابية بين الطلاب والمعلمين" (Dehart, 2007,11).
- تعريف **(أرناؤوط، ٢٠٢١، ١١٣)** بأنه: "ذلك النظام التعليمى الذى تقدمه المدارس المتوسطة والثانوية الرسمية وغير الرسمية، التى تلبى احتياجات الطلاب، ولا يمكن تلبيتها عادةً فى المدراس التقليدية، وهو نظام يقدم تعليمًا غير تقليدي يستهدف خدمة الطلاب المعرضين لخطر الفشل الدراسى داخل النظام التعليمى التقليدي، ككما يشمل التعليم البديل الطلاب ذوي الإعاقة، او السجناء، أو الذين يعانون من مشاكل سلوكية خلال البرامج التعليمية التقليدية".

مما سبق يتضح، أن مصطلح التعليم البديل يفتقر إلى التحديد الدقيق بين العلماء، نظرًا لأنه يتضمن مداخل وأساليب مختلفة، كما يتضح أن مصطلح "**التعليم البديل**" بعناه الشامل يتضمن جميع البرامج التعليمية البديلة التي تقدم – سواء في المؤسسات التعليمية الرسمية أو غير الرسمية – بهدف تلبية الاحتياجات الأكاديمية، والنفسية، والشخصية للطلاب – وبخاصة المهمشين تعليميًا والمعرضون لخطر الرسوب، أو التسرب، أو غير الملتحقين بالتعليم الرسمي– بما في ذلك تلك البرامج الخاصة بالمتسربين، وذوى الاحتياجات الخاصة، وفى حالات الطوارئ؛ بهدف تقديم الدعم والخدمات الاستشارية اللازمة لهم، لإعادة دمجهم في التعليم النظامي، وتحسين معدل إنجازهم الأكاديمي.

ثانيًا–نشأة التعليم البديل وتطوره:

على الرغم من أن التعليم اللانظامي، والتعليم غير النظامي قد سبقا التعليم الرسمي، لكن بعد القرن السادس عشر لم يُعترف إلا بالتعليم الرسمي، ولكن بعض العلماء مثل: "إيفان إليتش، وباولو فريري، قد بدأوا في نقد المدارس القائمة في أمريكا اللاتينية، حيث أنهم أعتقدوا أن المدارس الرسمية تخدم طبقة الحكام والأغنياء في إخضاع الشعوب، وأكدوا أن التعليم المدرسي قائم على التلقين والحفظ، واعتبروا أن التعليم البديل يعد وسيلة لتحرير الطلاب، واكسابهم خبرات تعلم متنوعة، ويساعدهم على الإنخراط في أنشطة تعليمية وتدريبية تلبي احتياجاتهم، وتراعي الفروق الفردية بينهم.

ومع بدايات القرن العشرين، ظهرت عدة مبادرات للتعليم البديل من قبل بعض المفكرين التربويين الغربيين، بهدف تغيير النظام التعليمي التقليدي الرسمي – الذي كانت توجه له العديد من الانتقادات آنذاك– كونه تعليمًا صارمًا وسلطويًا بشكل مفرط، ولا يركز بشكل كبير على التطور المعرفي للطلاب، ومن هذا المنطلق ظهرت مسارات جديدة للتعليم البديل، تحت مسمى "**التعليم الجديد**" في فرنسا، "**والتعليم الإصلاحي**" في ألمانيا، "**والتعليم التقدمي**" في الولايات المتحدة الأمريكية، في أواخر القرن التاسع عشر وكان ذلك بمثابة نقد للنظام التعليمي التقليدي آنذاك، الذي يعتمد على أساليب تقليدية في عمليتي التعليم والتعلم، حيث دعا الإصلاحيون التربويون والمعلمون، مثل: مونتيسوري، وبارخورست، وفرينت، إلى إيجاد بدائل لهذا التعليم التقليدي، وقدموا مفهوم "**المدرسة الجديدة**" (Morssink, and Others, 2024, 2).

وتعود النشأة الحقيقية للتعليم البديل إلى ستينيات القرن العشرين، كأحد الحركة الاجتماعية لوصف أنواع البرامج التعليمية التي تم تنفيذها كرد فعل عى جمود أنظمة التعليم الرسمية، وفشلها في معظم أنحاء العالم، والتي تشمل برامج التعليم غير الرسمي، وظهر مفهوم التعليم البديل بشكل مبدئي في الدراسات الغربية كخيار يركز على المتعلم، كونه أكثر مرونة من الأنظمة التعليمية الرسمية التي فشلت في تلبية احتياجات الكثير من المتعلمين، ومن الجدير بالذكر أن التعليم البديل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحركات المدرسية البديلة في الدول الغربية، وعلى الرغم من اكتساب التعليم البديل أهمية كبيرة في الستينات والسبعينات، مثل ما حدث مع أنظمة التعليم غير الرسمي، ويمكن القول بأن التعليم البديل والتعليم غير الرسمي ظهرا – تقريبًا– بالتزامن مع اجتهادات بعض العلماء وظهور العديد من التجارب في هذا المجال، وعلى الرغم من استخدام كلا المصطلحين بصورة متبادلة، إلا أن مختلفين بشكل ملحوظ في: "الفئات المستهدفة، والأهداف، والاستراتيجيات المتبعة، والفئات المستهدفة (الشبكة المشتركة لوكلات التعليم في حالات الطوارئ "آيني"، ٢٠٢٠، ١٥).

وقد نتج عن ذلك ظهور العديد من أشكال التعليم البديل في نهاية ستينيات القرن العشرين، مثل "**المدارس المفتوحة**" باعتبارها تمثل الحركة المبكرة للتعليم البديل– ومع بداية السبعينيات ظهرت عدة نماذج أخرى للتعليم البديل، والتي يمكن تسميتها "**التعليم البديل القائم على الاختيار**"، ثم بدأ التعليم البديل في الانتشار في فترة الثمانينيات، وأصبح الهدف منه ليس فقط توفير بيئة مدرسية مبتكرة للطلاب، بل أصبح يهدف أيضًا إلى تحسين البيئات التعليمية للطلاب المعرضين للخطر والفشل التعليمي، وأنه الوسيلة الأساسية لتلبية احتياجات الطلاب المتنوعة، وتمكينهم من الحصول على التعليم المناسب لظروفهم، واحتياجاتهم، وبناء على هذا التطور في المفهوم؛ ظهرت العديد من البرامج والمدارس البديلة.

وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اختفى مفهوم "**التعليم غير الرسمي**" من الخطاب التعليمي تقريبًا، إلى أن ظهر مرة أخرى في التسعينات بعد "**مؤتمر جومتين**"، وظهور حركة التعليم للجميع، التي أكدت على حاجة العالم لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم عالي الجودة، وبمرور الوقت تم وضع أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥، والي أصبحت مطلبًا أساسيًا للاعتراف بصعوبة وصول الأطفال، والمراهقين، والشباب للتعليم في سياق الأزمات والصراعات، وأن عودة ظهور مفهوم التعليم غير الرسمي مرة أخرى – في التسعينات– استندت على فكرة "**التعليم المستمر**"، والذي أعاد وضع مفهوم التعليم بدءًا من مرحلة التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم العالي، من أجل التركيز على تطوير المعرفة، والمهارات، والاتجاهات بشأن التعليم والتعلم مدى الحياة (الشبكة المشتركة لوكلات التعليم في حالات الطوارئ "آيني"، ٢٠٢٠، ١٦).

ثالثًا– مداخل التعليم البديل:

هناك العديد من مداخل التعليم البديل، التى تتبناها الدول وفقًا لفلسفتها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والتى من ابرزها ما يلى (Fitzsimons, 2017, 54-58):

١–**المدخل الشامل للتعليم البديل:** يستند هذا المدخل على نظرة متجانسة إلى المجتمع، وتناغم المصالح، حيث يفترض أن تتشارك فئات المجتمع في نفس الرؤية الشاملة للمجتمع بعيدًا عن الفئوية والتمييز.

٢–**التعليم البديل كفرصة ثانية:** يستند هذا المدخل على اعتبار أن التعليم البديل يقدم فرصة ثانية للذين حرموا من الفرصة الأولى من التعليم سواء بعدم الالتحاق، أو الرسوب، أو التسرب، كما يرى هذا المخل أن التعليم الرسمى يحقق الاستفادة لبعض الفئات بشكل لا يناسب بعض الفئات الأخرى، وبالتالي يعد التعليم البديل وسيلة مناسبة لمراعاة ظروف وامكانات تلك الفئات.

٣–**التعليم البديل الراديكالى:** يستند هذا الاتجاه على ضرورة القضاء على عدم المساواة – أو على الأقل– الحد منها بشكل كبير داخل المجتمع الواحد.

رابعًا– أنواع مدارس التعليم البديل:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن التعليم البديل يتضمن العديد من النماذج، وقد أجمعت دراسة (متولي، ٢٠٢١، ٢٢٢– ٢٢٤) أبرز هذه النماذج على النحو التالي:

١–**المدراس التي ترتكز على احتياجات الطلاب واهتماماتهم:** وهي من نماذج التعليم البديل التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلاب، وتركز هذه المدارس على منع التسرب من التعليم، أو الذين تم فصلهم من المدراس العامة، بهدف عودة الطلاب إلى مدراسهم

النظامية مرة أخرى، كما أنها تقدم برامج دراسية متنوعة تخدم فئات متنوعة من الطلاب، مثل: "الطلاب المعرضين للخطر، وكذلك الطلاب الموهوبين والمتفوقين دراسيًا – بشكل استثنائي – وبالتالي فهي تخدم فئات متنوعة من الطلاب غير المتجانسين في الإنجاز والسلوك.

٢-**مدراس الفرصة الثانية:** وهي أحد نماذج التعليم البديل التي تستهدف الطلاب الذين فاتتهم الفرصة الأولى، وغير مقيدين بأية مرحلة تعليمية نظامية، أو الذين تسربوا من التعليم النظامي لأسباب خارجة عن إرادتهم، بهدف حمايتهم، ورعايتهم، وإلحاقهم بالتعليم، مثل: مدارس التعليم المجتمعي التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وبعض الهيئات الدولية المانحة مثل "اليونيسيف، وهيئة كير"، وغيرهما (عبد الحميد، ٢٠١٩، ١٨).

٣-**المدراس الجاذبة:** بدأ هذا النوع من المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، في ستينيات القرن العشرين، ضمن محاولات التجديد والإصلاح التربوي، التي تقدم بدائل تعليمية جديدة، بهدف جذب الطلاب من خلفيات عرقية متعددة، وتقف موقف المناهض ضد التمييز العنصري، وتقدم مناهج متخصصة لهم، وتستخدم طرق وأساليب تعليمية متنوعة وجاذبة، بالإضافة إلى انها تركز على الطالب، وتتيح له فرصة اختيار مجال معين كالعلوم، والتكنولوجيا، والفنون، والهنسة، والرياضيات .. وغيرها (عبد الحي، ٢٠٢٠، ٢٠٩٠).

٤-**المدارس التي ترتكز على مناهج دراسية فريدة:** والتي تشمل على عدة نماذج من مدراس التعليم البديل مثل: "مدارس منتسوري، ومدارس والدوف Waldorf"، حيث تتميز "**مدارس نتسوري**" بتصميم منهج تعليمي يراعي الإمكانات الفردية للطالب، والتركيز على حرية استقلاليته في اختيا الأنشطة والوسائل التي يفضلها، كما تركز على احترام النمو النفسي للطلاب، والاهتمام بالتعلم الذاتي للطالب، وتقبل الفروق والاختلافات بين الطلاب، كما أن الفصول يمكنها أن تتقبل طلاب في أعمار مختلفة، أما "**مدارس والدوف**": فإنها تقوم على الاهتمام بتعليم الطلاب خارج الصف، وتعتمد على التعليم القائم على حل المشكلات، والاستفسار، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على المشروعات التعليمية، والتعليم القائم على اللعب، كما أنها تتبنى نظامًا تربويًا يعتمد على الخيال في العملية التعليمية، وعلى التعبير الفني، والقدرات الاجتماعية للطلاب، وقد ظهرت هذه المدارس لاول مرة في ألمانيا عام ١٩١٩.

٥-**المدراس التي ترتكز على الموضوعات المهنية:** وهي مدارس ابتدائية وثانوية بديلة مصممة لتعزيز بيئة تعليمية متميزة وتنافسية، ترتكز على تحقيق التكامل بين المناهج، وتقديم برامج

ومناهج تعليمية مبتكرة ومتميزة مختلفة عن المدراس التقليدية، مع الإشارة إلى أن هذه المدراس قائمة على موضوعات محددة في العلوم والتكنولوجيا، والرياضيات، والهندسة، والفنون، والدراسات الدولية، وتسعى إلى جذب الطلاب من مختلف الجنسيات والخلفيات الثقافية والاجتماعية، كما أنها تعتمد على تنمية مهارات التعاون والعمل الجماعي، والابتكار، والمشاركة من خلال تقديم برامج متخصصة ومتنوعة ومبتكرة تركز على تحقيق التكامل بين المناهج الدراسية.

٦- **المدارس التي تركز على التعليم التجريبي:** تقوم هذه المدراس على أفكار الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي"، التي تتضمن المدارس بلا أسوار، التي تقوم على الحد من شعور الطلاب بعدم الأمان، وبالوحدة، والعززلة، وعدم الإنصاف، والتحيز، وعدم الانتماء، حيث يتعلم الطلاب في أماكن خارج المدرسة مثل: "البنوك، والشركات، والمتاحف، والمحاكم ... وغيرها"، حيث يتعلم الطلاب من خلال الرحلات الاستكشافية والتجارب المجتمعية، بدلاً من الفصول الدراسية التقليدية.

٧- **المدراس التي تركز على التنظيم والإدارة والحوكمة والتمويل:** تشتمل هذه المدراس على عدة نماذج من المدارس البديلة، مثل "**مدارس الميثاق**"، التي تمول من دافعي الضرائب، وتخدم مجموعة متنوعة من طلاب المراح الدراسية، وكذلك "المدراس المستقلة" التي تتلقى تمويلاً حكوميًا، ولديها استقلالية في شؤونها المالية والإدارية، ولديها مجلس إدارة يتم انتخابه، كما أن هذه المدراس تهتم بتقديم مناهج دراسية متخصصة في: الفنون، والرياضيات، والتدريب المهني، ... إلخ، غير أنها تخضع إلى القواعد والقوانين التي تطبق على المدراس النظامية.

٨- **المدراس الديمقراطية أو الحرة:** ظهرت هذه المدراس في إنجلترا، ثم انتسرت فلسفتها في العديد من دول العالم، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المدارس في: "توفير بيئة تعليمية آمنة للطلاب، تمكنهم من التعلم بحرية، ومن دون استخدام القومة، أو الإكراه، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للتعلم بالاكتشاف، ومن خلال ممارسة الديمقراطية من خلال التصويت على قدم المساواة في جميع المسائل المتعلقة بالقرارات الإدارية الخاصة بالنظام التعليمي"، وعلى الرغم من أن هذه المدارس عير منتشرة عدديًا مثل مدارس منتسوري، او والدورف، إلا أن فلسفتها آخذه في الانتشار في العديد من دول العالم (عبد الرحمن، ٢٠١٤ ، ١١).

كما أشارت دراسة **(بن نشار، ٢٠٢٣، ٦٥)** إلى عدة أنواع وأنماط أخرى للتعليم البديل تتضمن مسميات حديثة في الأنظمة التعليمية العالمية، من أبرزها ما يلي:

- **التعليم الموازي:** وهو تعليم نظامى تطبق عليه جميع شروط القبول فى التعليم التقليدي، تقدمه المؤسسات التعليمية برسوم مالية للمستفيدين الراغبين في استكمال دراستهم في غير الأوقات المخصصة للتعليم الرسمى.
- **التعليم التكميلى:** وهو ذلك النمط من التعليم الذي يهدف إلى سد النقص فى أنشطة المؤسسات التعليمية الرسمية، إما لزيادة كثافات الفصول، أو لعدم مرونة الأنظمة التعليمية التقليدية، وتشمل هذه البرامج على دروس التقوية، وورش العمل، والبرامج التعليمية البديلة التى تساعد الطلاب على تحسين مستواهم الأكاديمى، وتجاوز أي صعوبات تعليمية، وتُنظم هذه البرامج – غالباً– من قبل الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية.
- **التعليم التعويضى:** وهو ذلك التعليم الذي يستهدف تقديم فرصًا تعليمية لمن تركوا الدراسة، أو لمن هم على رأس العمل ويرغبون فى استكمال دراستهم.
- **التعليم الإضافى:** وهو أحد أنماط التعليم البديل التى تستهدف إضافة معلومات، ومهارات، للملتحقين بالبرامج التأهيلية والتدريبية التي تجمع بين الدراسة والعمل، بهدف الترقية في المجال الوظيفى.
- **التعليم الخاص:** وهو نظام التعليم المتميز، الذي يقدم لمن لديهم احتياجات خاصة، أو مشكلات أكاديمية، أو سلوكية، حيث يتم التركيز على الاحتياجات الخاصة لكل طالب وتلبيتها.
- **التعليم عن بعد:** وهو نظام تعليمى الذي يتم عن طريق الإنترنت، حيث يمكن للطلاب الالتحاق بالدروس والحصول على التعليم في أي وقت ومن أي مكان عبر الإنترنت.

خامسًا– نماذج التعليم البديل في المجتمع المصري:

يشتمل التعليم البديل في مصر على العديد من النماذج والأنماط التي تختلف عن التعليم التقليدي، من أبرزها ما يلي:

١–**التعليم المنزلي** Home Schooling:

يعتبر التعليم المنزلي أحد أنماط التعليم البديل في مصر، والذ يعد وسيلة لتحرير الطلاب، واكتسابهم خبرات تعلم متنوعة تساعدهم على الانخراط في أنشطة تعليمية منزلية متنوعة، وقضاء وقت ممتع مع الأباء، ومن الجدير بالذكر أن التعليم المنزلي ظهر بدايةً في أمريكا في أوائل السبعينيات، ثم انتشرت حركة التعليم المنزلي في العديد من دول العالم، واقترن ذلك بالرغبة المُلحة لمأسسة هذا النظام؛ لجعل التعلم في متناول الطلاب بشكل أكبر.

ويعرف (السمان، وآخرون، ٢٠٢٢، ٧)، التعليم المنزلي بأنه: " التعليم الذي يتلقاه الطالب في المنزل على يد والده أو أحدهما، أو أي شخص آخر مؤهل من الأخوة أو الأقارب، وهو

تعليم يعتمد – في الغالب– على المنهج المدرسي المعتاد، بحيث يمتحن الطالب كل عام وينتقل من سنة دراسية إلى أخرى دون الحاجة إلى الانتظام في الحضور المدرسي، وعادة ما يجتهد الأبوان في إضافة مناهج خارجية وأنشطة لإثراء العملية التعليمية، ولكنهم يبقون ملزمين بالمنهج المدرسي المعتاد وامتحاناته.

٢–مدارس التعليم المجتمعي:

تعد مدارس التعليم المجتمعي إحدى نماذج التعليم البديل التي تم إنشائها في مصر عام ١٩٧٤، في المناطق التي لا يتم فيها الاستيعاب الكامل لجميع الأطفال في سن التعليم، حيث وزارة التربية والتعليم في مصر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة "**اليونيسف**" على إنشائها، وقد أكدت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤–٢٠٣٠)علي ضرورة توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال من سن (٦ إلى ١٤) سنة، الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، أو الذين تسربوا منه، وبخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية المحرومة، أوالريفية الفقيرة (وزارة التربيه والتعليم، ٢٠١٥، ١٠٢).

وفي هذا الصدد، تعتبر مدارس التعليم المجتمعي نماذج تعليمية بديلة تنبع من المشاركة الإيجابية بين أفراد المجتمع، وتفاعلهم مع بعضهم البعض، يتم التركيز فيها على تلبية احتياجات التعليم في المجتمعات المحرومة، أو الريفية التي لا تصل إليها المدارس النظامية، وتستهدف تقديم برامج دراسية تتناسب مع ظروف واحتياجات المجتمع المحلي، وتوفير فرص تعليمية للأطفال والشباب في المناطق النائية والقرى المحرومة من التعليم – وبخاصة الفتيات– في محافظات الوجه القبلي، ثم امتدت – بعد ذلك– لتشمل معظم محافظات الجمهورية.

ويقصد "**بمؤسسات التعليم المجتمعي**": "تلك الأنماط أو الصيغ التعليمية التي تهدف إلى توفير فرص التعليم للأطفال في المناطق الأقل حظًا، والمحرومة من الخدمات التعليمية في مصر الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، أو الذين التحقوا وتسربوا منها، ممن هم في الشريحة العمرية (٦– ١٤ سنة). وكان الهدف الأساسي لتلك المدارس هو تهيئة منظمات المجتمع المدني للمساهمة في أنشطة التعليم، واستثمار قدراتها في تحسين نوعية التعليم المقدم للفقراء"، وذلك من خلال عدة مرتكزات تتمثل في الآتي (الهيئة القومية لضمان جوة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤، ١٣–١٤):

- التحول من المسئولية الحكومية للتعليم إلى المسئولية المجتمعية.
- إكساب الطلاب المهارات الحياتية اللازمة.
- التعلم المتمركز حول المتعلم، بهدف تحسين المعارف، والمهارات، والاتجاهات، والقيم.
- ربط التعليم باحتياجات المجتمع.

- إتاحة الخدمات التعليمية في المناطق الأكثر احتياجًا، وبخاصة القرى، والنجوع الفقيرة.
- الترغيب في التعليم من خلال إعداد برامج تتناسب مع قدرات الطلاب وظروفهم.
- إعطاء فرصًا للمتسربين، والمتسربات من التعليم.

وتشتمل مدارس التعليم المجتمعي على العديد من الأنماط التعليمية التي تتشابه مع التعليم الرسمي من حيث: "الفلسفة، والأهداف، والبرامج المقدمة، ونظام العمل بها، وتعتمد على الفصول متعددة المستويات التعليمية بجانب التعليم متعدد الأعمار"، دون التقيد بمواصفات المبنى المرسي، وتوقيتات الدراسة، و عدد ساعاتها، حيث تتميز بالمرونة الكافية مراعاة لظروف الطلاب الملتحقين بها (الهيئة القومية لضمان جوة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤، ١٧)، ومن ضمن هذه الأنماط ما يلي:

أ. **مدارس المجتمع:** بدأ مشروع مدارس المجتمع عام ١٩٩٢، في ثلاث محافظات بصعيد مصر هي: أسيوط، وسوهاج، وقنا، بهدف تحقيق التعليم للجميع التي أوصى بها مؤتمر جومتين ١٩٩٠، فضلًا عن توفير تعليم أساسي قوي لبرنامج تعليمي يركز على البنات، مع تبني رؤية للتوسع في مدارس المجتمع، بمشاركة كل من اليونيسف ووزارة التربي والتعليم، والمجتمع المحلي، وتوفر هذه المدارس صفوفًا متعددة المستويات الدراسية، وتقبل الأطفال في باعمار وقدرات مختلفة في مستوى التعليم الابتدائي، مع التركيز على الفتيات (المركز القومي للأمتحانات والتقويم التربوي،اليونسيف، ٢٠٠٠).

ب. **مدارس الفصل الواحد:** التي تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٩٣، الصادر بشأن إنشاء ثلاثة آلاف مدرسة من هذا النوع في المناطق التي لا تصلها خدمات تعليمية كالكفور والنجوع والمناطق النائية؛ حيث تقبل الفتيات من سن ٨– ١٤ سنة، وتتميز مدارس الفصل الواحد بالمرونة، حيث يمكن إلحاق الفتيات بها حسب الصفوف التي سبق أن أتممن دراستها في سنوات سابقة بالمرحلة الابتدائية، وحالت ظروفهن من استكمالها، حيث يعقد اختبار لتحديد مستوى الدارسات بواسطة الإدارة التعليمية، وتعتمد تلك المدارس على نظام الفصول متعددة المستويات فتتعلم الدارسات بالصف الأول، والثاني، والثالث في مستوى واحد (مجموعة واحدة)، ودارسات الصف الثالث والرابع في مستوى ثان، ودارسات الصف الخامس والسادس في مستوى ثالث (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،٢٠٠٢: ١٦).

ج. **المدراس الصغيرة:** التي تم إنشائها في عام ١٩٩٧، في محافظتي: الفيوم، وسوهاج، بإشراف كل من (هيئة كير الدولية، ووزارة التربية والتعليم)، والتي تقبل الطلاب من سن (٨,٥– ١٢ سنة) من الفتيات المتسربات المتسربات من التعليم الأساسي، أو ممن لم

يلتحقن به بسبب بعد المدارس الابتدائية أو لظروف أخرى (الهيئة القومية لضمان جوة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤، ١٩).

د. **المدارس الصديقة للفتيات:** بدأ إنشاء هذه المدارس منذ ظهور مبادرة تعليم البنات عام ٢٠٠٣، في عزب ونجوع سبع محافظات هي: (الفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، والبحيرة، والجيزة) والتي تتضح فيها الفجوة النوعية في التعليم بين الذكور والإناث، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥، حيث تضم الفتيات من سن (٦- ١٤ سنة) غير الملتحقات بالتعليم أو المتسربات منه في المناطق النائية المحرومة من الخدمة التعليمية، وهى - أيضًا- مدارس متعددة المستويات، تتبع وزارة التربية والتعليم في التوجيه والامتحان ويتم فتحها داخل مواقع موجودة بالفعل ومتبرع بها من الأهالي، أو جهات غير، أو من جهات حكومية، وتتكون من حجرة دراسية واحدة متعددة الصفوف، سعة من ٢٥ إلى ٢٦ دارسةً ودارسًا، حيث يمكن أن يسمح بالتحاق نسبة لا تتعدى (٢٥ %) من الذكور، إذا ما ثبت احتياجهم للتعليم (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠٠٢، ٢).

هـ. **المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة:** بدأ العمل بهذه المدارس عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، بهدف إعادة الأطفال الذين تسربوا من التعليم النظامي، والتحقوا بسوق العمل، او الذين فقدوا المأوى العائلي، ويسعيشون في ظروف صعبة، حيث يتم إلحاقهم بفصول متعددة المستويات، تقدم لهم برنامج تعليمي مكثف يُسرع إنهاء الدارسين/ الدارسات للصفوف الدراسية، عن طريق قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد منهجًا دراسيًا خاصًا لهذه الفئة من الأطفال يتماشى مع ظروفهم(الهيئة القومية لضمان جوة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤، ١٩).

٣-مدارس التعليم المهني المزدوج:

وهي نمط من أنماط التعليم الفني البديل، الذي بدأ في مصر في منتصف سبعينيات القرن العشرين تحت مسمى (مدارس مبارك كول)، بالشراكة بين مصر وألمانيا، والذي يستهدف إعطاء فرصة للعاملين والحرفيين فرصة لتدريبهم، واستكمال تعليمهم، والاعتراف بما لديهم من خبرات ومعارف مهنية سابقة، وتقديم المزيد من الدراسات التي تمكنهم من الحصول على شهادات تعليمية تعادل ما تمنحها المدارس والمعاهد الفنية، ويقوم هذا النظام على حرية تنقل الطالب بين ساعات العمل، وساعات الدراسة المحددة له، كما تتعاون فيه شركات ومصانع التعليم الخاص مع المؤسسات التعليمية الحكومية، لتلبية احتياجات هذه الشركات والمصانع؛ لتوظيف الخريجين ممن يمتلكون الخبرات والمهارات اللازمة للعمل بها، حيث تتحمل الشركات

مع المؤسسات التعليمية الحكومية تصميم المناهج، والإشراف الأكاديمي على الطلاب وتقويمهم، وهو ما يعرف بالنموذج الألماني المزدوج، حيث تقدم الحكومة الألمانية المساعدة لهذه المدارس (عبد الحي، ٢٠٢٠، ٢٠٨٥).

٤-مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني:

يستهدف هذا النموذج توفير التدريب المهني والفني للأفراد الذين يبحثون عن مهارات محددة للعمل في مجالات معينة، وتعتبر المؤسسات التعليمية المهنية مثل المدارس الفنية والمراكز التدريبية أحد أنماطه، حيث تم إطلاق المشروع المهني بالتعاون بين وزارة العمل، ومؤسسة طفرة للتنمية، وذلك وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، بغرض تطوير منظومة التدريب وقياس الأداء المهني، حيث يتم تدريب الطلاب على مهارات عملية تسهم في تحسين فرصهم في سوق العمل، وهناك أيضاً مبادرات مثل مشروعات التدريب المهني المدعومة من القطاع الخاص، التي تستهدف تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواكبة احتياجات سوق العمل، والتي تستهدف المتدربين الذين يرغبون في إتقان مهنة أو تحويل مسار، في المراحل التعليمية المختلفة، مثل (وزارة العمل، ٢٠٢٤):

- الحاصلون على شهادات محو الأمية.
- الحاصلون على الشهادة الابتدائية.
- الحاصلون على الشهادة الإعدادية.
- الحاصلون على المؤهلات المتوسطة: "شهادة الثانوية العامة، أو الأزهرية، أو الدبلومات الفنية، أو التلمذة الصناعية).
- الحاصلون على المؤهلات فوق المتوسط.
- الحاصلون على المؤهلات العليا.

٥-مدارس التربية الخاصة:

التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتطلب ذلك من إجراء التعديلات اللائحية، والبيئة الفاعلة، والتي تشمل: مدارس المكفوفين، وضعف البصر، مثل "مدارس النور"، ومدارس الصم والبكم وضعاف السمع، مثل "مدراس الأمل"، ومدارس المعاقين ذهنيًا القابلين للتعلم، مثل "مدارس التربية الفكرية" (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، ٦).

٦-مراكز محو الأمية:

تعتبر مرحلة محو الأمية من القضايا المهمة التي ينبغي أن تتضافر فيها الجهود وتتكامل للتحرر من الأمية، وتداعياتها السلبية على كافة جوانب الحياة؛ فمحو الأمية له فوائد

عديدة للأفراد، والأسر، فمحو الأمية له فوائد عديدة للأفراد، والأسر، والمجتمعات والأمم، فمعرفة القراءة والكتابة تلعب دورًا مهمًا في كل مناحي الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات (عمري، وعبد المنعم، ٢٠٢٤، ٧٩٢)، ويقصد بمحو الأمية – وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية– أنها: "القدرة على فهم وتقييم واستخدام النصوص المكتوبة وفهمها؛ للمشاركة في بالمجتمع وتحقيق أهداف الفرد وتطوير معارفه وإمكانياته (OECD,2013, 59)، ويعرف رسميًا في مصر بأنه: "تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي ويقصد بتعليم الكبار إعطاؤهم قدرًا مناسبًا من التعليم لرفع مستواهم الثقافي، والاجتماعي، والمهني، لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة (مجلس الشعب، ١٩٩١).

وتعد برامج محو الأمية أحد نماذج التعليم غير النظامي (البديل)، والتي تعد جزءاً مهمًا من التعليم غير النظامي في مصر، حيث تستهدف هذه البرامج الأفراد الذين لم يتلقوا التعليم الأساسي أو الذين لا يجيدون القراءة والكتابة من سن (١٥ سنة فأكثر)، وتقوم الهيئة العامة لتعليم الكبار بتنفيذ العديد من هذه البرامج، والتي تشمل فتح فصول لتعليم القراءة والكتابة، والعمليات الحسابية، بالإضافة إلى تعليم مهارات حياتية ومهنية، بهدف تعزيز قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.

٧–مراكز متابعة ومواصلة التعليم للمتحررين من الأمية:

يقصد بالمتحررين من الأمية: الأفراد الذين حصلوا على شهادة محو الأمية، وأصبحوا يمتلكون المهارات الأساسية للقراءة والكتابة، وإجراء العمليات الحسابية، ولكنهم بحاجة إلى مهارات، وكفايات أخرى تساعدهم على تحقيق الأهداف التعليمية والوظيفية؛ بهدف مساعدة أسرهم، ولتأهليهم لسوق العمل المتغير، ولديهم القدرة على التفاعل بشكل إيجابي في المجتع (إبراهيم، ٢٠١٨، ٥٢٨)، وتعد مرحلة ما بعد محو الأمية إحدى مجالات تعليم الكبار، والتعلم مدى الحياة، كما أنها جني لثمار مرحلة محو الأمية بدلاً من أن تتبدد وتضيع، فإنها تستثمر في مواصلة تعليم المتحريين من الأمية، حيث يستطيع المتحرر من الأمية أن ينتقل إلي التعلم المستمر، مستفيدًا من مكتسبات مرحلة محو الأمية وصولاً إلى التعلم مدي الحياة، والتي تشمل (فراج، أسامة محمود، ٢٠٢٤، ٢):

- **مرحلة المتابعة:** وهي عملية تعليمية متكاملة تساعد المتحررين من الأمية علي الحفاظ علي معارفهم الأساسية، واتجاهاتهم، ومهاراتهم، وتحسينها، وتطبيقها؛ لتلبية احتياجاتهم، وذلك بهدف منع ارتدادهم إلى الأمية مرة أخرى، وتحسين نوعية حياتهم الشخصية والاجتماعية.

- **مرحلة مواصلة التعليم:** وهي عملية تعليمية غير نظامية تمكن المتحررين من الأمية من مواصلة التعليم في مراكز وفصول تشرف عليها الهيئة العامة لتعليم الكبار، تتيح لهم الالتحاق بالمرحلة الإعدادية، ثم الثانوية والحصول على شهادات معترف بها من وزارة التربية والتعليم.

وعلى هذا الأساس، أتاحت الهيئة العامة لتعليم الكبار – في ضوء القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ والمعدل برقم (١٣١) لسنة ١٩٩٩ – إعطاء الفرصة للمتحررين من الأمية من الالتحاق بمراحلة التعليم الإعدادي، من خلال فتح فصول للمتحررين من الأمية لمواصلة التعليم الإعدادي، تحت إشراف الهيئة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، حيث تقوم الهيئة بقيد هؤلاء الدراسين بالمرحلة الإعدادية، وتشرف الهيئة على تعليمهم من خلال المعلمين المنتسبين للهيئة، أو المعلمين بوزارة التربية والتعليم الذين تتعاقد معهم الهيئة، ويقدم لهم نفس المناهج المطبقة في التعليم الرسمي، ويقومون بإجراء الامتحانات بمدارس التربية والتعليم.

المحور الثانى– أبعاد الحماية الاجتماعية فى علاقتها بالتعليم البديل:

مما لاشك فيه، أن العولمة كانت لها انعكاساتها السلبية، حيث أدت إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية بين الدول المختلفة، وارتفاع نسبة الفقر فى معظم مناطق العالم، وتعرض الفقراء للحرمان والتهميش، حتى باتت قضية التهمش إحدى أكثر القضايا المطروحة على الساحة الدولية، خاصة وأنها تتعلق بالفئات الضعفية والفقيرة، والتى تعجز قدراتها – فى ظل التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية – أن تتواكب وتنسجم مع تلك التغيرات، حيث يوجد العديد من الفئات المهمشة التى يتم دمجها فى عمليات التنمية بحكم ظروفها، وفى ظل البرامج التى تضعها الدول لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال حلول جذرية، ربما تشتد وطأتها على الفئات المستضعفة فى المجتمع، ومن ثم يبدو التحدى الأكبر فى كيفية تحقيق التوازن بين عمليات الإصلاح من جانب، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطن من جانب آخر، ومن هنا تبدو أهمية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة فى المجتمع، حيث يؤدى الفشل فى حماية الفئات المستضعفة إلى حدوث آثار اجتماعية سلبية دائمة، من هنا برز الاهتمام بتحقيق الحماية الاجتماعية لكل المواطنين، وبخاصة الفئات المستضعفة، والأكثر احتياجًا في المجتمع.

أولاً– تعريف الحماية الاجتماعية:

يرى البعض أن الحماية الاجتماعية جزء أساسى فى منظومة إدارة المخاطر الاجتماعية، وتشمل مجموعة من التدخلات التى تحمى الضعفاء من مخاطر سبل العيش، ويعرفها البعض، "بأنها مجموعة من الخدمات الاجتماعية بما فى ذلك الضمان الاجتماعى، والتي تقدم للفئات

الضعيفة فى المجتمع، والواقع أن الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة قد أضحت نظاماً يسعى إلى تعزيز رأس المال البشرى الذي يعتبر هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الإنمائية للدول، وفى هذا السياق ينبغى البحث عن آليات تُمكن الفئات الضعيفة وتساعدهم على المشاركة فى عملية التنمية، فالحماية الاجتماعية الأساسية تهدف إلى تقديم الإعانات النقدية للفئات الضعيفة كما هو فى الضمان الاجتماعى، ولكن يتعين توسيع نطاق الدعم إلى الحد الذى تَعبر فيه هذه الفئات إلى المرحلة التى تسمح لهم بالمشاركة فى عملية التنمية فى المجتمع، ومن ثم انتشال أنفسهم من حالة الاستضعاف (**العشري، ٢٠٢٣**)، ومن ضمن التعريفات الخاصة بالحماية الاجتماعية ما يلى:

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائى:** يعرف الحماية الاجتماعية بأنها: "مجموعة من السياسات والأدوات المملوكة وطنيًا التى توفر دعم الدخل، وتسهل الوصول إلى السلع والخدمات من قبل جميع الأسر والأفراد على الأقل عند الحد الأدنى من المستويات المقبولة، لحمايتهم من الحرمان والاستبعاد الاجتماعى، لا سيما خلال فترات عدم كفاية الدخل، أو العجز، أو الافتقار للعمل (United Nations Development Programme "UNDP", 2022).
- **الهيئة العامة للاستعلامات:** التى تعرف الحماية الاجتماعية بأنها: "مجموعة متكاملة من الخدمات الاجتماعية والتدابير التى تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى يواجهها الأسر أو الأفراد ولا سيما الفئات الضعيفة، واتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيماناً بمبادىء تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٤).
- **منظمة العمل الدولية:** تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة لتقليل ومنع الفقر والضعف طوال دورة الحياة. تشمل الحماية الاجتماعية مزايا للأطفال والأسر، والأمومة، والبطالة، واصابات العمل، والمرض، والشيخوخة، والعجز، وكذلك الحماية الصحية (World Social Protection Report, 2020).
- **البنك الدولى:** هى البرامج والسياسات التى تحمى الأفراد من الصدمات وتجهزهم لتحسين سبل عيشهم، وخلق فرص لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم (World Bank, 2012).
- **منظمة الضمان الاجتماعى الدولية:** عرفت الحماية الاجتماعية على أنها: "سلسلة من آليات توزيع الدخل على أساس قيم التضامن والعدالة الاجتماعية، واحترام كرامة الإنسان، التى تضمن استفادة فئات المجتمع من الفرص المتاحة، والقضاء على التفاوتات والمساهمة في تحقيق الرفاه الفردي والاجتماعي (International Social Security Association, 2018).

ومن ثم، فإن الحماية الاجتماعية تمثل مجموعة من البرامج والسياسات التى تشمل الضمان الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية، من خلال بعدين أساسيين، هما (شرف، ٢٠٢٢، ٤):

- **البعد الأول:** مساعدة الأفراد، والأسر، والمجتمعات في إدارة المخاطر، الاقتصادية، وتوفير الأمن والأمان للأسرة.
- **البعد الثانى:** تقديم المساعدة والمساندة التي يحتاجها الفقراء بشكل دائم، مثل معاش الضمان، والمساعدة الضمانية والمستدمة.

وفى هذا الصدد، يشير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى أن مفهوم الحماية الاجتماعية يتضمن العديد من الأبعاد على النحو التالي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢٤، ١٤):

- هى مجموعة متكاملة من التدابير التى تتخذها الدول من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية من المخاطر االقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التى تواجهها الأسر أو الأفراد، لاسيما الفئات المستضعفة، واتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، انطلاقًا من مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.
- هى أداة فعالة لمكافحة التمييز، والحد من الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعى، بهدف توفير تأمين الدخل والدعم في كل مرحلة من مراحل الحياة لكل إنسان، مع التركيز على الأفراد الأكثر تهميشًا.
- هى استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح المجتمع ومكوناته، بهدف التصدى للمشكلات والمخاطر الاجتماعية، وتحقيق الرفاه من خلال تخطيط السياسات النوعية، والبرامج، والأنشطة الموجهة لإحداث التنمية المقصودة، وتعزيز أطر المساواة والعدالة الاجتماعية فى القطاعات المرتبطة بحياة الأفراد، وبخاصة: "الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والبيئة، والخدمات الأساسية الأخرى.

يتضح مما سبق، أن الحماية الاجتماعية تعتبر حقًا أساسيًا للجميع، ويجب على كل دولة أن توفره لجميع المواطنين، بهدف توفير حد ادنى من الحماية ضد المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية التى يمكن أن تواجه الأفراد وبخاصة الفئات المستضعفة، واتاحة الخدمات الأساسية للأسر التى تعيش فى فقر مدقع، وتوفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية، وحماية ذوى الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق ومستمر للفقراء ومحدودى الدخل، كما أن سياسات الحماية الاجتماعية تعد محصلة التفكير المنظم الذى يستند إلى أيديولوجية المجتمع، والتى تحدد الجهود الأهلية، والحكومية؛ لتحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجتمع، من خلال

خطط علمية تحدد برامج ومشروعات موجهة من الدستور والتشريعات، وبما يحقق العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان في المجتمع.

ثانيًا- نشأة وتطور مفهوم الحماية الاجتماعية:

إن مفهوم الحماية الاجتماعية لم يصبح شأنًا مجتمعيًا كبيرًا إلا بعد أن حسمته قرونٌ من الصراعات والمنازعات المحلية والعالمية، وانتهى به المطاف إلى أن تبنته مختلف النظريات والأيديولوجيات من وجهات نظر مختلفة، وستظل قيم الحماية الاجتماعية والسعى إلى تحقيقها بين الأفراد فى داخل المجتمع الواحد – بل بين كل المجتمعات – مجالاً من المجالات الرئيسية فى تحقيق تنمية شاملة مستدامة، توفر الرخاء والكرامة الإنسانية على هذه الأرض، والتى استخلف الله الإنسان فيها؛ ليعمرها بالحق والعدل والخير (خضر، ٢٠٠٦، ٢٣- ٢٦).

حيث ظهرت الحماية الاجتماعية قديمًا – في مرحلة المجتمعات الصغيرة – في صورة التراحم بين أفراد القبيلة، وفي مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم، وتوفير سبل العيش والأمن، ثم ظهر دور الجمعيات الخيرية في توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين من خلال جمع التبرعات وإنفاقها عليهم، واستمر هذا الحال حتى أوائل القرن التاسع عشر حتى ظهرت – في مرحلة المجتمعات الكبيرة – مؤسسات وأندية للمعونات المشتركة، ثم أقيم نظام الادخار الذي يقضي بفتح حساب لكل عامل تجمع فيه مدخراته طوال فترة حياته العملية، وذلك في مرحلة الثورات الصناعية (شرف، ٢٠٢٢، ٤)، ويمكن تناول نشأة وتطور مفهوم الحماية الاجتماعية على النحو التالي (أحمد، نعيمة ناصر، ٢٠٢٠، ٥٨).

١-**مرحلة المجتمعات الصغيرة:** ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة، وفي مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها، وحمايتهم، وتوفير سبيل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير، ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلى طرقته ولا تركت ضعيف إلا أعانته.

٢-**مرحلة المجتمعات الكبيرة:** إن المجتمعات الكبيرة في أمس الحاجة إلى الحماية الاجتماعية ضد الأخطار التي تخلفها الحياة في المجتمعات الكبيرة، والتي تعتمد على العمل كسبيل من سبل العيش الغالبية أف ا رد هذه المجتمعات، فأخذت بعض الدول تنظم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين وعصر ما قبل الثورة الصناعية، لذلك فقد قامت الجمعيات الخيرية بتوفير الحماية الاجتماعية مستندة في ذلك إلى أموال المحسنين تسهم بها في التخفيف من آلام المنكوبين.

٣-**مرحلة الثورات الصناعية:** في هذه المرحلة أقيم الادخار الذي يقضي بفتح حساب لكل عامل فيه مدخراته طوال فترة حياته العملية، ثم حدث تطور جديد في مجال الحماية

الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، يقوم على أساس التزام صاحب العمل بتعويض العمال من المخاطر الاجتماعية، ويعد الدور المركزي للحماية الاجتماعية والشبكات الأمان الاجتماعي هو دور الدولة الذي يطلق عليه من الناحية التطبيقية المساعدة الاجتماعية تارة، وتارة أخرى السياسة الاجتماعية، وبهذا المعنى فقد ظهر الدور الاجتماعي للدولة باعتبارها مصادر الثورات الصناعية من جانب، ومصدر الدولة القومية الحديثة من جانب آخر.

٤-**مرحلة القرن الحادي والعشرين:** أما الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز – في القرن الحادي والعشرين– على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضا المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة، والعمال، والأسرة، والطفولة، والشباب، والصحة .. وغيرها، والاهتمام – كذلك– بمواجهة الأزمات والكوارث، مما يستلزم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية حتى تواكب التطورات والتغيرات المختلفة التى تطرأ على المجتمع.

مما سبق يتضح، أن الحماية الاجتماعية شهدت السنوات الأخيرة تحولً أساسيًا من "**التوجه الإغاثى**" الذي كان يقتصر على مجرد مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا فى المجتمع إلى "**التوجه الحقوقى**" الذي يعتبر الحماية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الحق فى التنمية، باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان، إذ تُعتبر الحماية الاجتماعية حقًا يجب كفالته لكل البشر طوال حياتهم، وبناءً على هذا التوجه، أصبح من المنطقى اعتبار الحماية الاجتماعية أحد مسارات تحقيق الضمان الاجتماعى، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، ومن ثم فهى تشمل المزايا والمنافع المقدمة للأفراد، والأسر، وحماية الطفولة والأمومة، والحد من البطالة، والإعاقة .. إلخ، وعلى هذا الأساس، فإن الحماية الاجتماعية تتقاطع مع كل مجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والترفيهية في المجتمع.

ثالثًا– الحماية الاجتماعية في المواثيق الدولية:

إن المواثيق الدولية للأمم المتحدة، لاسيما الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تتناول صراحةً الحماية الاجتماعية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان، وباعتبارها واجبًا على الدولة، وأساسًا لبناء مجتمعات تسودها العدالة، والمساواة، والسلام، ومن ضمن هذه المواثيق ما يلي:

١. **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** الذي يؤكد على أن لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حقاً في الضمان الاجتماعي (المادة ٢٢)، وفى الحماية الاجتماعية (المادة ٢٣)، وله الحق فيما يأمن به العواقب في حالات البطالة، أو المرض، أو العجز، أو الترمل، أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتى تفقده أسباب عيشه،

وللأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصة، ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية (المادة ٢٥).

٢. **العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** الذي نص على حق كل شخص فى في الضمان الاجتماعى، بما فى ذلك التأمينات الاجتماعية (المادة ٩)، وتعهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقنى، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلى التدريجي بالحقوق المعترف بها فى هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية (المادة ١/٢).

٣. **لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٩٠:** التي حددت معايير الحد الأدنى للضمان الاجتماعي. حيث رأت اللجنة أنه يقع على عاتق كل دولة من الدول ضمان الوفاء – على أقل تقدير – بالمستويات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق، وبدون ذلك تعتبر الدولة لم تف بالتزاماتها بمقتضى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم يجب على الدولة أن تثبت أنها قد بذلت كل جهد من أجل استخدام كل الموارد التي هى تحت تصرفها فى سبيل الوفاء بهذا الالتزام.

٤. **اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي:** التي حددت المعايير الدنيا، المرجع الرئيسي لمحتوى هذا الحق، حيث وسعت من نطاق الضمان الاجتماعي بالنص على تسع صور له تمثلت في: الرعاية الطبية، واستحقاقات المرضى، واستحقاقات البطالة، واستحقاقات الشيخوخة، واستحقاقات إصابات العمل، واستحقاقات الأسرة، وإعانة الأمومة، واستحقاق العجز، واستحقاق الأرامل والأطفال بسبب وفاة عائلهم.

٥. **مؤتمر العمل الدولي ٢٠٠١:** الذي أكد على أن الحماية الاجتماعية حق أساسى من حقوق الإنسان ووسيلة أساسية لخلق التماسك الاجتماعى.

٦. **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:** حيث تعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تكفل للمرأة – على أساس المساواة بين المرأة الرجل – الحق فى الضمان الاجتماعى والحماية الاجتماعية، لا سيما فى حالات التقاعد، والبطالة، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وأى شكل آخر من أشكال عدم القدرة على العمل، وكذلك الحق فى أجازة مدفوعة الأجر.

٧. اتفاقية حماية الأمومة ٢٠٠٠: حيث تعد التوصية رقم ١٩١، من أكثر معايير منظمة العمل الدولية شمولاً حتى الآن، بشأن حماية الأمومة، بما فى ذلك الحماية الصحية، وإجازة الوضع، والإجازة في حالة المرض، أو المضاعفات، والاستحقاقات النقدية.

٨. **اتفاقية حقوق الطفل:** التي تؤكد أن لكل طفل الحق فى الحماية الاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الإعمال الكامل لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني، والتي من بينها حق كل طفل فى مستوى معيشي ملائم لنموه البدنى، والعقلى، والروحي، والمعنوي، والاجتماعي.

٩. **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة:** التي تؤكد حق الأشخاص ذوى الإعاقة فى الحماية الاجتماعية، والتمتع بهذا الحق دون تمييز بسبب الإعاقة، وتتخذ الخطوات المناسبة لصون هذا الحق وتعزيز إعمال.

١٠. **الميثاق العربي لحقوق الانسان:** الذي يلزم الدول العربية بضمان حق كل مواطن في الحماية الاجتماعية، بما فى ذلك الحق في التنمية، والسعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما للقضاء على الفقر، وتحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

مما سبق يتضح، أن الحماية الاجتماعية هي تجسيد عملي لفلسفة العدالة الاجتماعية، التي تعتبر القضية الأساسية التي شغلت الفكر الإنساني في بحثه عن النموذج المنصف، القادر على ضمان الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية لجميع المواطنين على اختلاف ظروفهم ومواقعهم الاجتماعية، حتى أصبحت الحماية الاجتماعية من أبرز الحقوق التي تنص عليها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الحماية من الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

رابعًا– الحماية الاجتماعية في القانون المصري:

انطلق التغيير الجذري في فلسفة الحماية الاجتماعية في مصر من ثلاثة منابع أساسية، هي: دستور ٢٠١٤ ، وأهداف التنمية المستدامة الأمية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠، يمكن تناولها على النحو التالي:

١–**دستور مصر ٢٠١٤:** حرص المشرع المصري على إضفاء القيمة الدستورية على الحق في الحماية الاجتماعية، حيث تضمن الدستور المصري ٢٠١٤ عددًا كبيرًا من المواد المتعلقة بقضايا الحماية الاجتماعية من منظور واسع ومتكامل، سواء بالنسبة لقضايا الحماية الاجتماعية، أو للفئات المهمشة من بينها: (المادة ٨) من الدستور: التي نصت على أن "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون". أما (المادة ٩) فقد نصت على التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين دون تمييز، وكما يتضح أن كل من (المادتين ٨ و٩) قدمتا إطارًا شاملًا للحماية الاجتماعية في صدد الهدف الخاص بتحقيق العدالة الاجتماعية، كما جاءت (المادة ١١) لتعالج قضايا

المساواة بين الذكور والإناث، مع الإشارة إلى توفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة، والمرأة المعيلة، والمسنّة، والنساء الأكثر احتياجًا، كما جاءت (المادة ١٧) واضحة في تناولها للتأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، وتوفير معاش للعمالة غير المنتظمة، أما المادتان (١٨، ١٩) من الدستور المتعلقتين بالصحة والتعليم فقد نصتا على ضرورة الاهتمام بالخدمات الأساسية كمدخل لتحسين حياة المواطنين (مجلس النواب، ٢٠١٤).

وحول الفئات الأولى بالرعاية اهتم الدستور بحق الطفل في الرعاية الصحية والتعليمية الأساسية أو البديلة، والحصول على التغذية الأساسية، والمأوى الآمن، والتنمية الوجدانية والمعرفية، كما تطرق الدستور لحقوق ذوي الهمم في مادتيه (٨٠- ٨١) إلى التزام الدولة بكفالة حقوقهم التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية، والرياضية، مع العمل على تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، كما تضمن الدستور نصاً صريحاً يلزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة (المادة ٩٣)، كما يتضمن النص على أن، يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً لأحكام الدستور، وفقًا (للمادة ٥١)، ولا يقصر المشرع حق الحماية الاجتماعية على المواطنين فقط، بل يسمح للأجانب المقيمين في مصر بالتمتع بهذا الحق بشرط المعاملة بالمثل (مجلس النواب، ٢٠١٤).

٢-الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠: تحتل الحماية االجتماعية موقعًا مركزيًا في التوجهات التنموية الجديدة التي عبرت عنها خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، سواء في سياقها العام، أو في الأهداف والمقاصد المحددة، ويعود ذلك إلى أن قصور تغطية الحماية الاجتماعية وعدم شمولها مختلف أبعاد الحياة الإنسانية الفردية والجماعية لجميع الأفراد، في وقت يسعى فيه العالم إلى إتاحة شاملة ومتكافئة للحصول على التعليم الجيد في جميع مستوياته، وعلى الرعاية الصحية الشاملة، والالتزام بالقضاء على الفقر، وتمتع جميع الأفراد بمستوى معيشي جيد يحقق العدالة والكرامة الإنسانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ٢٠٢٠، ٧٣).

وتعرَّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام، والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية". وعلى هذا تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر مع حفظ حق الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها"، وقد تناولت الخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ قضية الحماية الاجتماعية وفق عدد من الأهداف، حيث نص

(الهدف الأول) على "القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان"، حيث شملت الغاية الثالثة من هذا الهدف ضرورة تصميم نظم حماية اجتماعية مناسبة للجميع وتنفيذها، تحقق تغطية كبيرة للفقراء والفئات المهمشة، كما تعامل **(الهدف الثاني)** المتعلّق بالقضاء على الجوع مع قضايا الأمن الغذائي والتغذية، وعُني **(الهدف الثالث)** الخاص بالصحة بضمان تغطية صحية شاملة، كما نص **(الهدف الرابع)** على ضورة توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع دون استثناء، أما **(الهدف الثامن)** فقد نص على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاحتوائي، وركز على التشغيل الكامل والمنتج، وبالأخص العمل اللائق الذي يتمتع بحماية إجتماعية من خلال التأمينات الاجتماعية، والتأمين الصحي الشامل، وأخيرًا **(الهدف العاشر)** المتعلق بالحد من التفاوت واللا مساواة داخل البلدان وفي ما بينها، إذ ركزت غايته الرابعة على ضرورة تبني سياسات مالية وسياسات لتحقيق الحماية الاجتماعية للافراد لتحقيق المساواة والعدالة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ٣).

٣-**الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة** "**رؤية مصر ٢٠٣٠**": تسعى الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بأبعادها الثلاثة "الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية" – فى إطار محور العدالة الاجتماعية – حيث ركزت على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة؛ وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي، ومشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، يأتي ذلك بالتوازي مع تحقيق نمو اقتصادي احتوائي ومستدام، وتعزيز الاستثمار في البشر، وبخاصة الفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرص العمل للفقراء ومحدودي الدخل، وبذلك جاءت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة – والتي تبلورت في رؤية مصر ٢٠٣٠– لتؤكد على الأهداف ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية التي تتسم بالشمول والاستدامة، وتتفق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة؛ من أجل رفع جودة حياة جميع المواطنين دون تمييز (وزارة التخطيط، ٢٠١٦).

وعلى هذا الأساس، فإن الإطار الدستوري والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ تناولا قضية الحماية الاجتماعية من منظور شمولي، تتلخص غايته النهائية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الانتقال من الحماية للعدالة عبر التمكين، والعمل على توسيع خيارات المواطنين من خلال تعزيز مهاراتهم وقدراتهم بشكل عادل، وبذلك تعددت وتدرجت وظائف نظم الحماية الاجتماعية في نظر تلك القوانين والوثائق لتشتمل على الآتي: (رومان، ٢٠٢٣، ٦):

- **الوظيفة الحمائية** protective: من خلال تخفيف الشعور بالحرمان عبر تقديم الدعم النقدي والعيني للفئات الضعيفة والمهمشة، وتقترب هذه الوظيفة من فكرة الإغاثة.
- **الوظيفة الوقائية** preventative: من خلال تجنب الوقوع في أسر الحرمان، وتحديدًا عبر توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وأنظمة وصناديق الادخار.
- **الوظيفة التعزيزية** promotive: من خلال تعزيز وتمكين القدرات بما يسمح بالحصول على عمل لائق ودخل عادل، عبر بناء رأس المال البشري من خلال ضخ مزيدًا من الاستثمارات في التعليم والصحة والتدريب، وكذلك برامج سوق العمل النشط عبر توفير الوظائف اللائقة.
- **الوظيفة التحويلية** transformative: حيث يتم التدرج نحو الإنصاف والشمول والتمكين من خلال إحداث تحول حقيقي في الظروف المعيشية للفقراء يمكنهم من الخلاص من براثن الفقر والحرمان، والتهميش، وإن كان لابد من الإشارة إلى أن قدرة أنظمة الحماية الاجتماعية على أداء وظيفتها التحويلية مرهونة في نهاية المطاف بحدوث تغيير جذري في سياساتها.

مما سبق يتضح، أن الحق فى الحماية الاجتماعية يعد أحد حقوق الإنسان الأساسية، وأن إعمال هذا الحق لا يقف عند مجرد تقديم المساعدات النقدية أو العينية للفئات الضعيفة في المجتمع، ولكن يتعين أن يمتد إعمال هذا الحق إلى الحد الذي يُمَّكن هذه الفئات من المشاركة في عملية وانتشال أنفسهم من حالة الاستضعاف، كما اتضح كيف أن النموذج المصري يحتذى به في مجال الحماية الاجتماعية، من حيث أنه لم يقف عند وضع برامج للمساعدات في إطار حق الحماية الاجتماعية، ولكنه وضع حوافز وآليات وبرامج تنهض بالفئات الضعيفة وتدمجهم فى عملية التنمية، ووضع إطاراً قانونياً يقر بالاستحقاقات التي تندرج تحت الحماية الاجتماعية.

خامسًا– أهمية الحماية الاجتماعية:

تعد الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة ضرورة في أي مجتمع عادل، وذلك لأن منافع التنمية لن تصل إلى الجميع بدون تحقيقها، وعلى ذلك فإنه من الضروري يجب أن يُنظر إلى الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة على أنها واجب مجتمعي للدولة تجاه جميع الأفراد وبخاصة الفئات المهمشة، حيث تلعب سياسات الحماية الاجتماعية – المدرجة ضمن اسراتيجية وطنية متكاملة للتنمية الاجتماعية– دورًا أساسيًا في توفير حد أدنى أساسي للضمان الاجتماعي الذي يشمل جميع المواطنين والمواطنات، ويضمن للجميع الوصول إلى الخدمات الأساسية من رعاية صحية، وغذاء سليم، وتعليم جيد، كما تسهم الحماية الاجتماعية في مكافحة الفقر، ومواجهة الامساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، والتنمية الشاملة

للأفراد والمجتمعات (Imogen Howells, 2018)، ومن هنا تبرز أهمية للحماية الاجتماعية على كافة المستويات، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الآتي:

١. **الحد من الفقر:** يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بالتنمية، ومما لا شك فيه أن تقليل الفقر – أو الحد منه– يعد هدفًا لا تختلف حوله المجتمعات والدول، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، وقد تضمنت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الحالية، والتي وقعت عليها دول العالم، ومنها مصر، تحديات أساسية على العالم مواجهتها، ويأتي في مقدمتها مكافحة الفقر، وتطوير التعليم، وسد الفجوة النوعية، وتمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتطوير الخدمات الصحية، وغيرها من الغايات الأساسية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تسهم برامج الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر، والعمل على زيادة إنتاجية الأفراد والأُسر، مما يساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال ما يقدم للفقراء من دعم مالي، وغذائي، ورعاية صحية مناسبة، مما يجعلهم أقل عرضة للوقوع في براثن الفقر والعوز، ومن ثم ارتفاع مستوى معيشتهم الاجتماعي (Howells, 2008, 2)، و(منظمة اليونسكو للطفولة، ٢٠١٩، ٤).

٢. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** تعتبر العدالة الاجتماعية من أهم عناصر التماسك الاجتماعي التي تسعى برامج الحماية الاجتماعية إلى إعادة توزيع الموارد بشكل عادل، مما يسهم في خلق شعور بالمساواة بين أفراد المجتمع، حيث يمكن أن يكون لبناء أنظمة حماية اجتماعية جيدة التصميم آثار هائلة على المدى الطويل، من خلال الحد من عدم المساواة والإقصاء، وخلق الفرص، وإنهاء حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى آخر – بما في ذلك بين النساء والشباب وذوي الإعاقة، ويشمل مفهوم العدالة الاجتماعية معظم أبعاد التنمية والتي من أبرزها: "تحسين نوعية حياة الأفراد، وتشجيع التنمية الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي، والتكامل، وتعزيز العمالة المنتجة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة، للنهوض بالتقدم الاجتماعي والمساواة، وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع، واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ٢٠٢٠، ٧٣):

جدول (١) الاختلاف بين أنظمة الحماية الاجتماعية المراعية للعدالة الاجتماعية، وغير المراعية للعدالة الاجتماعية

الحماية الاجتماعية التى تراعى مفاهيم العدالة الاجتماعية	الحماية الاجتماعية التى لا تراعى مفاهيم العدالة الاجتماعية
مقاربة شاملة تتعدى التوجه فقط إلى الفئات الاجتماعية، أو المعرضة للإقصاء الاجتماعي، لتشمل كافة أفراد المجتمع على أساس مفهوم الحق.	مقاربة جزئية أو قطاعية، تقوم على الاستهداف ضمن نطاق ضيق، وعلى مفهوم الحاجة المباشرة، والإجراءات التعويضية للفئات المستهدفة.
ستدامة تمويل برامج الحماية الاجتماعية، وعدم اعتمادها على الدعم الخارجي.	اعتماد تمويل برامج الحماية الاجتماعية على مصادر غير مستقرة، لاسيما المساعدات الأجنبية، والقروض.
ملاءمة برامج الحماية الاجتماعية للواقع والتحديات الاقتصادية، والاجتماعية، ووضع إطار قانوني واضح ومحدد.	مقاربات تفتقر إلى الاستقرار، وتتقلب وفق السياسات الاقتصادية للحكومات
إجراءات تنفيذية وإدارية تضمن فاعلية البرامج، وقدرة الوصول إلى جميع الشرائح المستهدفة، والمشاركة، والشفافية.	تدخلات تفتقر إلى آليات واضحة للمشاركة والشفافية.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" (٢٠٢٠، ٨٥).

٣. **تعزيز التماسك الاجتماعي:** يعد التماسك الاجتماعي هو أحد أهم الركائز التي تضمن استقرار المجتمع وتقدمه، وتقوم الحماية الاجتماعية بدورٍ حيوي في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال السياسات، والبرامج التي تستهدف الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، مما يساعد على الحد من الفقر، وتقليل التفاوتات الاجتماعية بين شرائح المجتمع، وتعزيز الترابط بين الأفراد والطبقات الاجتماعية، حيث يعتبر التمتع بالحماية االجتماعية حقًا من حقوق الإنسان، ضمن حقوقه الاقتصادية، والاجتماعية، حيث تستهدف سياسات الحماية الاجتماعية تفعيل هذه الحقوق للعاملين وجميع المواطنين، فتساهم بذلك في تحقيق التماسك االجتماعي، وإرساء الأمن المجتمعي، وتشكل هذه السياسات إحدى الأدوات الرئيسية لإعادة توزيع الثروات، وتمكين الأفراد من حماية أنفسهم ضد مخاطر خسارة الدخل، والأنواع الأخرى من الأزمات والصدمات، بالإضافة إلى تعزيز رأس المال البشري، والإنتاجية الوطنية، وتحسين نوعية الحياة لهم، وذلك من خلال الآتي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ٢٠٢٠، ٧٣):

٤. **تعزيز المشاركة المجتمعية:** حيث تشجع برامج الحماية الاجتماعية على مشاركة الفئات المهمشة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، من خلال توفير الدعم اللازم لهم، مما يمكن الأفراد من الانخراط أكثر في مجتمعاتهم، والمساهمة في تحسين الظروف

المحيطة بهم، حيث إن الحماية الاجتماعية للأفراد تساعد في الآتي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ٢٠٢٠، ٧٣):

أ- **تعزيز الوعي المجتمعي:** فمن الأهداف الرئيسية للحماية الاجتماعية هو تعزيز الوعي المجتمعي لدى الطلاب، من خلال فهم القضايا الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية التي تؤثر على المجتمع والعالم بأسره، ومن خلال تطوير الوعي المجتمعي، يمكن للطلاب أن يصبحوا مواطنين أكثر اطلاعًا، ومسؤوليةً، ونشاطًا، مما يمكنهم من المساهمة في رفاهية مجتمعاتهم،

ب-**تعزيز المشاركة المجتمعية:** فالحماية الاجتماعية والوعي المجتمعي يساعد الطلاب على المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع، ومن خلال التعرف على حقوقهم وواجباتهم، وأدوار ووظائف الحكومة، والقضايا والتحديات الحالية التي تواجه مجتمعاتهم، مما يساعدهم في المشاركة في القضايا التي تهمهم، مثل: "تغير المناخ، أو الفقر، أو حقوق الإنسان ... إلخ.

٥. **توفير الأمان الاجتماعي:** حيث تسهم برامج الحماية الاجتماعية – من خلال تقديم الدعم المالي والاجتماعي والنفسي– في تقليل الضغوطات الاجتماعية، والنفسية التي قد تؤدي إلى الصراعات والتوترات في المجتمع.

٦. **تحسين الصحة العامة:** مما لا شك فيه أن الرعاية الصحية تعد حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، فالتمتع بصحة جيدة يعد المحرك الأساسي للإنتاج والدافعية، ومن ثم فإن الاهتمام بالصحة العامة للأفراد يعد أمرًا حيويًا لاستثمار قدرات الأفراد والمجتمعات، من خلال اهتمام برامج الحماية الاجتماعية بالقضايا الصحية، وبخاصة العادات الصحية الجيدة، ومخاطر الزواج المبكر للفتيات، وختان الإناث، وأهمية تنظيم الأسرة، والتربية الجنسية الصحية الصحيحة، وعلى هذا الأساس يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية تحسين الصحة العامة، من خلال تقديم الرعاية الصحية، والدعم النفسي للفئات المهمشة، مما يسهم في خلق مجتمع أكثر صحة وتماسكًا (منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"، ٢٠١٩، ٤).

٧. **تقوية القوى العاملة:** فالحماية الاجتماعية تعد حقًا من حقوق الإنسان الأساسية، وهي غاية في ذاتها، يحتاج إليها البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل، والحماية الاجتماعية – كذلك– من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته، عن طريق منح الأفراد مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب، والحصول على فرص عمل أفضل، وزيادة قدرتهم على التواصل، والانتماء الفعال للمجتمع، ومقاومة التهميش والعزل، وتوفر

لهم- كذلك – العمل اللائق والمستدام من خلا تعزيز قدراتهم العملية والثقافة المهنية (البريدي، ٢٠١٥، ١٠-١٢).

وعلى هذا الأساس، لم تعد الحماية الاجتماعية مقتصرة على مكافحة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة للمهمشين، بل تسعى – أيضً- إلى تحسين مستوياتهم الاقتصادية باكتساب بعض المهارات، والقيام ببعض المشروعات الإنتاجية، ومساعدة الأفراد للالتحاق بسوق العمل، فالجميع يحتاج إلى تنمية قدراته للولوج بكفاءة إلى مجالات العمل والإنتاج، لذا يجب تطوير برامج وسياسات الحماية الاجتماعية، بحيث تستهدف تنمية قدرات ومهارات الأفراد عن طريق ربط برامج الحماية الاجتماعية باحتياجات سوق العمل -خاصة التدريب المهني- وتحديثها لتواكب التقدم التكنولوجي والتنافسية في سوق العمل، عن طريق تزويد الكبار بالمهارات اللازمة للتوظيف، والحصول على وظائف لائقة، وإطلاق مشاريع وأعمال ريادية، ومشروعات صغيرة (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، ٢٠١٦، ١٠٥).

٨. **تحفيز النمو الاقتصادي:** حيث يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تكون أداة أساسية لانتشال الأفراد من قبضة التبعية الاقتصادية، لأنه بإمكانها توفير فرص عمل لائقة، وتعزيز تلك الفرص بالمهارات المناسبة في القطاعات المختلفة، فربط برامج الحماية الاجتماعية بالأنشطة الاقتصادية، وبخاصة في المناطق الريفية والفقيرة، يساعد على تحسين المهارات، والمعارف في تلك المناطق، ومن ثم إيجاد فرصًا حقيقية للتدريب المهني، وتنمية الأفراد التي تساعد على تسريع نمو الإنتاجية الاقتصادية، وتوفير العمالة التي تمتلك المهارات المناسبة، مما يعزز نقل التكنولوجيات التي تصاحب الاستثمار والتغيير التكنولوجي في المناطق الفقيرة (عمرى، ٢٠٢٠،).

خامسًا- علاقة الحماية الاجتماعية ببعض المفاهيم المرتبطة بها:

مما لا شك فيه أن مفهوم الحماية الاجتماعية يختلف عن بعض المفاهيم المرتبطة به مثل: "العدالة الاجتماعية، والاندماج الاجتماعية، والأمان الاجتماعي، والتنمية المستدامة، وغيرها من المفاهيم الأخرى"، غير أن هناك علاقة وطيدة بين هذه المفاهيم، يمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١-**علاقة الحماية الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية:** الحماية الاجتماعية ليست بديلا عن العدالة الاجتماعية – كما يطرح البعض – فقد تكون الحماية الاجتماعية – بالمعنى الضيق – مساعدة الفقراء والفئات الاجتماعية الضعيفة، ضرورية كسياسة إنقاذ سريعة على المدى القصير، ولكن ما لم تقترن بسياسات تعالج الأسباب الجذرية للفقر واللامساواة، فإن العدالة الاجتماعية لن تتحقق، ومن المهم التأكيد على أنه في السنوات الأخيرة صارت العدالة

الاجتماعية أمرا يتعلق بالحقوق والمواطنة وليس بالعمل الخيري والتبرعات، أمرًا يتعلق بالمجتمع ككل وليس فقط بالمحتاجين، وأيضا أمرًا فى صلب السياسات العامة، لذا فيجب التأكيد على وجود قاسم مشترك بين الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية من أجل أن يصبح تطبيق الحماية الاجتماعية خطوة على طريق الوصول للعدالة الاجتماعية.. وهو النهج القائم على الحقوق، فالمواثيق الدولية المختلفة بمختلف أجيالها تتناول صراحة الحماية الاجتماعية باعتبارها واجبا على الدولة وحقا للمواطن وأساسا لبناء مجتمعات تسودها العدالة والمساواة، حيث يسهم توطيد الروابط بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية فى نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفى تمكين الأفراد من المشاركة فى عملية صنع القرار ومساءلة الجهات التى تقع الواجبات على عاتقه، بما يقوّي حس الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها، ولا ينبغى أن يقتصر هدف هذه الخطط على معالجة مواطن الضعف فى وقت الأزمات فقط، بل يجب أن تركز على الإنصاف والمساواة والمشاركة وتمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من المشاركة بفعالية فى المجتمع. ولضمان حق الحصول على الحماية الاجتماعية، لا بد من أن تستوفى المستحقات والخدمات الاجتماعية معايير أساسية، فتكون متاحة، ومقبولة، وميسرة، كما لا بد من ضمان مساءلة الجهة المسؤولة عنها((منتدى البدائيل العربى، ٢٠٢٠، ٢٥).

وفى هذا الصدد، تشير **(الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا، ٢٠١٥)**، إلى أن العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية بينهما قاسم مشترك هو الحقوق، فالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومواثيق الأمم المتحدة، والمبادرات الدولية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها، تتناول صراحةً الحماية الاجتماعية باعتبارها واجباً على الدولة وحقاً للمواطن، وأساسًا لبناء مجتمعات تسودها العدالة، والمساواة، والسلام، كما أن الحماية الاجتماعية تعد عنصرًا أساسيًا فى العقد الاجتماعى الذى تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات، وخدمات الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، ومن واجب الدولة أيضًا أن تحمى الفئات التى تحتاج إلى حماية، وتستخدم الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع فى الحماية الاجتماعية، وتوطيد الروابط بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية فى نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفى تمكين الأفراد – أصحاب الحقوق– من المشاركة فى عملية صنع القرار، ومساءلة الجهات التى تقع هذه الواجبات على عاتقها والمكلفة بمسئولية تحقيقها، بما يقوي حس الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها.

وفى إطار التوجه الحقوقى ذاته، والذي يعتبر الحماية الاجتماعية أحد الطرق لتحقيق العدالة الاجتماعية، تتضح أهمية مكوّن التمكين فى برامج الحماية الاجتماعية باعتباره أحد المعابر الأساسية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ومن أهم أُسس التمكين ذات الصلة تأهيل الفئات الأكثر احتياجًا للانخراط فى سوق العمل عبر برامج سوق العمل النشط، والسعى إلى شمولهم بمظال الحماية الاجتماعية ذات المساهمات، مثل التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى الشامل. فبرامج سوق العمل النشط إحدى الحلقات الوسيطة التى تستطيع أن تنقل المستفيدين من مربع برامج المساعدات الاجتماعية، والتى لا تستند إلى اشتراكات المستفيدين منها، إلى مربع برامج الحماية الاجتماعية التى تستند إلى مساهمات المستفيدين، وبالتحديد التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، عبر الدور الذي تلعبه في تمكين الفئات الأكثر احتياجًا وإخراجهم من دائرة الفقر والعِوَز.

مما سبق يتضح، أن الحماية الاجتماعية تعد شرطًا أو أداةً من أدوات العدالة الاجتماعية، حيث يعتبر الحد من اللامساواة أمرًا محوريًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وللحماية الاجتماعية دور مباشر تلعبه، كآلية لإعادة التوزيع، وتتخذ العلاقة بين الحماية الاجتماعية واعادة التوزيع بعدا أوسع وذلك نتيجة للتفاعل بين الهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية وموازين القوة، وهنا يتوقف اختيار برامج الحماية لاجتماعية وأنماطها على فهم الجهات المعنية من أصحاب القرار وغيره للعدالة الاجتماعية هل فقط يتوقفون عند الاكتفاء ببرامج الحماية التى تخفف وطأة الصدمات الاقتصادية أم يتبنون تدابير واجراءات جذرية لمعالجة الأمور من منبعه.

٢-**علاقة الحماية الاجتماعية بالاندماج الاجتماعى:** يشيع استخدام مفهوم الإدماج الاجتماعى باعتباره سهل الاستخدام للإشارة إلى تأمين وصول الأفراد إلى الموارد والمؤسسات بهدف تلبية احتياجاتهم، حيث تعرف "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فى الأمم المتحدة" فى تقريرها عن الحالة الاجتماعية فى العالم لعام ٢٠١٦ الإدماج الاجتماعى بأنه توفير فرص وسبُل الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفتح الأبواب المؤسسية لجميع الأفراد والسماح لهم بحرية التعبير والمشاركة فى صنع القرار، ويعرف الإدماج الاجتماعى أيضاً باعتباره عملية تحسين شروط المشاركة فى المجتمع للأشخاص المحرومين على أساس العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو الوضع الاقتصادى، أو غيره، من خلال تعزيز الفرص، والوصول إلى الموارد، واسماع الصوت، واحترام الحقوق، فيمكن على سبيل المثال لتدابير الحماية الاجتماعية- محددة الفئات- التي تتناول العمر، أو الجنس، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو الموقع

أن تساعد فى خلق الإدماج، مثل برامج المساعدة الاجتماعية التى تركز على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، أو الأطفال أو كبار السن(منتدى البدائل العربى، ٢٠٢٠، ٢٧).

كما يشير البعض إلى أن مفهوم الاندماج الاجتماعى يكون مرادفًا لمفهوم الضمان الاجتماعى الذي يعرف بأنه: "الحماية أو التحرر من الخوف مستهدفًا مساعدة البشر المعرضين لأخطار مؤقتة او دائمة، عن طريق تلبية احتياجاتهم الأساسية حتى يتمكنوا من التغلب على هذه المخاطر، وضمان اشباع الاحتياجات الأساسية لهم، كما يشمل نظم المساعدات التي تمنح لبعض الشرائح الاجتماعية لتنمية قدراتهم" (هاشم، ٢٠١٥، ٢٧٣).

ويمكن أيضا أن يكون لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية تأثير فى بناء ثقة المواطنين فى حكومتهم إذا تمكنوا من الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الاجتماعية أو البنية التحتية الاجتماعية فى جميع المجالات، ودون تفضيل مجموعة اجتماعية محددة، إلى جانب ذلك، ي- جب أن يكون هناك إدماج للفئات المهمشة، للأسباب المختلفة، وذلك حتى لا تتفاقم الأوضاع وتأتى برامج الحماية الاجتماعية بنتائج عكسية، على سبيل المثال، إذا كان هناك برنامج ما يستهدف بشكل رئيسى النخب التى تمتلك أفضلية أو أعضاء الطبقة الوسطى الأفضل وضعا، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم اللامساواة والعمل على إضعاف الإدماج الاجتماعى، بل المزيد من تعميق التهميش والظلم، ومن هنا فإذا كانت الحماية الاجتماعية تتيح الوصول الشامل إلى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، فيمكن أن يساهم ذلك أيضًا في الإدماج الاجتماعي (منتدى البدائل العربى، ٢٠٢٠، ٢٧).

٣-**علاقة الحماية الاجتماعية بشبكات الأمان الاجتماعى:** يختلف مفهوم الحماية الاجتماعية عن مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى، حيث تعرف شبكات الأمان الاجتماعى بأنها: "الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية" الموجهة إلى فئات محددة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ٢٠٢٠، ٧٩):

جدول (٢) الفرق بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الحماية الاجتماعية	شبكات الأمان الاجتماعى
الحماية الاجتماعية هي جزء من أساسي للعقد الاجتماعي بين الفرد والدولة.	الحماية الاجتماعية هي حزمة تحويلية تمنح الفقراء والمتضررين من اقتصاد السوق لفترة زمنية محددة.
تشير الحماية الاجتماعية إلى الأفراد الذين يقعون في الحماية الاجتماعية من دون أي شكل من أشكال التمييز.	عادةً ما تستهدف شبكات الأمان الاجتماعي فقط شرائح محددة من المجتمع، ولفترة زمنية محدودة.
تشمل الحماية الاجتماعية "التعليم والصحة والعمل والغذاء" في إطار تمكين الأفراد والجماعات من	تشير شبكات الأمان الاجتماعي عادةً إلى مجموعة من التدخلات، بما في ذلك التحويلات النقدية، والتي تهدف إلى تخفيف آثار الصدمات، بما قد لا تساعد المستفيدين من تغيير أحوالهم.

الحماية الاجتماعية	شبكات الأمان الاجتماعى
النمو والازدهار والتحول إلى طاقات منتجة.	
تعزيز الاعتبار الذاتي والنمو كجزء من الحقوق الإنسان، مما يدعم سياسات التشغيل.	لا تعتبر الحماية في الأصل كجزء من الحقوق الأساسية، وسياساتها غير منتجة لفرص العمل.
تعزيز الاندماج والنمو الاقتصادي من خلال تكامله مع سياسات التشغيل.	تستنزف الأموال العامة بطريقة أقل إنتاجية

المصدر: الأسكوا (٢٠٢٠، ٧٩).

من الجدول السابق، يتضح أن مفهوم الحماية الاجتماعية يعد مفهومًا أكثر شمولاً من مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى، حيث إن مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى تتضمن برامج محددة ومنعزلة، وغالبًا تأتي مجزأة وغير منسقة، ولا تغطي كل الأفرد، بل تقتصر على فئات محددة.

٤-علاقة الحماية الاجتماعية بالتنمية المستدامة: يعتبر مفهوم الحماية الاجتماعية نسق من الخدمات والأجهزة التى يتم إعدادها لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستويات للصحة والمعيشة، بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الشخصية والاجتماعية، بما يمكنهم من تنمية قدراتهم، وكذلك ملاءمة مستوى حياتهم مع احتياجاتهم، لكن مع مرور الوقت ظهر على الصعيد الدولى والمجتمعات آثار سلبية للفقر، مما اقتضت الضرورة طرح الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم أهداف التنمية المستدامة اللتان تم اعتمادهما من قبل الأمم المتحدة باعتبارهما آلية لمكافحة الفقر والتهميش (زمزم، ٢٠٢١، ١٠٧).

جدول (٣) علاقة الحماية الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	الحماية الاجتماعية
الهدف (١): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.	اعتماد سياسات نقدية عادلة،لاسيما السياسات المالية، وسياسات الأجور، والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًا، بما يحقق حماية الأفراد من الفقر المدقع.
الهدف (٣): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار.	تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية، واللقاحات الجيدة، والفعالة، بالمجان أو بأقل تكلفة.
الهدف (٤): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجانى، ومنصف، مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة.
الهدف (٥): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة.

أهداف التنمية المستدامة	الحماية الاجتماعية
الهـدف (٨): تعزيـز النمـو الاقتصـادي المطـرد والشـامل للجميـع والمسـتدام، والعمالـة الكاملـة والمنتجـة وتـوفير العمـل اللائق للجميع.	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات، وشامل للجميع، وتشاركي، وتمثيلي على جميع المستويات.
الهـدف (١٠): الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.	ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولاسيما الفقراء والضعفاء، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والموارد الطبيعية، والخدمات المالية.

المصدر : (زمزم، ٢٠٢١، ١٠٧).

المحور الثالث– الأدوار التى يمكن أن يقوم بها التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا:

لقد حظي التعليم البديل باهتمام العديد من الحكومات والمجتمعات المدنية التي أدركت أهمية التكامل بين أشكال التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، سعيًا نحو إتاحة فرص التعليم لكل الفئات العمرية دون اقتصاره على فئة معينة، وضرورة تعدد مؤسسات وصيغ التعليم لتشمل الرسمية وغير الرسمية، وربط كل أنظمة التعليم السائدة بأهداف التنمية المستدامة، مع ضرورة أن يحظى التعليم البديل باهتمام كبير لما يقدمه هذا التعليم من تقديم فرص تعليمية، وحماية اجتماعية مناسبة للأفراد الذين حرموا من التعليم النظامى لأسباب خارجة عن إرادتهم.

أولاً– دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا:

يستخدم مصطلح الحماية الاجتماعية في التعليم لوصف العديد من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى توفير الحماية والرعاية للطلاب في مجال التعليم، وتهدف هذه السياسات إلى تحسين جودة التعليم وتحسين حياة الأفراد المعنيين بالتعليم، وتتنوع آليات الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة في التعليم بما يحقق الارتقاء النسبى بأوضاعهم الاجتماعية، والاقتصادية، ومن هذا المنطلق، فإن أدوار للتعليم البديل تُشتق من الأهداف الإنسانية التى يسعى إليها، وبخاصة تلبية حق الجميع فى التعليم والتعلم، والتمتع بالحماية الاجتماعية، والعدالة والإنصاف، من خلال تحقيق الأهداف التالية (بن نشار، ٢٠٢٣، ٦٠)، و(النجار، ٢٠١٦، ٢١٣)، و(اليونيسيف، ٢٠١٩، ٣):

١. **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:** حيث يساعد التعليم البديل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتوفير حق التعليم والتعلم لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن العوامل الثقافية، والاقتصادية، والبيئية، وذلك على أساس القدرات والرغبات الفردية، من خلال تزويد جميع الأفراد بفرص تعليمية مرنة لا تقوم على التمييز.

٢. **تحقيق العدالة التعليمية:** يعد مصطلح العدالة التعليمية أعم وأشمل من مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، حيث إن العدالة التعليمية تعنى إتاحة فرصًا متكافئة أمام الطلاب، بالإضافة إلى مراعاة الفروق الفردية بينهم، حيث يمكن للتعليم البديل أن يساعد على تحقيق العدالة التعليمية بين الطلاب، لأن هذا النوع من التعليم أن يصل إلى المجتمعات التي لا تتمتع بالموارد الكافية للحصول على التعليم التقليدي، كما أنه يسعى إلى تلبية احتياجات الطلاب المختلفة بمن فيهم ذوي الإعاقة، جدير بالذكر أن مفهوم الحماية الاجتماعية يرتبط بعدة مفاهيم مثل "**التعليم من أجل العدالة والتميز**"، حيث لم يقصد بالعدالة هنا تكافؤ الفرص والمساواة بين الطلاب فى الحصول على فرص التعليم فقط، بل يشمل أبعاد أخرى مثل: "الالتحاق بالتعليم، والاستمرار فيه، والحصول على مستوى معين من الخدمة التعليمية أي إتاحة الفرص لجميع الأفراد للتميز نتيجة التعليم"، والتميز هنا يعنى إتاحة الفرص للأفراد لإتقان ما تعلموه والإفادة منه فى مجالات الحياة المختلفة، لصالحهم ولصالح مجتمعهم، كما يعنى التفوق والإبداع فى مجالات التخصص، انطلاقًا إلى التفرد المبنى على الإجادة والاستقلالية.

٣. **تطوير المهارات الحياتية للطلاب:** حيث يركز التعليم البديل على تعليم المهارات العملية والحياتية التى قد تكون غير موجودة فى المناهج التقليدية، مثل مهارات القيادة، وحل المشكلات، وادارة الوقت .. إلخ، كما أن التعليم البديل يعزيز التعاون، والعمل الجماعى بين الطلاب، مما يساعد على تطوير المهارات الحياتية لديهم مثل: التواصل، والعمل الجماعي، والتعامل مع التكنولوجيا، والتعلم الذاتي ... إلخ، مما يعزز قدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. فالتعليم يوفر للأطفال والشباب المعارف والمهارات اللازمة للعمل والكسب المستقل، كما يساهم في بناء الكفاءات الاجتماعية والقدرة على حل المشكلات والتفكير النقدى.

٤. **تعزيز التعلم الذاتى واستقلالية الطلاب:** من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم فى البحث والإطلاع، بالإضافة إلى قدرتهم على تنمية مهاراتهم من خلال الاهتمام بالوعى المهنى، وتعزيز قدرة الطلاب على كيفية البحث عن المعرفة، واتخاذ المبادرات الخاصة، مما يعزز الاستقلالية والتفكير النقدى لديهم.

٥. **مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب:** حيث يأخذ التعليم البديل فى اعتباره الفروق الفردية بين الطلاب، ويهدف إلى توفير تعليم يتناسب مع كل طالب وفقًا لقدراته واستعداداته، مما يساعد الطلاب على القيام بالأدوار التي يحتاجونها في حياتهم سواء في تخصص واحد يتعلق

بالمهنة، أو من أجل تخصص أو مجال مهني جديد يحتم على الأفراد القيام به، بما يساعد على تحقيق نتائج تعليمية أفضل لكل طالب.

٦. **تعزيز الإبداع والابتكار:** حيث يقدم التعليم البديل فرصًا للتعبير الإبداعى، والابتكار من خلال طرق تعليمية غير تقليدية، مثل المشاريع العملية، والتعلم القائم على الاستكشاف، مما يساعد على بناء شخصية الطلاب، وتنمية مهاراتهم الأساسية، كما يوفر لهم البيئة المناسبة للتفاعل الاجتماعى، والتعلم من خلال اللعب والاستكشاف.

٧. **توفير بيئة تعليمية مرنة:** حيث يسعى التعليم البديل إلى إنشاء بيئة تعلم مرنة، يمكن أن تتكيف مع متطلبات الطلاب المختلفة، بما في ذلك التعلم من خلال الأنشطة العملية والتجريبية.

٨. **الحماية من أشكال العنف والاستغلال:** بالإضافة إلى ذلك، يلعب التعليم دورًا هامًا في حماية الأطفال والشباب من أشكال العنف والإساءة والاستغلال. فالمناهج الدراسية والبرامج التعليمية توفر المعلومات والمهارات اللازمة للوقاية من هذه المخاطر وكيفية التصدي لها. كما توفر البيئة التعليمية المناسبة فرصًا لإنشاء علاقات إيجابية وبناء الثقة بين الأطفال والشباب والبالغين.

٩. **الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات:** كما يساهم التعليم في المراحل اللاحقة في تمكين الأطفال والشباب من فهم حقوقهم وواجباتهم المجتمعية. يوفر المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية المعلومات والمعارف اللازمة حول حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للمواطنة والعدالة الاجتماعية. وهذا يساعد في بناء وعي الأطفال والشباب بحقوقهم وتمكينهم من المطالبة بها، والمشاركة في صنع القرارات المؤثرة على حياتهم، مما يسهم ذلك في تعزيز دورهم كفاعلين فى المجتمع.

١٠. **استجابة لاحتياجات المجتمع:** حيث يمكن أن يتناول التعليم البديل قضايا مجتمعية، وثقافية خاصة، مما يجعله أكثر ملاءمة للسياق المحلى واحتياجات المجتمع، وذلك من خلال تمكين الطلاب من القيام بواجباتهم على أكمل وجه، وبشكل يساعد على تحسين جودة الحياة، والإنتاج بما يحقق تقدم المجتمع ورفاهيته.

وعلى هذا الأساس، فإن التعليم البديل يستهدف تقديم برامج تعليمية مبتكرة ومختلفة عن النماذج التقليدية؛ تقدم فرصًا تعليمية مناسبة للمهمشين تعليميًا، فضلاً عن إتاحة فرص التعلم مدى الحياة لكل فئات المجتمع دون استثناء أو تمييز، وهو بذلك يتناول واحدة على الأقل من المجالات الثلاثة التالية: "منع التسرب، أو حماية الشباب المعرضين للخطر، أو التعليم الخاص"، حيث تشترك تلك المجالات الثلاثة في عدة خصائص مثل: "صغر حجم الفصل،

ووجود بيئة تعليمية داعمة، وإنتاج مناهج تعليمية ترتكز على الطالب، والمرونة في الإدارة التي تتناسب مع احتياجات الطلاب، والتي لا يمكن تلبيتها بالشكل المناسب في المدراس التقليدية"، والتعليم البديل –بذلك– يستهدف: "الطلاب الذين تخلفوا عمن الدراسة الأكاديمية، والطلاب الأكبر سنًا الذين يعانون من نقص كبير في المهارات الأساسية لمواصلة الدراسة، والطلاب المعرضون لخطر التسرب أو الرسوب" (أرناؤوط، ٢٠٢١، ١٣٥– ١٣٤)، مما يعني أن تحقيق الحماية الاجتماعية في مجال التعليم البديل يعني:

- الحق فى الالتحاق بالتعليم، بغض النظر عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- الحق فى مواصلة التعليم وفقًا لقدرات واستعدات وميول المتعلم دون عائق.
- الحق فى الحصول على مستوى كيفى معين من التعلم، بمعنى ضرورة توافر الحد الأدنى من الإمكانيات المادية. والبشرية، والتنظيمية اللازمة لعملية التعليم الكفء، دون تفرقة بين نوعيات التعليم ومدارسه المختلفة، وبين المتعلمين أنفسهم.
- الحق فى الحصول على الحد الضروري من الاحتياجات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة، وفقًا لظروف المجتمع.

مما سبق، يتضح أن التعليم التعليم البديل قد يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الحماية الاجتماعية للطلاب، حيث يوفر الأساس المعرفي، والمهاري، والاجتماعي اللازم لتمكينهم، وحمايتهم من المخاطر، كما أنه يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واندماجًا، فضلاً عن تمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع، ولذلك فإن الاستثمار في التعليم البديل يعد استثمارًا في مستقبل الأطفال والشباب وفي تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، وبخاصة للمهمشين منهم.

ثانيًا– مقومات ومعايير تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال التعليم البديل:

عند البحث فى مدى قيام مؤسسات التعليم البديل بالدور المنوط بها فى مجال الحماية الاجتماعية، وتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية على كافة الشرائح الاجتماعية ذات الأصول، والمواقع، والانتماءات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المتباينة، يتعين الإشارة إلى المقومات الأساسية المحققة للحماية الاجتماعية في التعليم البديل، والتى نستطيع من خلالها الحكم بشكل موضوعي على مدى قيام التعليم البديل بتحقيق الحماية الاجتماعية الكافية للمهمشين تعليميًا، ويمكن إيجاز هذه المقومات في الآتى:

١–**الحق فى الالتحاق بالتعليم البديل:** يعد هذا المعيار هو الأساس ونقطة البداية لتطبيق المعايير التالية له، ويقصد به "أن يحصل كل فرد فى المجتمع على فرص متكافئة مع الآخرين للالتحاق بأى نوع من التعليم البديل فى مستوياته المختلفة، والذى يتفق مع قدراته وميوله ومثابرته"، وهذا يتضمن حق كل فرد فى المجتمع أن يلتحق بنوع التعليم البديل الذى

يناسبه، بغض النظر عن أى عامل خارجى يتعلق بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لأسرته، أو النوع، أو المنطقة الجغرافية المقيم بها. وتحقيق ذلك يتطلب أمرين، **أولهما:** مجانية التعليم البديل: بحيث لا يقف المال حائلاً بين المواطن وبين الحصول على هذا الحق الأساسي من حقوق المواطنة، **وثانيهما:** يتمثل في الاستناد إلى مقياس موضوعي للمفاضلة بين المقبولين، إذا لم تتسع الأماكن لهم جميعًا (منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩، ١٢٤).

وعلى هذا، ترتبط فكرة الحق فى التعليم البديل ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحماية الاجتماعية، حيث يقصد به المساواة بين مختلف الأفراد فى الحصول على حق التعليم البديل، وأن يكون أمام كل فرد نفس الفرص المتاحة للآخرين – دون عقبات – فى الحصول على حق الالتحاق به، بغض النظر عن النوع، أو المستوى الاقتصادى، والاجتماعى.

٢–**الاستمرار فى التعليم:** ويقصد بها، حق كل طالب فى الالتحاق بالتعليم البديل، والاستمرار فيه دون عائق، وهذا يتطلب عدة شروط، منها: أن يتم التسجيل بالتعليم البديل، وأن يكون الطالب مستعدًا للتعليم البديل عند التحاقه به، وأن يكون لدى المعلمين المهارات، والوقت، والإمكانات التى تتيح لهم شغل الطالب بالأنشطة التى تسمح بالاستيعاب التدريجى للمنهج المقرر، والتحكم فى عملية التعليم بطريقة صحيحة (Shehata, 2003, 208).

٣–**توافر الإمكانيات التعليمية "المادية – البشرية" المناسبة:** يقصد بها، ضرورة توافر المقومات الأساسية للتعليم البديل، التى تساعد على الاستفادة منها فى العملية التعليمية، من حيث توفير الإمكانيات المادية، والبشرية المناسبة للعملية التربوية، والتي تتمثل فى الآتى:

أ– **الإمكانيات المادية:** المتمثلة فى الأبنية التعليمية الصالحة لبيئة التعليم والتعلم، وتجهيزها بالمستلزمات التعليمية المناسبة، من كتب مدرسية، وأدوات وأجهزة تكنولوجية متطورة، وكذلك المعامل والخامات، والوسائل التعليمية الأخرى، وأن توزع بالتساوى بين المدارس ذات المرحلة التعليمية الواحدة.

ب– **الإمكانيات البشرية:** والتي تتمثل فى المدرسين المؤهلين تربويًا، وتوفير الكادر الإدارى المناسب، بغض النظر عن المنطقة التى توجد فيها مؤسسات التعليم البديل، سواء أكانت فى الريف أو الحضر (حوالة، ٢٠٠٧، ١١٣).

مما سبق يتضح، وجود مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها توضيح كفاءة الخدمة التعليمية، من خلال توافر الإمكانات التعليمية المادية والبشرية، والتي من أبرزها ما يلي:

أ- توفير مباني ملائمة للتعليم البديل، وأن تكون متاحة لكل من يرغب فى الالتحاق به، وله الحق فى ذلك.

ب- التأكد من صلاحية المباني التعليمية البديلة، وأن تكون مجهزة بالمرافق الأساسية التى يحتاجها الطلاب، حتى تكون صالحة لتلقى دروس العلم.

ج- مناهج متكافئة جيدة المستوى، والإعداد لجميع الطلاب، يصاحبها أنشطة متعددة ومناسبة لقدرات وخبرات الطلاب.

٤-**الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب في التعليم البديل:** ويقصد بها حصول كل طالب على فرص متكافئة مع غيره فى الاستفادة مما تقدمه المؤسسات التعليمية البديلة من خدمات، وأن توزع هذه الخدمات توزيعًا عادلاً، فضلاً عن حسن معاملة طلاب التعليم البديل، وعدم التمييز بينهم بسبب الفروق الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الدينية، أو غيرها من عناصر التحيز والتميز (الشخيبي، ٢٠٠٢، ٢٩٤).

٥-**منح شهادات دراسية مكافئة للشهادات النظامية:** والتي يقصد بها، أن يحصل كل طالب من طلاب التعليم البديل على شهادة دراسية تتفق وقدراته واستعداداته ومثابرته وميوله، بغض النظر عن أي عامل خارج عن إرادته، بحيث يمكن لخريجي التعليم البديل الحصول على شهادات مكافئة لما يتم منحه في التعليم الرسمي، تمكنهم من مواصلة تعليمهم في المراحل التعليمية التالية دون عائق، وهذا يستلزم الانحياز فى المعاملة التربوية لصالح الطلاب المهمشين، حتى نصل إلى التكافؤ فى مخرجات التعليم البديل مع التعليم الرسمي، وهذا يتطلب التأكيد على الآتى (نسيم، وآخرون، ١٩٩١، ٨٥):

- أن كل فرد التحق بالتعليم البديل يحصل على ذات الشهادة التى يحصل عليها الطالب في التعليم الرسمي.
- أن المستوى الاقتصادى، والاجتماعى للطالب لا يؤثر على حصوله على هذه الشهادة.
- أن الشهادة التى يحصل عليها الطالب في التعليم البديل تؤهله للحصول على فرصة للعمل، تتفق مع طبيعة المؤهل الذى حصل عليه، بغض النظر عن المستوى الاقتصادى، والاجتماعى.

٦.**الحصول على فرص عمل متكافئة بعد التخرج:** يعد هذا المعيار حصيلة المقومات السابقة، ويقصد بتكافؤ فرص العمل بعد التخرج، أن يحصل كل خريج فى التعليم البديل على فرص متكافئة مع خريجي التعليم الرسمي فى الحصول على العمل المناسب لشهادته العلمية، ومجال تخصصه الأكاديمى، والمهارات المكتسبة عند التقدم لطلب عمل؛ ذلك لأن التمييز والتفرقة بين الخريجيين في التعليم البديل والتعليم الرسمي فى هذا الجانب؛ يؤدى فيما بعد

إلى الإطاحة بمبدأ الحماية الاجتماعية، وتفقد البعض الرغبة فى التعليم البديل، فضلاً عما يزرعه التمييز بين الخريجيين فى هذ الجانب من بذور الشك تجاه مصداقية الدولة فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات (عطوة، ١٩٨٨، ١٣٠).

مما سبق، يتضح أن تحقيق الحماية الاجتماعية فى مجال التعليم البديل، يتم من خلال المساواة فى الالتحاق بالتعليم البديل، وتوفير الخدمات والإمكانات التعليمية، والمناخ التنظيمى، وتوافر جودة العملية التربوية، والعدالة فى تنائج الشهادات العامة، والعدالة فى المخرجات التعليمية والتأهيلية، وتكافؤ فرص العمل بعد التخرج بين خريجي التعليم البديل والتعليم الرسمي.

المحور الرابع– الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

تناولت الدراسة في أجزائها السابقة: "الإطار النظري، وتجدر الإشارة إلى أن وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، لا يتأتى – فقط– من خلال الدراسة النظرية، وإنما يحتاج أيضًا لاستطلاع رأي طلاب التعليم البديل حول الدور الواقعي الذي يقوم به التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية لهم، كما يتطلب الأمر استطلاع رأي الخبراء (المعلمين/ المسئولين) حول التحديات التي تحول دون تحقيق التعليم البديل للحماية الاجتماعية للطلاب، ومقترحاتهم حول سُبل التغلب على هذه التحديات؛ بهدف تفعيل هذا الدور، وبما يساعد في وضع رؤية مكتملة الأركان، وسبل تحقيقها على أرض الواقع.

أولاً– أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى تعرف الدور الحالي للتعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للطلاب المهمشين تعليميًا، من وجهة نظر الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم المجتمعي – كأحد أهم أنماط التعليم البديل في مصر– واستقصاء آراء المعلمين والمسئولين عن التعليم البديل حول التحديات التي تواجه هذا التعليم، ومقترحاتهم للتغلب عليها، وصولاً لوضع رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

ثانيًا– عينة الدراسة الميدانية وخصائصها: ويتوقف – إلى حدٍ كبيرٍ– نجاح الدراسة الميدانية في تحقيق أهدافها على تحقيقها لأهدافها على حسن اختيار العينة، وباعتبار الدراسة الحالية تنتمي إلى الدراسات المستقبلية، وتسعى إلى التخطيط للمستقبل؛ فإن من أهم أساليب التخطيط، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة استبانة الدراسة بشكل قصدي، بلغ عددها (٣٠٠) طالبًا وطالبة في مدارس التعليم المجتمعي، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مفتوحة على عينة قصدية من ميسرات التعليم المجتمعي بلغ عددهن (٣٧) ميسرة، وتم تحديد عينة الدراسة وفقًا للاعتبارات التالية:

– كون التعليم المجتمعي هو أحد أهم أنماط التعليم البديل، وأكثرها شيوعًا في مصر.

- تنوع مدارس التعليم المجتمعي في مصر والمتمثلة في: (مدارس الفصل الواحد، والمدراس الصديقة للفتيات، ومدارس المجتمع، والمدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة).
- كون ميسرات التعليم المجتمعي هن الأكثر دراية بالنواحي التعلمية، والتنظيمية، والإدارية بالتعليم المجتمعي، وكذلك الوعي بأهم التحديات التي تواجه هذا التعليم، وسبل التغلب عليها.
- تم اختيار المحافظات عينة الدراسة على اعتبار أن "**محافظة الجيزة**": تعد مُمَثلة لمحافظات القاهرة الكبرى، "**ومحافظة سوهاج**"، ممثلة لمحافظات الوجه القبلي، "**ومحافظة شمال سيناء**"، ممثلة للمحافظات الحدودية، "**ومحافظة الفيوم**": باعتبارها تجمع بين البيئة الحضرية، والبيئة الريفية من ناحية، وكذلك كونها تعد وسطًا بين محافظات الوجه البحري، والوجه القبلي، والجدولين التاليين يوضحان المجتمع الأصل لعينة الدراسة، وكذلك عينة الدراسة المختارة بالتفصيل:

جدول (٤) المجتمع الأصل لمدارس التعليم المجتمعي في المحافظات عينة الدراسة

المحافظة	عدد المدارس	عدد الميسرات	عدد الطلاب
الجيزة	١٧٦	٥٠٢	٥٢٨٤
الفيوم	٦٠٧	١٤٦٢	١٧٢٩٥
سوهاج	٤٠٩	٨٦٣	١١٦٨٤
شمال سيناء	٣٦	١٤٥	٧٣٠
الإجمالي	١٢٢٨	٢٩٧٢	٣٤٩٩٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣): إحصاءات التعليم.

جدول (٥) عينة الدراسة الميدانية

المحافظة	عدد المدارس	عدد الميسرات	عدد الطلاب
الجيزة	٨	١٢	**94**
الفيوم	٩	١١	**89**
سوهاج	٧	١٠	**91**
شمال سيناء	٣	٤	٢٦
الإجمالي	٢٧	٣٧	**300**

ثالثًا- تصميم أدوات جمع البيانات:

في إطار جمع بيانات الإطار الميداني للدراسة، فقد اعتمدت الدراسة الميدانية على أداتين رئيسيتين، هما "الاستبانة questionnaire، والمقابلة المفتوحة open Interview"، كما يلي:

١–**الاستبانة:** تعد الاستبانة من أكثر أدوات المنهج الوصفي شيوعًا، والتي تُستخدم لتعرف آراء واتجاهات، ومعتقدات، ورؤى المفحوصين نحو مشكلة الدراسة، ولذلك اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة لكونها تتفق وطبيعة الدراسة؛ حيث يمكن من خلالها صياغة مجموعة من الأسئلة التربوية التي تُساعد في تحقيق أهداف الدراسة، وتمثلت محاور الاستبانة في (٨) محاور رئيسية، تتضمن (٤١ عبارة)، وتجدر الإشارة إلى مراحل إعداد الاستبانة، وصدقها، وثباتها، على النحو التالي:

أ–خطوات بناء الاستبانة:

مرت مراحل إعداد الاستبانة، وصدقها، وثباتها، بعدة خطوات يمكن إيجازها على النحو التالي:

١–**إعداد الصورة الأولية للاستبانة:** تمثلت هذه الخطوة في صياغة عدد من العبارات في كل محور، وذلك بالاستعانة في ذلك بالتحليل النظري للأدبيات في مجال التعليم البديل، والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسات السابقة، وراع الباحث عند صياغة عبارات الاستبانة أن تكون موضوعية، وواضحة المعنى، وبسيطة في لغتها.

٢–**عرض الاستبانة في صورتها الأولية على السادة المحكمين:** وذلك لاستطلاع آرائهم حول سلامة اللغة، ووضوح صياغة المفردات والعبارات، ومدى انتماء كل عبارة بالمحور الذي يشملها، وكذا ارتباطها بموضوع البحث، وما ينبغي حذفه، أو إضافته، أو تعديله من العبارات.

٣–**تعديل الاستبانة ووضعها في صورتها النهائية:** في ضوء ملاحظات السادة المحكمين، ومقترحاتهم، تم تعديل الاستبانة وإعدادها في صورتها النهائية، بحيث أصبحت تضم (٧٣ عبارة)، متضمنة في ثمانية محاور، والجدول التالي يوضح ذلك:

محاور الاستبانة في صورتها النهائية، وعدد المحاور الفرعية، وعدد عبارات كل محور

الاستبانة	عنوان المحور	العبارات	العبارات	الإجمالي
المحور الأول	أسباب الالتحاق بالتعليم البديل	١.ضعف قدرتي على استكمال تعليمي بالمدارس الحكومية. ٢.صعوبة الوصول إلى المدارس الحكومية. ٣.صعوبة مراعاة المدارس الحكومية لاحتياجاتي الخاصة. ٤.صعوبة ظروفي الأسرية.	١–٤	٤
المحور الثاني	إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل والاستمرار فيه	٥.هل واجهتك صعوبات في الالتحاق بالتعليم البديل؟ ٦.هل يفرض التعليم البديل مصروفات دراسية كبيرة؟ ٧.هل واجهتك صعوبات في الاستمرار في التعليم البديل؟	٥– ٨	٤

الاستبانة	عنوان المحور	العبارات	العبارات	الإجمالي
		٨.هل نظام الدراسة في التعليم البديل مناسب لظروفك؟		
المحور الثالث	الإمكانات المادية للتعليم البديل	٩.هل مؤسسة التعليم البديل بها مبنى تعليمي مناسب للتعليم؟ ١٠.هل توجد تجهيزات تساعد في استيعابك للدروس؟ ١١.هل توجد وسائل تكنولوجية بفصول التعليم البديل (كمبيوتر/ داتا شو/ إنترنت/ وغيرها؟). ١٢.هل توجد معامل وخامات تعليمية مناسبة؟	٩- ١٢	٤
المحور الرابع	الإمكانات البشرية للتعليم البديل	١٣.هل يتوافر معلمون مؤهلون وذوو كفاءة؟ ١٤.هل أسلوب المعلمين في الشرح يساعدك على الفهم؟ ١٥.هل يوجد كادر إداري مناسب، ويمتلك قدرات إدارية عالية؟ ١٦.هل يوجد فنيون متخصصون للوسائل التعلمية والتكنولوجية، وللمعامل؟	١٣-١٦	٤
المحور الخامس	الدعم النفسي والاجتماعي الذي يقدمه التعليم البديل	١٧.هل يساعدك التعليم البديل على الشعور بتقدير ذاتك، وزيادة ثقتك بنفسك؟ ١٨.هل يساعدك التعليم البديل على اكتشاف مواهبك وقدراتك، والعمل على تنميتها؟ ١٩.هل يساعدك التعليم البديل على العمل الجماعي، وتكوين صداقات جديدة؟ ٢٠.هل يساعدك التعليم البديل على زيادة الانتماء للمجتمع؟	١٧-٢٠	٤
المحور السادس	التطوير الشخصي الذي يقدمه التعليم البديل	٢١.هل يساعدك التعليم البديل على تطوير مهاراتك وقدراتك؟ ٢٢.هل يساعدك التعليم البديل على فهم العالم بشكل أفضل؟ ٢٣.هل يساعدك التعليم البديل في مواجهة المشكلات المختلفة. ٢٤.هل يساعدك التعليم البديل على تحقيق أهدافك الشخصية؟	٢١-٢٤	٤
المحور السابع	تأمين مستقبل الطلاب	٢٥.هل تعتقد أن التعليم البديل يمنحك شهادات معترف بها مثل التعليم الرسمي؟ ٢٦.هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك على الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى وصولاً للجامعة؟ ٢٧.هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك في الحصول على فرص عمل أفضل؟ ٢٨.هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك على تحقيق أهدافك المستقبلية؟	٢٥-٢٨	٤
المحور الثامن	التحديات التي تحول دون تفعيل دور التعليم البديل في تعزيز	**أولا: تحديات اجتماعية واقتصادية:** ٢٩.الفقر: هل يتطلب التعليم البديل منك رسومًا أو تكاليف إضافية؟ ٣٠.التهميش: هل تواجه أي نوع من أنواع التهميش من	٢٩-٣١	٣

الاستبانة	عنوان المحور	العبارات	العبارات	الإجمالي
	الحماية الاجتماعية	قبل المجتمع أو المؤسسات التعليمية البديلة؟ ٣١.قلة الوعي: هل تعتقد أنه لا يوجد وعي كافي بالتعليم البديل لديك أو لدى أولياء الأمور قبل الالتحاق به؟		
		ثانيًا: تحديات تتعلق بالنظام التعليمي البديل: ٣٢.الافتقار إلى التمويل: هل ترى أن هناك نقص في التمويل الخاص بمؤسسات التعليم البديل؟ ٣٣.نقص الموارد: هل ترى أن هناك نقص في أعداد المعلمين المؤهلين، أو في المواد التعليمية المناسبة؟ ٣٤.هل ترى عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم التعليم البديل في علاقته بالتعليم الرسمي؟ ٣٥.هل تعتقد أن هناك ضعف في التكامل بين التعليم البديل مع التعليم الرسمي، بحيث يصعب على طلاب التعليم البديل الانتقال إلى التعليم الرسمي؟	٣٢–٣٥	٤
		ثالثا: تحديات تتعلق بطلاب التعليم البديل: ٣٦.هل ترى أن الاختلافات في مستويات التعليم بين الطلاب في التعليم البديل، تعد معوقًا أمام نجاح التعليم البديل؟ ٣٧.هل يصعب على التعليم البديل تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة. ٣٨.هل يتعرض طلاب التعليم البديل لضغط نفسي بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية.	٣٦–٣٨	٣
		رابعًا: تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل: ٣٩.هل ترى أن مؤسسات التعليم البديل يعاني من نقص الكفاءات الإدارية أو التعليمية. ٤٠.هل ترى أن هناك نقص في الشراكات بين مؤسسات التعليم البديل، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية. ٤١.هل هناك خلل في التقييم المناسب للطلاب داخل منظومة التعليم البديل؟	٣٩–٤١	٣
	الإجمالي			**٤١ عبارة**

من الجدول السابق، يتضح أن الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من ثمانية محاور أساسية، تشتمل هذه المحاور في مجملها على (٤٣ عبارة)، وقد تم مراعاة أن يتدرج مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الدراسة كما يلي: لا (١)، إلى حد ما (٢)، نعم (٣)، وقد تم الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، والتي تشتمل على المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لجميع فقرات الاستبيان، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط أقل من (١.٦٧)، يكون الاتجاه العام للفقرة لا.

- إذا كان المتوسط من (١.٦٧ إلى ٢.٣٣)، يكون الاتجاه العام للفقرة إلى حد ما.
- إذا كان المتوسط من (٢.٣٤ إلى ٣)، يكون الاتجاه العام للفقرة نعم.

ب-حساب صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة، كفاءتها في قياس ما وضعت لقياسه، أو قدرتها على تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، وبذلك يعد الصدق هو الشرط الأول والأهم من صلاحية المقياس التربوي، وذلم بهدف الوصول إلى النتائج نفسها، بتكرار تطبيق المقياس في حال تشابه المواقف والظروف، ويعتمد هذا النوع من حساب الصدق على مفهوم مؤداه أن صدق الاختبار يعنى تطابق أو اقتراب الدرجات الفعلية التي حصل عليها الأفراد من الدرجات الحقيقية المفترض حصولهم عليها، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة على النحو التالي:

- **صدق المحكمين:** وهو أحد أنواع الصدق الذي يقوم على عملية تحقق ومراجعة من قبل مجموعة من الخبراء والمحكمين في المجال الذي تقيسه الاستبانة؛ لبيان ما إذا كانت الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة من خلال اتفاق السادة المحكمين على صلاحية عباراتها للغرض الذي وضعت لأجله، وانتمائها لمحاور الاستبانة، ومناسبة صياغة عباراتها.
- **معامل ألفا كرونباخ:** للتأكد من صدق الاستبانة، تم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور أداة الاستبانة علي أفراد العينة الاستطلاعية التي تم سحبها لحساب قياس صدقها، والتي بلغ عدد أفرادها (٣٠) مبحوًثا، وقد اتضح من نتائج الجداول الإحصائية لمعاملات الثبات أن قيم معاملات ألفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة، قد تراوحت بين (٨٥- ٩٨)، بمتوسط عام (٩٢)، وهذا يدل علي أن الاستبانة تتمتع بالثبات، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٦) معامل ألفا كرونباخ لثبات صدق الاستبانة

محاور الاستبيان	معامل الفا كرونباخ
المحور الأول	0.91354
المحور الثاني	0.93281
المحور الثالث	0.85143
المحور الرابع	0.98841
المحور الخامس	0.96232
المحور السادس	0.88536
المحور السابع	0.94985
المحور الثامن	0.88265
المتوسط العام	**0.92087**

٢-**استمارة المقابلة المفتوحة:** اعتمدت الد ا رسة الحالية –أيضًا– على أداة المقابلة المفتوحة غير المقننة؛ لكونها مرنة وتتفق وطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، حيث إن ما يوضع من قيود على استجابات المفحوصين في هذا النوع من المقابلات، يكون قليلًا.

أ. **أهداف المقابلة المفتوحة:** هدفت المقابلة المفتوحة مع المعلمين إلى محاولة لتعرف آرائهم حول بعض القضايا المتعلقة بدور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا؛ للاستفادة منها في تفسير نتائج الدراسة الميدانية، ومن أبرز هذه الأهداف، ما يلي:

- الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.
- تعرف مقترحات عينة المقابلات حول مواجهة هذه التحديات من وجهة نظرهم.
- تعرف مقترحات عينة الدراسة حول تفعيل دور التعليم التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

ب.**وصف وتحديد عينة المقابلة:** تم تطبيق أداة المقابلة على عينة من معملي التعليم المجتمعي، وعددهم (٣٧ معلمة)، بأربع محافظات وهي (الجيزة، والفيوم، وسوهاج، وشمال سيناء)، بهدف الاستفادة من آرائهم في تحديد أبرز التحديات التي تواجه تفعيل دور التعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليمًا، وكذلك تعرف مقترحاتهم لمواجهة هذه التحديات في سبيل تفعيل هذا الدور، حيث تتميز المقابلات المفتوحة بكونها من أفضل أدوات جمع البيانات، التي تقدم معلومات واقعية ومباشرة، وتمت صياغة أسئلة المقابلة من ثلاثة أسئلة رئيسية، على النحو التالي:

- **السؤال الأول:** ما التحديات التي تواجه التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا؟
- **السؤال الثاني:** كيف يمكن مواجهة هذه التحديات من وجهة نظرك؟
- **السؤال الثالث:** ما مقترحاتك لتفعيل دور التعليم التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

❖ صدق المقابلة:

تم التأكد من صدق المقابلة، من خلال الخطوات التالية:

- تصميم وإعداد أسئلة استمارة المقابلة بدقة شديدة.
- إعادة السؤال أكثر من مرة على أفراد العينة حتى يتأكد من وضوح السؤال جيدًا.
- تخصيص سؤال منفصل لكل قضية، حتى يسهل على فرد العينة إبداء رأيه.

- تسجيل المقابلات عن طريق كتابة الآراء حرفيًا كما يذكرها فرد العينة.

رابعًا- التحليل الكمي والكيفي للبيانات، وتفسير النتائج:

اعتمد الباحث في التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة من الناحية الوصفية والاستدلالية على حزمة البرامج الإحصائية في العلوم الاجتماعية، والمعروفة باسم (SPSS V.25)، هذا بالإضافة إلى التحليل الكيفي لاستجابات عينة القابلات المفتوحة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

- **تحليل نتائج المحور الأول: (أسباب الالتحاق بالتعليم البديل)**

الجدول التالي يوضح استجابات أفراد العينة حول أسباب الالتحاق بالتعليم البديل من وجهة نظرهم:

جدول (٧) استجابات أفراد العينة حول المحور الأول (أسباب الالتحاق بالتعليم البديل)

م	المحور الأول أسباب الالتحاق بالتعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
١	ضعف قدرتى على استكمال تعليمى بالمدارس الحكومية.	٢٧٨	٩٢.٦	٠	٠.٠	٢٢	٧,٤	٠,٧٥	١,٢٥	٤٢,٦٧	لا	٤
٢	صعوبة الوصول إلى المدارس الحكومية.	١٧٦	٨٥,٦	٤٧	١٥,٦	٧٧	٢٥,٨	٠,٨٩	١,٧٨	٥٩,٧٦	إلى حد ما	٢
٣	صعوبة مراعاة المدارس الحكومية لاحتياجاتى الخاصة	١٥٠	٥٠,٠	٧٥	٢٥,٠	٧٥	٢٥,٠	٠,٨٤	١,٨٢	٦٢,٦٧	إلى حد ما	١
٤	صعوبة ظروفى الأسرية.	١٨٧	٦٢,٣	٣٢	١٠,٣	٨١	٢٧,١	٠,٨٨	١,٦٤	٥٦,٦٧	لا	٣
المحور الأول: أسباب الالتحاق بالتعليم البديل ككل								**٠.٧٩**	**١.٦٢**	**٥٥,٤٢**	**لا**	

من الجدول السابق؛ يتضح تنوع درجة استجابات المحور الأول "**أسباب التحاق الطلاب بالتعليم البديل**"، حيث حصلت الفقرة (٣) على أعلى متوسط، وقدره (١.٨٢)، وهذا يعني أن غالبية العينة اتفقت على أن السبب الأساسي في التحاقهم بالتعليم البديل يعود إلى: "**صعوبة مراعاة المدارس الحكومية لاحتياجاتي الخاصة**"، بينما جاءت الفقرة الثانية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (١.٧٨)، وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب يرجعون سبب التحاقهم

بالتعليم البديل إلى: "**صعوبة الوصول إلى المدارس الحكومية**"، بينما جاءت العبارتين (٤، ١) في المرتبتين الثالثة والرابعة، بمتوسط حسابي أقل من (١.٦٧)، وهذا يعني أن نسبة بسيطة جدًا من الطلاب يشيرون إلى أن سبب التحاقهم بالتعليم البديل يعود إلى: "**صعوبة الظروف الأسرية، وضعف القدرة على استكمال التعليم بالمدارس الحكومية**".

- **تحليل نتائج المحور الثاني: (إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل):**

الجدول التالي يوضح استجابات أفراد العينة حول أسباب الالتحاق بالتعليم البديل من وجهة نظرهم:

جدول (٨) استجابات أفراد العينة حول المحور الثاني:
(إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل والاستمرار فيه)

م	المحور الثانى إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٥	هل واجهتك صعوبات فى الالتحاق بالتعليم البديل؟	٣٦	١٢,٠	٢٢٨	٧٦,٠	٣٦	١٢,٠	٠,٥٥	٢,٢٢	٦٨,٦٧	إلى حد ما	٢
٦	هل يفرض التعليم البديل مصروفات دراسية كبيرة؟	٤٠	١١٣,٤	٠	٠.٠	٢٦٠	٨٦,٦	٠,٣٣	١,٩٦	٦٥,٦٧	إلى حد ما	٣
٧	هل نظام الدراسة فى التعليم البديل مناسب لظروفك؟	٦١	٢٠,٣	١٦٦	٥٥,٣	٧٣	٢٤,٤	٠,٦٩	٢,٢٢	٧٢,٦٧	إلى حد ما	١
٨	هل واجهتك صعوبات فى الاستمرار فى التعليم البديل؟	٢٣٩	٧٩,٦	٠	٠.٠	٦١	٢٠,٤	٠,٧٩	١,٥٥	٤٨,٣٣	إلى حد ما	٤
المحور الثاني: إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل								**٠.٥٩**	**١.٩٨**	**٦٣,٨٣**	**إلى حد ما**	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثاني "**إجراءات الالتحاق بالتعليم البديل والاستمرار فيه**"، إلى اتجاه عام (إلى حد ما)، على النحو التالي:

- حصلت الفقرات (٧، ٥، ٦) على أعلى ترتيب من الأعلى إلى الأقل، بمتوسط حسابي أعلى من (١.٦٧)، حيث جاءت الفقرة (٧) على في المرتبة الأولى، حيث يشير غالبية أفراد العينة على أن "**نظام الدراسة في التعليم البديل مناسب لظروفهم**" إلى حد ما، وهذه النتيجة ترجع إلى: أن مدارس التعليم المجتمعي لا تتبع نفس القوانين الإدارية البيروقراطية سواء في الحضور أو الانصراف .. إلخ، مما يجعلها أكثر مناسبة للطلاب من المدارس الرسمية.

- بينما جاءت الفقرة (٥)، في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (٢٠,٢٢)، باتجاه (إلى حد ما) حيث يرى بعض أفراد العينة أن هناك "**بعض الصعوبات التي واجهتهم أثناء الالتحاق بالتعليم البديل**، وربما يرجع ذلك إلى عدم وعي أولياء الأمور، او الطلاب أنفسهم بطرق التقديم في تلك المدارس، أو أماكنها، أو الأوراق الثبوتية المطلوبة منهم.
- في حين جاءت الفقرة رقم (٦) في المرتبة الثالثة باتجاه (إلى حد ما)، بمتوسط حسابي (١,٩٦) حيث تشير إلى أن "**التعليم البديل قد يفرض عليهم بعض الرسوم الدراسية**" التي قد لا يقدرون على الوفاء بها، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الملتحقين بالتعليم البديل وبخاصة مدراس التعليم المجتمعي هم من الطبقات الفقيرة في الغالب، الأمر الذي يصعب معه الوفاء ببعض المتطلبات المالية التي قد تفرضها العملية التعليمية من مستلزمات دراسية وأدوات مكتبية، وغير ذلك.
- في حين جاءت الفقرة (٨) في المرتبة الأخيرة، باتجاه (إلى حد ما) بمتوسط حسابي (١,٥٥)، والتي تشير إلى أن هناك "**بعض الصعوبات التي قد تواجه استمرار الطلاب في التعليم البديل**"، وربما يرجع ذلك إلى ظروفهم العائلية، أو الوظيفية التي قد تحول دون الاستمرار في التعليم البديل، مما يتطلب ضرورة البحث في مثل هذا المعوقات، وإيجاد حلول مناسبة لها.

جدول (٩) استجابات أفراد العينة حول المحور الثالث: (الإمكانات المادية للتعليم البديل)

م	المحور الثالث الإمكانات المادية للتعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٩	هل مؤسسة التعليم البديل بها مبنى تعليمي مناسب؟	١٣٥	٤٥,٠	٣٠	١٠,٠	١٣٥	٤٥,٠	٠,٩٩	٢,٢٢	٦٨,٦٧	إلى حد ما	٤
١٠	هل توجد تجهيزات تساعد فى استيعابك للدروس؟	٥٩	١٩,٣	١٠٢	٣٤,٤	١٣٩	٤٦,٢	٠,٧٩	٢,٣٥	٧٨,٦٧	إلى حد ما	٢
١١	هل توجد وسائل تكنولوجية بفصول التعليم البديل؟	٣١	١٠,٤	١٨٧	٦٢,٣	٨٢	٢٧,٣	٠,٦٠	٢,٢٢	٧٣,٦٧	إلى حد ما	٣
١٢	هل توجد معامل وخامات تعليمية مناسبة؟	٣٤	٢٠,٠	١١٨	٣٥,٠	١٤٨	٤٥,٠	٠,٦٨	٢,٣٨	٧٩,٦٧	نعم	١
إجمالى المحور الثالث: الإمكانات المادية للتعليم البديل ككل								**٠.٧٦**	**٢,٢٩**	**٧٥,١٧**	**إلى حد ما**	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثاني "**الإمكانات المادية للتعليم البديل**"، إلى اتجاه عام (إلى حد ما)، بمتوسط حسابي عام (٢,٢٩) على النحو التالي:

- جاءت الفقرة (١٢) في المرتبة الأولى، باتجاه (نعم) بمتوسط حسابي (٢,٣٨) حيث يشير غالبية أفراد العينة إلى أن مؤسسات التعليم البديل تتميز بوجود "**معامل وخامات تعليمية مناسبة**" للعملية التعليمية والأنشطة التربوية.
- بينما جائت الفقرة (١٠) في المرتبة الثانية، والفقرة (١١) في المرتبة الثالثة، والفقرة (٩) في المرتبة الرابعة، باتجاه (إلى حد ما) من حيث التحقق، وهذا يشير إلى أن مؤسسات التعليم البديل تتميز – إلى حد ما – بوجود "**مبنى تعليمي مناسب للعملية التعليمية، ووجود وسائل تكنولوجية بالفصول، وكذلك جاهزية المباني التعليمية**" من حيث مناسبتها للعملية التعليمية.

جدول (١٠) استجابات أفراد العينة حول المحور الرابع: (الإمكانات البشرية للتعليم البديل)

م	المحور الرابع الإمكانات البشرية للتعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
١٣	هل يتوافر معلمون مؤهلون وذوو كفاءة؟	٤٠	١٣,٣	١٥٦	٥٢,٠	١٠٤	٣٤,٧	٠,٦٥	٢,٤٤	٧٦,٦٧	إلى حد ما	١
١٤	هل أسلوب المعلمين فى الشرح يساعدك على الفهم؟	١٨٧	٦٢,٤	٠	٠,٠	١١٣	٣٧,٦	٠,٩٨	١,٧٨	٥٨,٦٧	إلى حد ما	٤
١٥	هل يوجد كادر إداري مناسب، ويمتلك قدرات إدارية عالية؟	١٠٤	٣٤,٦	٦١	٢٠,٤	١٣٥	٤٥,٠	٠,٩٣	٢,١٩	٦٩,٨٨	إلى حد ما	٢
١٦	هل يوجد فنيون متخصصون للوسائل التعلمية والتكنولوجية؟	٣١	١٠,٣	٢٣٨	٧٩,٤	٣١	١٠,٣	٠,٤٦	٢,٠٩	٦٦,٧٨	إلى حد ما	٣
	إجمالى المحور الرابع: الإمكانات البشرية للمؤسسات التعليم البديل ككل							**٠,٧٩**	**١,٩٩**	**٦٥,١١**	**إلى حد ما**	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثاني "**الإمكانات البشرية للتعليم البديل**"، إلى اتجاه عام (إلى حد ما)، حيث حصل المحور على متوسط حسابي (١,٩٩)، وجاءت النتائج التفصيلية على النحو التالي:

- جاءت الفقرة (١٣) في المرتبة الأولى، باتجاه (إلى حد ما) بمتوسط حسابي (٢,٤٤) حيث يشير غالبية أفراد العينة إلى أن "**مؤسسات التعليم البديل يتوفر بها معلمين مؤهلين وذوي كفاءة**".
- بينما جائت الفقرات (١٥، ١٦، ١٤) على التوالي في الترتيب من الأعلى إلى الأقل من حيث التحقق، باتجاه عام (إلى حد ما)، مما يشير إلى أن مؤسسات التعليم البديل يتوافر بها – إلى حد ما– "**كادر إداري مناسب، وفنيون متخصصون للوسائل التعليمية والتكنولوجية وللمعامل، وأسلوب جيد من المعلمين في الشرح يساعد على الفهم**"، مما يدل على تمتع مدارس التعليم المجتمعي بوجود إمكانات بشرية مناسبة إلى حد ما تساعد على تقدم الطلاب في التعليم.

جدول (١١) استجابات أفراد العينة حول المحور الخامس:
(الدعم النفسي والاجتماعي الذي يقدمه التعليم البديل)

م	المحور الخامس الدعم النفسي والاجتماعى الذى يقدمه التعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
١٧	هل يساعدك التعليم البديل على الشعور بتقدير ذاتك، وزيادة ثقتك بنفسك؟	٢٣٩	٧٩,٦	٠	٠.٠	٦١	٢٠,٤	٠,٧٣	١,٥٥	٦٥,١١	لا	٢
١٨	هل يساعدك التعليم البديل على اكتشاف مواهبك وقدراتك، والعمل على تنميتها؟	٢٣٩	٧٩,٦	٠	٠.٠	٦١	٢٠,٤	٠,٧٥	١,٧٥	٤٥,٦٤	لا	4
١٩	هل يساعدك التعليم البديل على العمل الجماعى، وتكوين صداقات جديدة؟	٢١٣	٧١,٠	٠	٠,٠	٨٧	٠,٢٩	٠,٩٢	٠,٩٢	٤٥,٨٨	لا	3
٢٠	هل يساعدك التعليم البديل على زيادة الانتماء للمجتمع؟	٣١	١٠,٣	٢٣٨	٧٩,٤	٣١	١٠,٣	٠,٤٦	٢,٠٩	٦٦,٧٨	إلى حد ما	1
إجمالى المحور الخامس: الدعم النفسى والاجتماعى الذي يقدمه التعليم البديل ككل								٠,٧١	١,٥٧	٥٥.٨	لا	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثاني "**الدعم النفسي والاجتماعي الذي يقدمه التعليم البديل**"، إلى اتجاه عام (لا)، من حيث التحقق، حيث حصل المحور على متوسط حسابي (١,٥٧)، حيث يرى غالبية أفراد العينة أن "**التعليم البديل لا يحقق لهم الدعم النفسي والاجتماعي المناسبين**"، حيث حصلت ثلاث عبارات (١٧ – ١٩– ١٨) مرتبة من الأعلى متوسط إلى الأقل، على اتجاه (لا)، بينما جاءت العبارة (٢٠) في المرتبة الأولى باتجاه (إلى حد ما)، وهذا يشير إلى إن مدارس التعليم المجتمعي تساعد إلى حد ما في "زيادة الانتماء للمجتمع"، بينما جاه أن اتجاه باقي الفقرات باتجاه لا، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود معلمات مؤهلات لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب، مما يستوجب تقديم دورات تدريبية لهن في هذا المجال.

جدول (١٢) استجابات أفراد العينة حول المحور السادس:
(التطوير الشخصي الذي يقدمه التعليم البديل)

م	المحور السادس التطوير الشخصي الذي يقدمه التعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٢١	هل يساعدك التعليم البديل على تطوير مهاراتك وقدراتك؟	٢٦٠	٨٦,٦	٠	٠,٠	٤٠	١٣,٤	٠,٦٦	١,٢٥	٣٩,٤٥	لا	٣
٢٢	هل يساعدك التعليم البديل على فهم العالم بشكل أفضل؟	١٩٨	٦٦,٠	٤١	١٣,٦	٦١	٢٠,٤	٠,٨٣	١,٥١	٤٨,٥٠	لا	٢
٢٣	هل يساعدك التعليم البديل في مواجهة المشكلات المختلفة.	٣٠٠	١٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠,٠٠	١,٠١	٣٣,٤٣	لا	٤
٢٤	هل يساعدك التعليم البديل على تحقيق أهدافك الشخصية؟	١٩٧	٦٥,٥	٤٠	١٣,٤	٦٣	٢١,٠	٠,٩١	١,٨٤	٥٤,٨٠	لا	١
إجمالى المحور السادس: التطوير الشخصى الذي يقدمه التعليم البديل ككل								٠,٦	١,٤٠	٤٤,٠٤	لا	

يشير الجدول السابق إلى استجابات المحور السادس " **التطوير الشخصي الذي يقدمه التعليم البديل**"، في اتجاه عام (لا)، من حيث التحقق، حيث حصل المحور على متوسط حسابي (١,٤٠)، حيث يرى غالبية أفراد العينة على أن التعليم البديل "**لا يساعدهم على التطوير الشخصي**"، حيث حصلت العبارات: (٢٤-٢٢-٢١- ٢٣) مرتبة من الأعلى متوسط إلى الأقل، باتجاه (لا)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يرون أن التعليم البديل قد لا يحقق أهدافهم الشخصية بالدرجة المأمولة، وربما يرجع ذلك إلى ضعف مكانة هذا النمط من التعليم، إذا ما قورن بالتعليم الرسمي، فضلاً عن كبر سن الملتحقين به مقارنة بالملتحقين بالتعليم الرسمي.

جدول (١٣) استجابات أفراد العينة حول المحور السابع: (تأمين مستقبل الطلاب)

م	المحور السابع تأمين مستقبل الطلاب	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٢٥	هل تعتقد أن التعليم البديل يمنحك شهادات معترف بها مثل التعليم الرسمي؟	٣١	١٠,٤	١٨٧	٦٢,٣	٨٢	٢٧,٣	٠,٦٠	٢,٢٢	٧٣,٦٧	إلى حد ما	٣
٢٦	هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك على الالتحاق بمراحل التعليم الأعلى وصولاً للجامعة؟	٦٠	١٩,٣	١٠٤	٣٤,٤	١٣٦	٤٦,٢	٠,٧٩	٢,٣٥	٧٨,٦٧	إلى حد ما	٢
٢٧	هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك في الحصول على فرص عمل أفضل؟	٦٠	٢٠,٠	١٠٥	٣٥,٠	١٣٥	٤٥,٠	٠,٦٨	٢,٣٨	٧٩,٦٧	نعم	١
٢٨	هل تعتقد أن التعليم البديل سيساعدك على تحقيق أهدافك المستقبلية؟	١٣٥	٤٥,٠	٣٠	١٠,٠	١٣٥	٤٥,٠	٠,٩٩	٢,٢٢	٦٨,٦٧	إلى حد ما	٤
إجمالي المحور السابع: تأمين مستقبل الطلاب ككل								٠.٧٦	٢,٢٩	٧٥,١٧	إلى حد ما	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور السابع: "**تأمين مستقبل الطلاب**"، **في** اتجاه عام (إلى حد ما) من حيث التحقق، بمتوسط عام (٢,٢٩)، حيث جاءت ثلاث عبارات (٢٦– ٢٥– ٢٨) من الأعلى متوط إلى الأقل، على متوسط حسابي أعلى من (١,٦٧)، بينما جاءت العبارة (٢٧) في المرتبة الأولى من حيث التحقق في اتجاه (نعم)، بمتوسط حسابي (٢,٣٨)، والتي تشير إلى أن التعليم البديل قد يساعدهم في الحصول على فرصة عمل مستقبلية، وبالنظر إلى المحور ككل نجد أن غالبية أفراد العينة ترى أن التعليم البديل قد يساعدهم – إلى حد ما– في تأمين مستقبلهم، من خلال الآتي:

- منحهم شهادات معترف بها.
- تأهيلهم للالتحاق بالتعليم في المراحل التالية والعليا.
- مساعدنهم على الحصول على فرص عمل مناسبة في المستقبل.
- مساعدتهم في تحقيق أهدافهم المستقبلية.

جدول (١٤) استجابات أفراد العينة حول المحور الثامن: التحديات التي تواجه التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية أولاً: (التحديات الاجتماعية والاقتصادية)

م	المحور الثامن أولاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٢٩	التكلفة: هل يتطلب التعليم البديل منك رسومًا أو تكاليف إضافية؟	٦١	٢٠,٠	١٨٧	٦٢,٣	٥٢	١٧,٧	٠,٦٤	٢,٠٤	٦٦,٨٤	إلى حد ما	٢
٣٠	التهميش: هل تواجه أي نوع من أنواع التهميش من قبل المجتمع أو المؤسسات التعليمية البديلة؟	٨٢	٢٤,٠	١١٤	٣٨,٠	١١٤	٣٨,٠	٠,٨٤	٢,١٩	٦٩,٩٠	إلى حد ما	١
٣١	قلة الوعى: هل تعتقد أنه لا يوجد وعى كافى بالتعليم البديل لديك أو لدى أولياء الأمور قبل الالتحاق به؟	٢٠٦	٦٩,٤	٠	٠,٠	٩٤	٣٠,٦	٠,٩٥	١,٧٥	٥١,٨٦	لا	٣
إجمالي المحور الثامن أولاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية								٠,٨٤	١,٩٩	٦٢,٨٦	إلى حد ما	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثامن (أولاً) "**التحديات الاجتماعية والاقتصادية**"، إلى اتجاه عام (إلى حد ما)، حيث حصل المحور ككل على متوسط حسابي (١,٩٩)، وجاءت النتائج التفصيلية على النحو التالي:

- جاءت الفقرة (٣٠) في المرتبة الأولى، باتجاه عام (إلى حد ما) بمتوسط حسابي (٢,١٩) حيث يشير غالبية أفراد العينة إلى أنهم "**يواجهون – إلى حد ما – أنواعًا من التهميش من قبل المجتمع أو المؤسسات البديلة**"، وربما يرجع ذلك إلى ما تم ذكره أنفًا بصعف مكانة التعليم البديل في المجتمع مقارنة بالتعليم الرسمي، بينما جاءت الفقرة (٢٩) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٠٤)، باتجاه (إلى حد ما)، والتي تشير إلى "**أن التعليم المجتمعي قد يتطلب رسومًا إضافية في بعض الأحيان**".
- في حين حصلت الفقرة (٣١) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (١,٧٥)، باتجاه (لا) والتي تشير إلى أنه "**لا يوجد وعي كافي بالتعليم البديل لدى الطلاب، أو أولياء الأمور قبل الالتحاق به**"، مما يستلزم اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة الوعي المجتمعي بالتعليم البديل وأهميته في المجتمع.

جدول (١٥) استجابات أفراد العينة حول المحور الثامن: التحديات التي تعوق دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية ثانيًا: (تحديات تتعلق بالنظام التعليمي)

م	المحور الثامن ثانيًا: تحديات تتعلق بالنظام التعليمي	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٣٢	الافتقار إلى التمويل: هل ترى أن هناك نقص فى التمويل الخاص بمؤسسات التعليم البديل؟	١٨٧	٦٢,٤	٠	٠,٠	١١٣	٣٧,٦	٠,٩٨	١,٧٨	٥٨,٦٧	إلى حد ما	٤
٣٣	نقص الموارد البشرية: هل ترى أن هناك نقص فى أعداد المعلمين المؤهلين، أو فى المواد التعليمية المناسبة؟	٣١	١٠,٣	٢٣٨	٧٩,٤	٣١	١٠,٣	٠,٤٦	٢,٠٩	٦٦,٧٨	إلى حد ما	٣
٣٤	هل ترى عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم التعليم البديل فى علاقته بالتعليم الرسمي؟	١٠٤	٣٤,٦	٦١	٢٠,٤	١٣٥	٤٥,٠	٠,٩٣	٢,١٩	٦٩,٨٨	إلى حد ما	٢
٣٥	هل تعتقد أن هناك ضعف في التكامل بين التعليم البديل مع التعليم الرسمي، بحيث يصعب على طلاب التعليم البديل الانتقال إلى التعليم الرسمي؟	٤٠	١٣,٣	١٥٦	٥٢,٠	١٠٤	٣٤,٧	٠,٦٥	٢,٤٤	٧٦,٦٧	إلى حد ما	١
إجمالي المحور الثامن: (ثانيًا: تحديات تتعلق بالنظام التعليمي)								**٠,٧٩**	**١,٩٩**	**٦٥,١١**	**إلى حد ما**	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثامن (ثانياً): "**تحديات تتعلق بالنظام التعليمي**"، إلى اتجاه عام (إلى حد ما)، من حيث التحقق، حيث حصل المحور ككل على متوسط حسابي (١,٩٩)، وجاءت النتائج التفصيلية على النحو التالي:

- جاءت الفقرة (٣٥) في المرتبة الأولى، باتجاه عام (إلى حد ما) بمتوسط حسابي (٢,٤٤) حيث يشير غالبية أفراد العينة إلى "**وجود ضعف في التكامل بين التعليم البديل مع التعليم** الرسمي"، الأمر الذي يصعب معه انتقال الطلاب من التعليم البديل إلى التعليم الرسمي.
- بينما جاءت الفقرات (٣٤، ٣٣، ٣٢) على التوالي في الترتيب من الأعلى متوسط إلى الأقل، باتجاه عام (إلى حد ما)، مما يشير إلى أن مؤسسات التعليم البديل توجه العديد من التحديات الخاصة المرتبطة بالنظام التعليمي،, والتي تتمثل في: "**ضعف التمويل الخاص بمؤسسات التعليم البديل، فضلاً عن نقص الموارد البشرية المتمثلة في نقص أعداد المعلمين المؤهلين، وكذلك نقص الموارد المادية والتعليمية المناسبة، فضلاً عن عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم العلاقة بين التعليم البديل والتعليم الرسمي**"، الأمر الذي يحتاج معه إعادة النظر في تشريعات وقوانين التعليم البديل في علاقته بالتعليم الرسمي.

جدول (١٦) استجابات أفراد العينة حول المحور الثامن: التحديات التي تعوق دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية ثالثًا: (تحديات تتعلق بطلاب التعليم البديل)

م	المحور الثامن ثالثًا: تحديات تتعلق بطلاب التعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٣٦	هل ترى أن الاختلافات فى مستويات التعليم بين الطلاب فى التعليم البديل، تعد معوقًا أمام نجاح التعليم البديل؟	٢٠٨	٦٩,٣	٣٠	١٠,١	٦٢	٣٠,٧	٠,٨٦	١,٥٥	٤٨,٤٤	لا	٣
٣٧	هل يصعب على التعليم البديل تلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة؟	١٩٦	٦٥,٤	٥٢	١٧,٣	٥٢	١٨,٢	٠,٨٤	١,٦٥	٥١,٨٠	لا	٢
٣٨	هل يتعرض طلاب التعليم البديل لضغط نفسى بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية.	١٩٧	٦٣,٦	٠	٠,٠	١٠٣	٣٤,٤	٠,٩٩	١,٨٣	٥٧,٩١	إلى حد ما	١
إجمالي المحور الثامن: (ثالثًا: تحديات تتعلق بطلاب التعليم البديل)								**٠,٨٨**	**١,٦٧**	**٥٢,٧١**	**لا**	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثامن (ثالثًا): "**تحديات تتعلق بطلاب التعليم البديل**"، إلى اتجاه عام (لا)، من حيث التحقق، حيث حصل المحور ككل على متوسط حسابي (١,٦٧)، وجاءت النتائج التفصيلية على النحو التالي:

- جاءت العباراة (٣٨) في المرتبة الأولى، باتجاه (إلى حد ما) بمتوسط حسابي (١,٨٣) حيث يشير غالبية أفراد العينة إلى أنهم "**يتعرضون لضغوط نفسية بسبب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية التي يمرون بها**"، والتي تؤثر على مستوى تحصيلهم الدراسي.
- وجاءت العبارة (٣٧) في المرتبة الثانية باتجاه (لا)، بمتوسط حسابي (١,٦٥)، مما يعني أن مؤسسات التعليم البديل (مدارس التعليم المجتمعي) "**يصعب عليها تلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة**" إلى حد ما، وربما يرجع السبب في ذلك إلى افتقار هذه مؤسسات التعليم البديل إلى الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك ضعف الإمكانات المادية والتجهيزات مثل: "غرف مصادر التعلم، الوسائل والأدوات الخاصة بذوي الإعاقة .. إلخ".
- بينما جاءت الفقرة (٣٦) في المرتبة الثالثة والأخيرة، بمتوسط حسابي (١,٥٥) باتجاه (لا)، وهذا يعني "**أن الاختلافات في مستويات التعليم بين الطلاب في مؤسسات التعليم البديل، تعد معوقًا أمام نجاح التعليم البديل**"، والسبب في ذلك بما يرجع إلى أن مدارس التعليم المجتمعي تقبل الطلاب من سن (٩ – ١٤) سنة، منهم من تسرب من التعليم الرسمي، أو انقطع عنه، ولديه بعض المهارات الأكاديمية، ومنهم من لم يسبق له الالتحاق بالتعليم الرسمي وليس لديه أية مهارات أكاديمية سابقة، ومن ثم فالاختلافات الأكاديمية بين الطلاب تمثل تحديًا أمام مؤسسات التعليم البديل.

جدول (١٧) استجابات أفراد العينة حول المحور الثامن: التحديات التي تعوق دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية رابعًا: (تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل)

م	المحور الثامن رابعًا: تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
٣٩	هل ترى أن مؤسسات التعليم البديل تعاني من نقص الكفاءات الإدارية أو التعليمية	١٥٤	٥١,٤	٧٣	٢٤,٣	٧٣	٢٤,٣	٠,٩٥	١,٩٢	٦٠,٧٥	إلى حد ما	١
٤٠	هل ترى أن هناك نقص في الشراكات بين مؤسسات التعليم	٢٤٩	٨٣,٠	٠	٠,٠	٥١	١٧,٠	٠,٨٧	١,٥٦	٤٥,٥٥	لا	٣

م	المحور الثامن رابعًا: تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل	درجة التحقق						الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مؤشر الأهمية النسبية	الاتجاه العام للفقرة	الترتيب
		لا		إلى حد ما		نعم						
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة					
	البديل، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية											
٤١	هل هناك خلل في التقييم المناسب للطلاب داخل منظومة التعليم البديل؟	٢٠٨	٦٩,٣	٣٠	١,٠١	٦٢	٢٠,٦	٠,٨٨	١,٨٥	٤٨,٦٧	لا	٢
إجمالي المحور الثامن: (رابعًا: تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل)								٠,٩٠	١,٧٧	٥١,٦٥	لا	

يشير الجدول السابق إلى اتجاه استجابات المحور الثامن (رابعاً): "**تحديات تتعلق بمؤسسات التعليم البديل**"، إلى اتجاه عام (لا)، من حيث التحقق، حيث حصل المحور ككل على متوسط حسابي (١,٧٧)، وجاءت النتائج التفصيلية على النحو التالي:

- حصلت العبارة (٣٩) على أعلى متوسط قدره (١,٩٢) باتجاه (إلى حد ما) مما يعني أن مؤسسات التعليم البديل "**تعاني من نقص في الكفاءات الإدارية والتعلمية**" إلى حد ما، مما يؤثر على جودة العلمية التعليمية بها.
- بينما جاءت العبارة (٤١) في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (١,٨٥)، باتجاه (لا)، وهذا يعني أن طلاب التعليم المجتمعي (البديل) لا يلاحظون وجود خلل في التقييم المناسب للطلاب داخل منظومة التعليم البديل، وربما يرجع ذلك إلى أن أساليب التقييم في مدارس التعليم المجتمعي تطبق نفس المناهج ونفس أساليب التقويم المطبقة في التعليم الرسمي، رغم اختلاف فلسفة التعليم المجتمعي عن التعليم الرسمي.
- كما جاءت العبارة (٤٠) في المرتبة الثالثة والأخيرة، بمتوسط حسابي (١,٥٦)، باتجاه (لا)، حيث يرى غالبية أفراد العينة أن مؤسسات التعليم البديل لا تعاني من نقص في الشراكات بينها وبين منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، أو الدولية، وربما يرجع ذلك إلى فلسفة التعليم المجتمعي القائمة على الشراكة الحقيقية في الإنشاء والتمويل والإدارة بين الحكومة، والمجتمع المدني، ومنظمة اليونسيف، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

خامسًا– التحليل الكيفي لنتائج المقابلات:

هدفت المقابلة المفتوحة مع معلمات مدارس التعليم المجتمعي (البديل) إلى محاولة تعرف آرائهم حول بعض القضايا المتعلقة بدور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية

للمهمشين تعليميًا؛ بغرض الاستفادة منها في تفسير نتائج الدراسة الميدانية، ومن أبرز هذه الأهداف، ما يلي:

- الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.
- تعرف مقترحات عينة المقابلات حول مواجهة هذه التحديات من وجهة نظرهم.
- تعرف مقترحات عينة الدراسة حول آليات تفعيل دور التعليم التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

وقد أفرزت المقابلات مع عينة الدراسة المتمثلة في (٣٦ معلمة) من معلمات مدارس التعليم المجتمعي – كأحد أهم مؤسسات التعليم البديل في مصر– العديد من النتائج التي يمكن تناولها على النحو التالي:

١–بالنسبة لنتائج السؤال الأول: ما التحديات التي تواجه التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا من وجهة نظرك؟

كشفت نتائج المقابلات، وما توصلت إليه الدراسة من خلال إطارها النظري، ونتائج الدراسة الميدانية إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه الدور المنوط بالتعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، والتي يمكن تناول أبرزها على النحو التالي:

أ– **عدم وجود إستراتيجية واضحة للتعليم المجتمعي كأحد نماذج التعليم البديل في مصر:** الأمر الذي يصعب معه قيام مؤسسات التعليم البديل بدور فعال في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليمًا بمصر.

ب– **وجود قصور في تشريعات التعليم البديل:** ظهرت نتائج المقابلات عن وجود قصور في تشريعات التعليم البديل، الأمر الذي يصعب معه الاعتراف الكامل بالكثير من الشهادات التي تمنحها مؤسساته، ومن ثم صعوبة التحاق خريجي التعليم البديل بمؤسسات التعليم الرسمي بعد ذلك.

ت–**ضعف البنية المعرفية والبرامج الدراسية في مؤسسات التعليم البديل:** حيث أكدت غالبية أفراد العينة عن ضعف البنية المعرفية، والبرامج الدراسية، وأساليب التدريس المقدمة في مدارس التعليم المجتمعي، بسبب ضعف الإمكانات المتاحة به، مما يحول دون تلبية حاجات الطلاب وظروفهم.

ث–**محدودية برامج التنمية المهنية المقدمة لمعلمي التعليم البديل:** حيث أكدت غالبية أفراد عينة المقابلات عن محدودية البرامج التدريبية المقدمة لهم، وبخاصة تلك المرتبطة بأبعاد تعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب.

ج–**قلة مؤسسات التعليم المجتمعي في الكثير من المناطق المحرومة والمهمشة تعليميًا:** حيث أكدت غالبة أفراد العينة على قلة انتشار مدارس التعليم المجتمعي في الكثير من المناطق المحرومة والمهمشة تعليميًا، وبخاصة في القرى والنجوع والمناطق المتطرفة والهامشية.

ح–**قلة التمويل المخصص لمدارس التعليم المجتمعي:** حيث أشارت غالبية أفراد العينة إلى محدودية التمويل المخصص لمدراس التعليم المدمج والبرامج الدراسية البديلة بها، مما يؤثر بالسلب على جودة التعليم بها.

خ–**ضعف البنية التحتية والتكنولجية لمؤسسات التعليم البديل:** حيث أشارت غالبية أفراد العينة إلى ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم المجتمعي، المتمثلة في: عدم ملائمة المباني التعليمية، وضعف المرافق بها، وكذلك ضعف البنية التكنولوجية، مما يحول دون تنفيذ الأنشطة التربوية بالشكل الأنسب مع الطلاب، ومن ثم ضعف تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

د– **ضعف التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم الرسمي، ومؤسسات التعليم البديل: أكدت غالبية أفراد العينة عن وجود قصور فى عمليات التكامل بين** مؤسسات التعليم المجتمع، ومؤسسات التعليم الرسمية، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة استمرار الطلاب في المراحل التعليمية التالية، وبشكل يتناسب مع ظروفهم وامكاناتهم.

ذ– **ضعف الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم المجتمعى والبرامج البديلة به:** حيث أكدت غالبية أفراد عينة المقابلات على ضعف الشراكة بين مؤسسات التعلمى المجتمعى والمؤسسات الأخرى: الخاصة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدنى، أما بالنسبة للطلاب فقد اكدوا أن هناك شراكات فعالة بين مدارس التعليم المجتمعى وال

ر–**ضعف ارتباط برامج التعليم البديل بمدارس التعليم المجتمعى متطلبات سوق العمل الجديد:** أشارت غالبية أفراد العينة عن محدودية برامج التعليم البديل بمؤسسات التعليم المجتمعى المرتبطة بسوق العمل الجديد، والخاصة بتنمية مهارات الطلاب المعرفية، والوجدانية، والتكنولوجية، والوظيفية التى تؤهلهم لسوق العمل الحالي والمستقبلي، مما يضمن لهم فرص عمل متكافئة مع خريجي التعليم الرسمي.

٢–بالنسبة لنتائج السؤالين الثاني والثالث: ما مقترحاتكن حول مواجهة هذه التحديات، وما مقترحاتكن حول تفعيل دور برامج التعليم التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا؟

كشفت نتائج المقابلات مع معلمات مدارس التعليم المجتمعي حول مقترحاتهن بشأن مواجهة هذه التحديات التي تواجه التعليم المجتمعي، وسبل تفعيل دوره في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، عن الآتي:

أ. **وضع خطة استراتيجية واضحة لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي وبرامج التعليم البديل:** تشرف على تنفيذها وزارت: "التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والعمل، وتحظى بدعم سياسي من الدولة.

ب. **سن تشريعات جديدة تضمن التكامل بين مؤسسات التعليم المجتمعي ومؤسسات التعليم الرسمي:** التي تضمن الاعتراف بالكثير من الشهادات التي تمنحها مؤسساته.

ج. **تطوير البنية المعرفية والبرامج الدراسية في التعليم البديل:** لتلبية حاجات المجتمع من ناحية، واحتياجات الطلاب وظروفهم من ناحية أخرى.

د. **توفير برامج للتنمية المهنية المستدامة لمعلمي التعليم المجتمعي:** لإكسابهم الكفايات المهنية اللازمة لتعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم البديل.

هـ. **إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم المجتمعي لتغطي المنطاق المحرومة والمهمشة تعليميًا:** حيث تصل خدماتها إلى المناطق النائية والمحرومة، مثل القرى، والنجوع، والسجون، وغيرها.

و. **زيادة المخصصات المالية اللازم لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي وبرامج التعليم البديل بها:** بحيث يمكنها القيام بالدور المنوط بها في تعزيز دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للملتحقين بها.

ز. **تفعيل الشراكة المجتمعية في مجال التعليم المجتمعي والبديل:** وذلك من خلال تضافر جهود المؤسسات الخاصة، والمجتمع المدني مع الحكومة من أجل الارتقاء به.

ح. **استحداث برامج تعليمية بديلة تلبي بمتطلبات سوق العمل الجديد:** تستهدف اكساب الطلاب المهارات المعرفية، والوجدانية، والتكنولوجية، والوظيفية التي تؤهلهم لسوق العمل الحالي والمستقبلي.

المحور الخامس- الرؤية المستقبلية لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا:

كشفت الدراسة – من خلال إطارها النظري، ونتائج الدراسة الميدانية – عن أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، ووجود بعض أوجه القصور في الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم البديل – بوضعها الحالي- في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، بالقدر الذي يتناسب مع فلسفة

وأهداف التعليم البديل في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق؛ يستهدف هذا الجزء من الدراسة وضع رؤية مستقبلية؛ لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر، وفقًا لما توصل إليه الإطار النظري، ونتائج الدراسة الميدانية.

وتعد الرؤية هدفًا، أو تصورًا للمستقبل، تخدم غايات وأهداف المؤسسة التي تُكافح لأجلها، وتعمل على تحقيق أهدافها ومتطلباتها، ولِما للرؤية من ضرورة؛ فمن الواجب الاهتمام بها عن طريق تكوين رؤية مستقبلية ممكنة الحدوث، تهتم بدراسة المتغيرات التي يُمكن أن تؤدي إلى إمكانية تحقيق هذه الرؤية، بجانب أنها ترسم صورة تقريرية ممكنة للمستقبل، ومحاولة البحث عن بدائل طويلة الأجل، تستهدق الأخذ في الاعتبار ما يطرأ على المجتمع من تحديات مستقبلية (طارق عامر، ٢٠٠٦، ٢٨) ، وعليه فإن الرؤية المستقبلية تسير وفقًا للخطوات التالية:

❖ الهدف العام للرؤية المستقبلية:

يتمثل الهدف العام للرؤية المستقبلية في: "**تفعيل دور مؤسسات التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر**"، والارتقاء به، وذلك فقًا للآتي:

- معالجة أوجه القصور التي أسفرت عنها الدراسة النظرية، والدراسة الميدانية، فيما يتعلق بواقع دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر.
- تحديد نقاط القوة في هذا الدور، والسعي نحو تعظيمها وتدعيمها.
- تحديد متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية؛ لتعزيز هذا الدور.
- تحديد آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية، من خلال توزيع الأدوار على الجهات المعنية.
- رصد الصعوبات التي قد تواجه تنفيذ الرؤية المقترحة، واقتراح آليات للتغلب عليها.

❖منطلقات الرؤية المستقبلية:

ترتكز الرؤية المستقبلية على جملة من المنطلقات الأساسية، وذلك وفقًا للإطار النظري، ونتائج الدراسة الميدانية لواقع دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا بمصر، والتي تتمثل في الآتي:

١–ما تفرضه التحديات التي يمر بها المجتمع المصري، وما شهده من ارتفاع عدد المهمشين تعليمًا، التي تقف عائقًا أمام تحقيق الحماية الاجتماعية لهم.

٢–الاتجاهات الحديثة التي تؤكد على أهمية دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، باعتباره نموذجًا ناجحًا في هذا المجال.

٣–قدرة مؤسسات التعليم البديل على تقديم فرص تعليمية بديلة للمهمشين تعليميًا، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع وتطوره.

٤-إمكانية فتح القنوات والشراكات مع مؤسسات التعليم الرسمي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في مجال توفير التعليم البديل وانتشاره ومأسسته، بما يخدم الفئات المهمشة تعليميًا، وإعادة دمجهم في المجتمع.

٥-القدرة البشرية التي تضمها مؤسسات التعليم البديل، والمتمثلة في: "المعلمين، والطلاب، والكادر الإداري"، التي يمكن استثمار جهودها في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

٦-الإمكانات المادية بمؤسسات التعليم البديل، من: "قاعات، وتجهيزات، .. الخ"، والتي يمكن الاستفادة منها في تقديم برامج مميزة للتعليم البديل تخدم الفئات المهمشة تعليميًا.

❖ ركائز الرؤية المستقبلية:

يقصد بركائز الرؤية المستقبلية، مجموعة العُمُد الأساسية التي تشكل ما ينبغي أن تنهض عليه كافة الممارسات التعليمية لمؤسسات التعليم البديل؛ تحقيقًا لدورها المجتمعي في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، وعليه فإن فلسفة الرؤية المستقبلية يمكن أن تنطلق من عدة ركائز أساسية، تتمثل في الآتي:

١-التأكيد على قيام مؤسسات التعليم البديل بالدور المنوط بها في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، وفق سياسة واضحة ومحددة.

٢-الارتقاء بممارسات القوى البشرية بمؤسسات التعليم البديل: قيادات، ومعلمين، وإداريين في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب الملتحقين بتلك المؤسسات.

٣-الإعداد الجيد، والاهتمام بالتنمية المهنية المستدامة للكوادر البشرية بمؤسسات التعليم البديل، من: "معلمين، ومشرفين، ومديرين، وفنيين.

٤-تكثيف التعاون، والتكامل، وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم الرسمي، ومؤسسات التعليم البديل، من أجل الإرتقاء بمنظومة التعليم البديل، وتعزيز دورها في تحقيق الحماية الاجتماعية للطلاب.

٥-تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم البديل، والقطاع المدني، والخاص، والحكومي.

٦-إنشاء مؤسسات للتعليم البديل – قليلة التكلفة- في جميع المناطق التي تعاني من قلة في أعداد المدارس الرسمية، والمناطق الهامشية والفقيرة.

٧-زيادة الوعي المجتمعي بالتعليم البديل، وأهدافه، ودوره في تقديم خدمات تعليمية جيدة للفئات المحرومة من التعليم، وبما يعزز تحقيق الحماية الاجتماعية لتلك الفئات.

٨–تشجيع أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم وذويهم – ممن فاتتهم فرصة التعليم الأولى– بمؤسسات التعليم البديل، كفرصة ثانية أو بديلة عن التعليم الرسمي.

❖ **محاور الرؤية المستقبلية:** تشكل محاور الرؤية المستقبلية؛ لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية، وكذلك الدراسة الميدانية، ومجموعة من الأسس التربوية التي ينبغي أن تلتزم بها كافة الجهات، وتتمثل هذه المحاور في الآتي:

١– **بلورة فلسفة ورؤية واضحة للتعليم البديل في مصر:** لما كانت الفلسفة تعد أحد مصادر اشتقاق الأهداف؛ فإن فلسفة التعليم البديل يجب أن تكون متكاملة وواضحة، ومشتقة من فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة، وتوجه نظام التعليم البديل في مصر نحو تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، وتشتمل على تحليل الأوضاع الراهنة، ومدى التقدم نحو تعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب الملتحقين به، من أجل تمكينهم من المهارات والقدرات اللازمة، التي تمكنهم من جودة الحياة، ومن الركائز التي يجب أن تقوم عليها فلسفة التعليم البديل في مصر، ما يلي:

ز– **وضع إستراتيجية وطنية للتعليم البديل في مصر:** إن ضمان قيام مؤسسات التعليم التعليم البديل بدور فعال في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليمًا بمصر، يتطلب ضرورة وجود سياسة موحدة لهذه النمط من التعليم، تشرف على تحقيقها المؤسسات والجهات المعنية بالدولة، من بينها وزارت: "التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي، والعمل، وغيرها من الجهات المعنية"، وفق مؤشرات أداء معنة وواضحة، وتحدي أدوار الجهات والأفراد، مع وضع آليات لإثابة المتميزين، ومحاسبة المقصرين.

س–سن تشريعات لضمان التكامل بين مؤسسات التعليم الرسمي ومؤسسات التعليم البديل.

لاشك أن من أبرز التحديات التي تواجه التعليم البديل هو عدم الاعتراف بالكثير من الشهادات التي تمنحها مؤسساته، ومن ثم صعوبة التحاق خريجي التعليم البديل بمؤسسات التعليم الرسمي بعد ذلك، لذا تحقيق الآتي:

- سن التشريعات التي تضمن حق كل فرد فى الالتحاق بالتعليم البديل، والاستمرار فيه دون عائق.
- إصدار قوانين تضمن الإعتراف بالشهادات التي يمنحها التعليم البديل.

- سن التشريعات اللازمة لإزالة العقبات التي تحول دون التحاق خريجي التعليم البديل بالتعليم الرسمي الذي يناسب مؤهلاتهم ومكتسباتهم من التعليم البديل، تحقيقًا لفلسفة التعلم مدى الحياة.
- وضع آليات لضمان التكامل بين برامج التعليم البدبل، والبرامج المقدمة في التعليم الرسمي، مما يساعد في التحاق خريجي التعليم البديل بالتعليم الرسمي بعد ذلك.

٢-**تطوير البنية المعرفية والبرامج الدراسية في التعليم البديل:** تحقيقًا لأهداف التعليم البديل، وفقًا لمبدأ الحق في التعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا، يجب تطوير وتحديث البنية المعرفية والبرامج الدراسية البديلة، وأساليب التدريس باستمرار؛ لتلبية حاجات المجتمع من ناحية، واحتياجات الطلاب وظروفهم من ناحية أخرى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

- استحداث برامج دراسية بديلة تواكب تطلبات المجتمع وتطوره، ترتكز على الطالب، ويعتمد التركيز فيها على الكيف وليس الكم، وعدم تطبيق نفس البرامج المطبقة في التعليم الرسمي، مع مراعاة مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها.
- تحقيق الربط بين التعليم البديل والتعليم الرسمي
- إعطاء أولوية كبيرة لإتقان الطلاب للمهارات الأكاديمية، والوجدانية، والاجتماعية، التي تعزز الحماية الاجتماعية لهم.
- زيادة ارتباط المناهج الدراسية بالبيئة، والواقع الذي يعيشه الطلاب.
- تدريب الطلاب على آليات التعلم الذاتي، ومواصلة التعليم المستمر مدى الحياة.
- إيجاد إجراءات ووسائل متنوعة لتحفيز الطلاب للالتحاق بالبرامج التعليمية البديلة التي تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم.
- دمج التكنولوجيا في التدريس والتقويم.

٣-**توفير برامج للتنمية المهنية المستدامة لمعلمي التعليم البديل:** تعد برامج التنمية المهنية للمعلمين بمؤسسات التعليم البديل ذات أهمية كبرى؛ لإكسابهم الكفايات المهنية اللازمة لتعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم البديل، ومن أبرز الموضوعات التي يجب أن يتم تدريب المعلمين عليها، ما يلي:

- كيفية جذب المهمشين تعليميًا للالتحاق ببرامج التعليم البديل التي تناسبهم.
- تعرف خصائص الطلاب الاجتماعية، والنفسية، والجسمية.
- فهم دوافع التعلم لدى الطلاب، واحتياجاتهم.
- طرق الدعم النفسي والاجتماعي لطلاب التعليم البديل.

- طرق وإستراتيجيات التعليم المرن المبني على احتياجات الطلاب ومواهبهم.
- التدريب على آليات ومهارات التواصل الفعال مع الطلاب.
- إعداد وسائل تعليمية بسيطة من البيئة المحلية.
- أساليب التقويم الحديثة في التعليم والتعلم.

٤-السعي نحو إنشاء مؤسسات للتعليم البديل بجميع المنطاق المحرومة والمهمشة تعليميًا: انطلاقًا من مبدأ الحق فى التعليم، وتنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتنمية المستدامة، لذا يجب على التعليم البديل أن يتخطى الأسوار، ويصل إلى المناطق النائية والمحرومة، مثل القرى، والنجوع، والسجون، وغيرها؛ لذا يجب إنشاء مراكز أو مؤسسات للتعليم البديل في كل إدارة تعليمية أو منطقة جغرافية يقل فيها عدد المدارس الرسمية، وكذلك في السجون، ومناطق الإيواء والرعاية، مما يساعد على تعزيز التحاق الطلاب المهمشين تعليميًا بتلك المؤسسات التعليمية البديلة.

٥-توفير التمويل اللازم لتطوير مؤسسات التعليم البديل: يعتمد تعزيز دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا على التدابير المالية الكافية لكافة عناصر العملية التعليمية، كشرط ضروري لتجويد برامج التعليم البديل، والوفاء بمتطلبات تعزيز احماية الاجتماعية للملتحقين به، وهذا يتطلب العمل على زيادة المخصصات المالية المقدمة للتعليم البديل على النحو التالي:

- زيادة التمويل الحكومي المقدمة للتعليم البديل.
- توفير الآليات التي تضمن إيجاد مصادر بديلة للتمويل، منها: "مساهمة الجمعيات والمنظمات الأهلية في تقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم البديل،و إسهام رجال الأعمال في تقديم الدعم المالي للتعليم البديل، من خلال عقد شراكات بين مؤسسات التعليم البديل، والمؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة".

٦-تطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم البديل، وإنتشارها: حيث يجب توافر المقومات الأساسية للتعليم البديل، التى تساعد على الاستفادة منها فى العملية التعليمية، من حيث توفير الإمكانيات المادية، والبشرية المناسبة للعملية التربوية، والتي من أبرزها ما يلي:

- توفير مباني ملائمة للتعليم البديل، وأن تكون متاحة لكل من يرغب فى الالتحاق به، وله الحق فى ذلك.
- التأكد من صلاحية المباني التعليمية البديلة، وأن تكون مجهزة بالمرافق الأساسية التى يحتاجها الطلاب لتلقي دروس العلم، وذلك من حيث: "التصميم، ومساحة الفصول، وعوامل الأمان .. إلخ.

- توفير جميع التجهيزات والمواد اللازمة لتفعيل العملية التعليمية مثل: "الوسائل التعليمية، والمقومات التكنولوجية، والمعامل، والمكتبات .. إلخ"، بما يضمن تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

٧-**التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم الرسمى، ومؤسسات التعليم البديل:** فالتعليم البديل يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع التعليم النظامى، وبشكل متكامل، وفى الوقت نفسه، بحيث يمكن لطلاب التعليم البديل إكمال المراحل التعليمية، وبشكل يتناسب مع ظروفهم وامكاناتهم، فالتعليم البديل يعد مكملاً للتعليم النظامي عن طريق التنسيق والترابط مع التعليم الرسمي في إطار فلسفة التعلم مدى الحياة.

٨-**إعداد خريج التعليم البديل لسوق العمل:** فمن أهم متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا هو إعداد طلاب التعليم البديل لسوق العمل الحالى والمستقبلى، بما يوفر لهم فرص عمل متكافئة مع خريجى التعليم الرسمى، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتى:

- وضع مواصفات للخريج تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتجعله قادرًا على المنافسة.
- استحداث الآليات والأساليب المناسبة التي تضمن اكتساب الطلاب لهذه الجدارات المؤهلة لسوق العمل.
- توفير البرامج الدراسية البديلة التى تنمى المهارات والقدرات الضرورية لسوق العمل.
- تطوير وتحديث البرامج الدراسية، وتنوعيها، لتتضمن عددًا من المجالات المختلفة التي يختار منها الطالب المجال الذي يرغب العمل فيه بعد التخرج.

❖ متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية:

هناك العديد من المتطلبات الواجب توافرها في منظومة التعليم البديل، من أجل ضمان تنفيذ الرؤية المستقبلية؛ لتفعيل دوره في تعزيز الحماية الاجتماعية للطلاب، تتمثل أبرز هذه المتطلبات في الآتي:

١. توافر إرادة سياسية، وقيادة حكيمة تؤمن بأهمية التغيير والتطوير، وبأهمية دور التعليم البديل في بالمجتمع المصري من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية لقطاع عريض من المهمشين تعليميًا.

٢. توفير الدعم المالي والتأييد من قبل القيادات العليا، ووجود قيادات واعية تقدر أهمية المشاركة في تطوير منظومة التعليم البديل، والعمل على تفعيل دوره في تعزيز الحماية الاجتماعية للملتحقين به.

٣. إيجاد مصادر بديلة؛ لتمويل برامج التعليم البديل، والعمل على توفير الموارد والإمكانات اللازمة؛ لضمان جودته، وتفعيل دوره في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

٤. عقد مؤتمر قومي لتفعيل دور التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية بمصر؛ لبلورة هذه الرؤية، ونقلها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، ووضع خطة لتنفيذها وفق إجراءات واضحة.
٥. توفير برامج تدريبية، تهدف إلى تحقيق التنمية المهنية المستدامة للعناصر البشرية العاملة في منظومة التعليم البديل: "المعلمين، والإداريين، والفنيين، والقيادات، والمشرفين .. إلخ".
٦. إصدار تشريعات جديدة، وتحديث القوانين القائمة، واللوائح المرتبطة بمنظومة التعليم البديل، بما يتيح مسايرة التطورات المجتمعية المحلية والعالمية.
٧. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم البديل، وبخاصة في مجال ربطه بآليات الحماية الاجتماعية للمهمشين.
٨. تحديث عمليات الإدارة على جميع المستويات، بحيث تركز دومًا على معايير الإدارة الرشيدة "الشفافية، والمساءلة، والرقابة، والديمقراطية، والكفاءة".
٩. اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن الالتحاق ببرامج التعليم البديل، والتي من بينها: "زيادة وعي الأفراد، والمؤسسات بأهمية التعليم البديل، وإيجاد حوافز مشجعة للالتحاق به".

❖ معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية، وآليات التغلب عليها:

لا شك أن هناك بعض المعوقات المحتملة التي من الممكن أن تحد من فاعلية الرؤية المستقبلية، أو تعوق تحقيقها، وهذه المعوقات قد تنشأ نتيجة وجود أوجه قصور في: "التخطيط، أو التنفيذ، أو التمويل، أو الإدارة، أو نتيجة لوقوع بعض الأزمات غير المتوقعة، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

١. ضعف روح المبادأة، والابتكار، والإبداع، والقدرة على تحمل المسؤولية، فضلاً عن مقاومة التجديد والتطوير لدى فئة من المسؤولين عن التعليم.
٢. ضعف الحماس لدى كثير من أعضاء المجتمع الجامعي بأهمية دور التعليم البديل في المجتمع.
٣. قلة المخصصات المالية المرصودة في الموازنة العامة للدولة للتعليم بصفة عامة، ولبرامج التعليم البديل بصفة خاصة.
٤. ضعف الشراكات، والتنسيق بين الجهات في وضع السياسات، والخطط التي توجه لتحقيق الأهداف المنوطة بالتعليم البديل في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.

٥. غياب الرؤية الكلية في إدارة منظومة التعليم البديل، وسيادة نمط التنظيم الهرمي في الإدارة، القائم على المركزية المفرطة..
٦. التهاون بشأن مخاطر المشكلات الداخلية والخارجية التي تعيق عملية اتخاذ القرار، وتنفيذ المبادرات.

ويمكن التغلب على المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ الرؤية المستقبلية، من خلال بعض الآليات التنفيذية التالية:

١. الاهتمام بنشر ثقافة التخطيط للتغيير، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم البديل في تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا في جميع أرجاء المجتمع، من أجل النهوض المجتمعي، وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.
٢. زيادة المخصصات المالية المرصودة في الموازنة العامة للدولة للتعليم بصفة عامة، ولبرامج التعليم البديل بصفة خاصة، وإيجاد مصادر تمويل بديلة للتعليم البديل.
٣. تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية، والخاصة، والمجتمع المدني في إدارة، وتقويم، ودعم برامج التعليم البديل.
٤. سن التشريعات، وتحديث القوانين واللوائح القائمة لتعزيز التكامل بين التعليم البديل والتعليم الرسمي.
٥. الاستفادة من التجارب الرائدة، وتبني الأنماط الحديثة في مجال التعليم البديل، والتي من الممكن أن تعزز دوره في تحقيق الحماية الاجتماعية للمهمشين تعليميًا.
٦. تبني آليات غير تقليدية؛ لتحفيز الأطفال والشباب للالتحاق ببرامج التعليم البديل.
٧. تبني نظام جديد للحوافز للمعلمين والمشرفين والقيادات العاملة في منظومة التعليم البديل، بما يشجع على المشاركة، والإبداع، والابتكار.

المراجع

إبراهيم، رحاب أحمد (٢٠١٨): معوقات الاستمرار في التعلم مدى الحياة للمتحررين من الأمية "بحث ميداني على جامعة القاهرة"، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، المجلد (٢٦)، العدد (٤)، ص ص٥٢٢–٥٦٠.

ابن منظور (دت): معجم لسان العرب، القاهرة، دار المعارف.

أبو العزم، عبد الغني (٢٠١٣): معجم الغني الزاهر، الدار البيضاء، مؤسسة الغني للنشر.

أحمد، نعيمة ناصر (٢٠٢٢): برامج الحماية الاجتماعية في مصر والوطن العربي، ص ص٥٥– ٦٩.

أرناؤوط، أحمد إبراهيم سلمي (٢٠٢١): التعليم البديل في مصر على ضوء الخبرة الأمريكية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والتفسية، كلية التربية، العدد (١٥)، الجزء (٧)، ص ص ٩٨– ٢٦٥.

أكيا (٢٠٢٠): تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية "بناء المستقبل" ٢٠٢٠–٢٠٥٠، الحملة العربية للتعليم للجميع "أكيا".

الأمم المتحدة (٢٠١٧): تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك.

الآيني، الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (٢٠٢٠): التعليم غير الرسمى للمراهقين والشباب في سياق الأزمات والصراعات – تصنيف مشترك، نيويورك، ديسمبر.

البريدي، عبد الله بن عبد الله (٢٠١٥): التنمية المستدامة "مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، العبيكان.

بن نشار، سحر بنت خالد عبد الله (٢٠٢٣): التعليم البديل كمدخل للتعلم مدى الحياة "دراسة استقرائية تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

التيتون، أمينة (٢٠١٠): التعليم البديل "اتجاهات ورؤى لتعليم المستقبل"، المؤتمر الدولي الخامس "مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، الجزء (٢)، ص ص ١٥٣٩– ١٥٩٦.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣): إحصاءات التعليم.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٥): تطوير التعليم الأساسي في مصر، مايو.

خضر، محسن محمود (٢٠٠٦): من فجوات العدالة فى التعليم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، "مقدمة حامد عمار".

رومان، هويدا عدلي (٢٠٢٣): الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية "التحديات والفرص"، بيروت، مبادرة الإصلاح العربى.

زمزم، هشام (٢٠٢١): الحماية الاجتماعية "المفهوم، ولوظائف، والتأطير المؤسساتى والقانونى، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، حميد اليسسفي للنشر، العدد (١٨)، أكتوبر، ص ص١٠٦- ١٢١.

زيد، مدحت حفني خلف (٢٠١٨): الحماية الاجتماعية لفقراء الحضر للمنظمات غير الحكومية بمحافظة أسيوط، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (٩)، ص ص٣٧١- ٤٥٦.

سليمان نسيم وآخرون (١٩٩١): تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

السمان، أحمد على، وآخرون (٢٠٢٢): متطلبات تطبيق التعليم المنزلي في مصر في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، الجزء (٣)، يوليو.

السمان، أحمد محمد (٢٠٠٩): التربية المفتوحة تاريخها، وتطورها، وفلسفتها، وخصائصها، وممارساتها، ومدى حاجتنا في مصر إلى هذا البديل لتطوير التعليم (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، يوليو، ص ص ٤٩٥- ٥٢١.

سهير محمد حوالة (٢٠٠٧) السياسة التعليمية فى المملكة العربية السعودية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية "دراسة تحليلية"، مجلة العلوم التربوية، العدد(٤)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، أكتوبر.

شرف، حسام وجيه شاهين (٢٠٢٢): مؤشرات تحقيق الحماية الاجتماعية للعشوائيات، القاهرة، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد (٣٦)، العدد الأول، يوليو، ص ص١- ٢٢.

طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠٠٦): الدراسات المستقبلية: مفهومها- أساليبها- أهدافها، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

العالمية، مجلة مستقبل التربية العربية، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (٢٦)،العدد (١٢٠)، يوليو، ص ص ١٣-٦٨.

عبد الحميد، إيمان شوقي (٢٠١٩): تعليم الفرصة الثانية في مصر: إستراتيجية مقترحة في ضوء التوجهات

عبد الحي، أسماء إبراهيم (٢٠٠٠): تعليم المهمشيني في مصر على ضوء بعض الاتجاهات الدولية الحديثة "رؤية مقترحة"، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، العدد (٧٨)، أكتوبر، ص ص٢٠٥٢– ٢١١٢.

عبد الرحمن، نيرة (٢٠١٤): مفهوم وإشكاليات التعليم البديل في العالم العربي، القاهرة، مؤتمر ملتقى تنمية المرأة: رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية، ص ص ١– ٢٠.

عبد الرحيم، محمد أحمد محمود (٢٠٢٢): الحماية الاجتماعية ومعالجة إشكاليات الأسرة، مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، جامعة بني سويف، المجلد (٢)، العدد الأول، مارس، ص ص٣٩– ٨٠.

عبد اللطيف، فاطمة أحمد محمد (٢٠١٦): الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين "رؤية تحليلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية "دراسات وبحوث"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، العدد (٢)، المجلد (٢)، يونيو، ص ص١٢٢– ١٣٧.

عبد الوهاب، سمر ناصر (٢٠١٨): دور رجال الأعمال في التغيير الاجتماعي والثقافي "بحث اجتماعي ميداني"، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، ص ص٣٥– ٥٩.

على السيد الشخيبى (٢٠٠٢) علم اجتماع التربية المعاصر "تطوره– منهجيته– تكافؤ الفرص التعليمية"، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٢، ص ص٢٩٣، ٢٩٤.

عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨): معجم اللغة العربية المعاصرة، مج (٣)، القاهرة، عالم الكتب.

عمري، عاشور أحمد (٢٠٢٠): إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقرى الأكثر فقرًا على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٤)، الجزء (٣)، ص ص ١٥– ١٠٧ .

غيث، محمد عاطف (٢٠٠٠): قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار لمعرفة الجامعية للطبع والنشر.

فراج، أسامة محمود (٢٠٢٤): تضمين تطبيقات الذكاء الاصطناعي للبرامج الإثرائية للمتحررين من الأمية لمواصلة تعليمهم، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد (٣٥)، يناير، ص ص ١–١٢.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" (٢٠٢٠): دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية فى السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، بيبروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيبا "الأسكوا" (٢٠١٥): الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، بيروت، الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٢)، يوليو.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيبا "الأسكوا" (٢٠٢٠): دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، بيروت، الأمم المتحدة، نشرة التنمية الاجتماعية.

متولي، إسراء عبد اللطيف محمد (٢٠٢١): نماذج التعليم البديل في في الولايات المتحدة والهند وإمكان الإفادة منها في مصرة، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، ج٩٢، ديسمبر، ص ص١٩٥- ٢٧٧.

بن يعقوب، مجد الدين أبو طاهر (٨١٧ هـ): القاموس المحيط.

مجلس الشعب (١٩٩١): قانون ٨ لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية، القاهرة.

المجلس القومي للأمومة والطفولة (٢٠٠٢)، مبادرة تعليم الفتيات، القاهرة.

مجلس النواب (٢٠١٤): دستور جمهورية مصر العربية المعدل، القاهرة، الوقائع المصرية، العدد (١٤)، يناير.

محمد إبراهيم عطوة مجاهد (١٩٨٨): تأثير التعددية فى التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مجلة كلية التربية، جامعة دمياط، المجلد (٤)، العدد الأول، ص ص٨٩- ١٠٨.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٢)،"تجارب رائدة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر"، القاهرة.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٨): متطلبات تحقيق التعليم المجتمعي للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم، القاهرة.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٤): تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر على ضوء أهداف التنمية المستدامة، القاهرة، مجلس الوزراء، يوليو.

مسعود، جبران (١٩٩٢): معجم الرائد، بيروت، دار العلم للملايين.

معجم المعاني الجامع (دت): متاح على الموقع التالي: https://www.noor-book.com/tag.

مجمع اللغة العربية (١٩٧٢): المعجم الوسيط، القاهرة.

معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة (٢٠١٦): التقرير العالمي الثالث بشأن تعلم الكبار وتعليمهم "تأثير تعلم الكبار وتعليمهم في الصحة والرفاه، وفي العمالة وسوق العمل، وفي الحياة الاجتماعية والمدنية وحياة المجتمعات المحلية، هامبورج، معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة "UIL".

مكتب العمل الدولي (٢٠٠٨): تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (٩٧)، جينيف، ص٢.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٥) تقرير عن التربية فى العالم، منشورات اليونسكو، ١٩٩٥.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" (٢٠١٩): إطار برنامج احلماية االجتماعية الشاملة "ملخص تنفيذي"، نيويورك، اليونيسف، سبتمبر.

النجار، رائد محمد إسماعيل (٢٠١٦): برنامج الحماية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٦)، الجزء (٨)، القاهرة، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ص ص١٩١-٢١٣.

هاشم، يحي محمد محمد (٢٠١٥): آليات الحماية الاجتماعية في مصر "دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد(٦)، الجزء الأول، ص ص٢٦٩- ٢٩٠.

الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٤)، دراسات في حقوق اللإنسان، متاح على الموقع التالي:

الهيئة القومية لضمان جوة التعليم والاعتماد (٢٠١٤): وثيقة معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي، القاهرة، ديسمبر.

وزارة العمل (٢٠٢٤): مشروع مهني ٢٠٣٠: البرامج المهنية طويلة الأمد، القاهرة، متاح على الموقع التالي: https://mehany.manpower.gov.eg/about، تاريخ الدخول: ٦-٨-٢٠٢٤.

يوسف، مسعد إبراهيم الدسوقي (٢٠٢٠): مشكلات الأطفال المعرضون لخطر التسرب وبرنامج للتدخل المهني من من منظور طريقة خدمة الفرد لمواجهتها، القاهرة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد (٣)، أكتوبر.

اليونيسيف (٢٠١٩): إطار برنامج الحماية االجتماعية الشاملة، اليونيسف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيويورك.

World Bank (2012): Resilience, equity, and opportunity: the World Bank's social protection and labor strategy 2012-2022.

A. Slikwa (2008): The Contribution of Alternative Education", In OECD Innovating to Learn, Learning to Innovate, Paris: OECD.

Al-Ani, Wajeha Thabit (2017): Alternative Education needs in Oman: accommodating learning diversity and meeting market demand, International Journal of adolescence and Youth, Vol. 22, No 3. PP 322-336.

Baxter, P. & Bethke, L. (2009): Alternative Education: Filling the gap in emergency and post-conflict situations. UNESCO.

Baxter, P. & Bethke, L. (2009): Alternative Education: Filling the gap in emergency and post-conflict situations. UNESCO.

Dehart Joseph Craig (2007): The effects of student input into school organization, operation and governance on dropout rate in Iowa Alternative schools and programs", A dissertation for requirements for the degree of Doctor of Philosophy of Education, Iowa State University, P.11.

Evers, Tony (2018): Alternative Education Programs", Wisconsin Department of Public Instruction, State Superintendent, U.S.A.

Fitzsimons, Camilla (2007): Community Education and Neoliberalism, Philosophies, practices in Ireland.

Howells, Imogen (2018): Why we need social protection, Social Development Division of United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) in collaboration with Development Pathways. https://hrightsstudies.sis.gov.eg ، تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠٢٤/٧/٣١.

International Social Security Association (2018): Social justice, social protection and social security.

Janet L, Poole (2016): Characteristics of Effective Alternative Schools in Georgia: Leaders' Perceptions, A Dissertation for the Degree Doctor of Education, Georgia Southern University.

Jeffery H. Marshall (2014): Alternative Education programs and middle school dropout in Honduras", International Review of Education, Vol.60, No.1.

Lucy El-Sherif & Sarfaroz Niyozov (2015): Successful' Alternative Education: Still reproducing inequalities? The Case of the Community School Program in Egypt", Comparative and International Education / Education Compare et International.

M**orssink, Vivian E. Morssink, and Others** (2024): The long-term effect of Alternative Education on self-regulated learning: A comparison between Montessori, Dalton, and traditional Education, Studies In Educational Evaluation, Vol. 83, July.

Nelson, Elizabeth Christine (2019): "Alternative Education Program Best Practices: A Comparative Analysis of Three Mid-Missouri High School Alternative Education Programs", A Dissertation for the degree of Doctor of Education, School of Education, Lindenwood University.

Organization for Economic Co- Operation and Development (OECD) (2013). Skills Outlook First Results from the Survey of Adult Skills, Paris.

Oscar, Espinoza & Others (2020): What factors predict the engagement of dropouts in Alternative secondary schools in Chile?", Improving Schools, Vol. 23., No.1.

Peter, A. Fernandez (2019): Teacher and Administrator considerations on the importance and prevalence of secondary Alternative Education program components, Ph.D., Widener University.

Richard Waters, (20١٦): Alternative Schooling practices in rural areas: Effects on Student Learning، community engagement and equity, PhD, University of Queensland.

Safaa Ahmed Mohamed Shehata (2003); An analysis of the concept of freedom and its implications for Educational theory ad practice in Egypt, 1805-2000, PhD, Dissertation, University of Leeds, School of Education, Leeds.

United Nations Development Program "UNDP :(2022) Leaving No One hind: Social Protection Primer for Practitioners. https://cutt.ly/TNwGnvu.

World Bank (2012): Resilience, equity, and opportunity: the World Bank's social protection and labor strategy 2012-2022 .

World Social Protection Report (2019) ILO, https://bit.ly/3w1x53U.